د. صلاح عبد الرزّاق

مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق

من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم ١٩٣٢ـ٢٠٠٣




مكتبة
مؤمن قريش
لو وضع إيمان أبي طالب في كفة ميزان وإيمان هذا الخلق
في الكفة الأخرى لرجح إيمانه.
(الإمام الصادق (ع))
moamenquraish.blogspot.com

مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق
من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم
١٩٣٢ ـ ٢٠٠٣

الدكتـور صلاح عبد الرزاق

مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق
من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم
١٩٣٢ ـ ٢٠٠٣

منتدى المعارف
alMaaref Forum

الفهرسة أثناء النشر ـ إعداد منتدى المعارف

عبد الرزاق، صلاح

مشاريع إزالة التمييز الطائفي في العراق: من مذكرة فيصل إلى مجلس الحكم ١٩٣٢ ـ ٢٠٠٣/ صلاح عبد الرزاق.

١٥٩ ص.

ببليوغرافية: ص ١٥٧ ـ ١٥٩.

١. العراق ـ الأحوال السياسية. ٢. مجلس الحكم الانتقالي (العراق). أ. العنوان.

320.9567

«الآراء التي يتضمنها هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر منتدى المعارف»

الطبعة الأولى، بيروت، ٢٠١٠

البريد الإلكتروني للمؤلف: slahrazaq@yahoo.com

منتدى المعارف

بناية «طبارة» ـ شارع نجيب العرداتي ـ المنارة ـ رأس بيروت

ص.ب: ٥٢٨٥ ـ ١١٣ حمرا ـ بيروت ٢٠٣٠ ١١٠٣ ـ لبنان

هاتف: ٧٣٩٨٧٧ (١-٩٦١)

فاكس: ٧٣٩٨٧٨ (١-٩٦١)

المحتويـــــات

مقدمـــــة

ترافق تشكيل الدولة العراقية عام ١٩٢١ مع مجموعة من المتناقضات السياسية والقانونية، إذ جرى عزل الفئة التي ناضلت في مواجهة الاحتلال البريطاني منذ نزول القوات البريطانية ميناء الفاو عام ١٩١٤. وكانت هذه الفئة هي التي كافحت من أجل استقلال العراق، وأجبرت بريطانيا على تأسيس دولة عراقية بعد ثورة العشرين ١٩٢٠. أما الذين كانوا ضباطاً وموظفين ومسؤولين في الدولة العثمانية التي يفترض أنها كانت عدواً لبريطانيا في الحرب العالمية الأولى فقد نالوا ما لم يحلموا به. لقد استحوذوا على السلطة، وهيمنوا على مقدرات البلاد، ولم يشاركوا في الحرب ضد المحتلين ولا إلى جانب الدولة التي انتموا إليها، وخدموها، ومنحتهم السلطة والجاه: الدولة العثمانية.

لقد قيل الكثير عن أسباب هذه الوضعية الشاذة التي تمثلت في هيمنة أقلية سنية على أكثرية شيعية، وأقليات كردية وتركمانية وكلدوآشورية وغيرها. وقيل إن السبب يعود إلى الإنكليز الذين رأوا في الشيعة خصماً عنيداً، فقرروا حرمانهم من السلطة. وقيل إن الشيعة امتنعوا عن المشاركة في السلطة لأنها غير شرعية. وقيل إن الشيعة لم يكونوا مؤهلين أو يحملون مؤهلات دراسية وعلمية وفنية في إدارة الدولة تؤهلهم لتولي مناصب عليا فيها. ولسنا هنا

بصدد مناقشة هذه الأسباب، فهذا ما تكفّلت به مؤلفات كثيرة، لكننا نريد مناقشة هذه الظاهرة: التمييز الطائفي، والسبل التي طرحت لإزالتها عبر ثمانية عقود.

برزت أولى مظاهر الاستحواذ في تشكيلة أول وزارة عراقية برئاسة عبد الرحمن النقيب عام ١٩٢١، والتي ضمت تسعة وزراء: سبعة وزراء سنة وواحد يهودي وواحد شيعي. وشمل ذلك التمييز الطائفي جميع الوظائف الحكومية والقضاء والتعليم والشرطة والجيش. وتركز أكثر ما تركز في مجلس النواب، حيث كان يجري ترشيح نواب سنة وأحياناً غير مسلمين في محافظات شيعية. ومن مجموع مدة ٦٨ عاماً في العهد الملكي شغل فيها خمسة رجال شيعة مناصب رسمية لمدة أقل من ثلاث سنوات؛ أي بنسبة ٤,٤٨ بالمئة. أما في العهد الجمهوري الذي امتد ٥٥ عاماً، بين عامي ١٩٥٨ و٢٠٠٣ فقد شغل رئاسة الوزراء شيعيان، أحدهما ناجي طالب لمدة عشرة شهور في عهد عبد الرحمن عارف، والثاني هو سعدون حمادي لمدة ستة أشهر بعد انتفاضة شعبان (آذار/ مارس ١٩٩١).

لقد أخفقت الحكومات المتعاقبة والنظام السياسي العراقي في خلق روح وطنية ينتمي إليها كل أبناء العراق ويفتخرون بها ويدافعون عنها، مثل الروح الوطنية المصرية والسورية والتركية والإيرانية. وبقيت الأنانية والإثرة مهيمنة على سلوك النخبة السياسية والدينية التي رفضت التنازل عن امتيازاتها الموروثة من العهد العثماني. وفشلت أيضاً الأحزاب السياسية والشخصيات الحكومية التي يصفها البعض بالوطنية في بناء شعور وطني مترسّخ لدى جميع مكوّنات المجتمع العراقي. وقد كشفت الوثائق الرسمية العراقية والأجنبية ومذكرات الساسة العراقيين عن مدى التعصب الطائفي لدى العديد من الشخصيات السياسية والدينية والمسؤولين في الدولة العراقية

من السنّة. وكشفت أيضاً عن حجم الإقصاء والتهميش المتعمد للشيعة والكرد.

وعلى رغم أن المادة السادسة من الدستور العراقي لعام ١٩٢٥ تنص «على أن لا فرق بين العراقيين في الحقوق أمام القانون، وإن اختلفوا في القومية والدين والمذهب»، فإنّها لم تكبح الممارسات العملية ضد الشيعة والكرد، الأمر الذي دفع علماء وسياسيين بارزين إلى الاحتجاج على عدم احترام الدستور، وضرورة تطبيق المادة السادسة.

وخلال العقود الثمانية المنصرمة برزت بضعة مشاريع قام بها بعض الأطراف السياسية والمذهبية التي تهدف إلى التخلص من هذه الحالة التي ظلمت مكوّنات أساسية في الشعب العراقي، وأدت إلى التشظي وافتقاد الشعور بالمواطنة الحقيقية، وأوجدت تمايزاً مادياً وثقافياً واجتماعياً من خلال هيمنة الأقلية على السلطة والثروة، وحرمان بقية الشعب العراقي منهما.

د. صلاح عبد الرزاق
٢٠٠٧/٥/١١

الفصل الأول

مشروع الملك فيصل ١٩٣٢

بعد اثني عشر عاماً (١٩٢١ ـ ١٩٣٣) من تولّيه الحكم في العراق، التفت الملك فيصل الأول إلى أهمية تشكيل الدولة على أسس جديدة تنصف جميع مكوّنات الشعب العراقي. وقد تأتّى له ذلك من خلال خبرته في إدارة البلاد وتمرّسه في شؤون الدولة والوزارات وبقية المؤسسات الحكومية. ففي عام ١٩٣٢ كتب فيصل مذكرة وضع فيها خلاصة تجربته وتقييمه للوضع القائم آنذاك. وعرض مشروعه التغييري لإزالة التمييز الطائفي على مجموعة من الساسة البارزين، من السنة والشيعة، أمثال ياسين الهاشمي وناجي السويدي وتوفيق السويدي ورشيد عالي الكيلاني وعلي جودت الأيوبي وجميل المدفعي وجعفر أبو التمن ومحمد الصدر وحكمت سليمان، بالإضافة إلى أعضاء الوزارة التي يرأسها نوري السعيد وهم: ناجي شوكت ورستم حيدر وجعفر العسكري وجمال بابان ومحمد أمين زكي وعبد الحسين الجلبي. وقد طلب منهم دراسة المذكرة باهتمام، والتعمق في أسباب المشاكل التي يعانيها المجتمع العراقي، وفي المقترحات التي طرحها لمعالجة هذه المشاكل المزمنة، وأن يقدموا إليه ملاحظاتهم واقتراحاتهم لتطوير الأفكار الواردة فيها[١]. فلم يطرح المشروع للنقاش في البرلمان العراقي، ولا في مجلس الوزراء، ولا في وسائل الإعلام، بل كان أشبه بمذكرة سرية للتداول فيها داخل دائرة محدودة قريبة من الملك.

---

(١) عبد الكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١.

أولاً: نص مذكرة الملك فيصل الأول

«كنت منذ زمن طويل أحس بوجود أفكار وآراء حول كيفية إدارة شؤون الدولة، عند بعض وزرائي، ورجال ثقتي، غير أفكاري وآرائي. وكثيراً ما فكرت في الأسباب الباعثة لذلك. وفي الأخير ظهر لي بأن ذلك كان ولم يزل ناشئاً عن عدم وقوفهم تماماً على أفكاري وتصوّراتي ونظري في شؤون البلاد، وفي كيفية تشكيلها وتكوينها والسير بها، نظراً إلى ما أراه من العوامل والمؤثرات المحيطة بها والمواد الإنشائية المتيسرة، وعوامل التخريب والهدم التي فيها كالجهل، واختلاف العناصر والأديان والمذاهب والميول والبيئات. لذلك رأيت من الضروري أن أفضي بأفكاري، وأشرح خطتي في مكافحة تلك الأمراض، وتكوين المملكة على أساس ثابت، وأطلِع عليها أخصائي، ممن اشتركوا وإياي في العمل، وإني ألخص خطتي مختصراً، بجملة تحت هذا، وبعد ذلك أتقدم إلى تفصيل نظرياتي ومشاهداتي:

١ ـ إن البلاد العراقية من جملة البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية. ذلك هو الوحدة الفكرية والمليّة والدينية. فهي والحالة هذه مبعثرة القوى، منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها أن يكونوا حكماً، مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادة ومعنى، غير مجلوبين لحسيّات [المشاعر][٢] أو أغراض شخصية أو طائفية أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة، والقوة معاً، على جانب كبير من الاحترام لتقاليد الأهالي، لا ينقادون إلى تأثرات رجعية، أو إلى أفكار متطرّفة تستوجب ردّ الفعل.

---

(٢) ما بين القوسين [] هو توضيح من المؤلف.

٢ ـ في العراق أفكار ومنازع متباينة جداً تستوجب ردّ الفعل:

أ ـ الشبان المتجدّدون بما فيهم رجال الحكومة.

ب ـ المتعصبون.

ج ـ السنة.

د ـ الشيعة.

هـ ـ الأكراد.

و ـ الأقليات غير المسلمة.

ز ـ العشائر.

ح ـ الشيوخ.

ط ـ السواد الأعظم الجاهل المستعد لقبول كل فكرة سيّئة بدون مناقشة أو محاكمة.

إن شبان العراق القائمين بالحكومة، وعلى رأسهم قسم عظيم من المسؤولين، يقولون بوجوب عدم الالتفات إلى أفكار وآراء المتعصبين، وأرباب الأفكار القديمة، لأنهم جبلوا على تفكير يرجع عهده إلى عصور خلت. ويقولون بوجوب سوق البلاد إلى الأمام، بدون التفات إلى أي رأي كان، والوصول بالأمة إلى مستواها اللائق، وبالإعراض عن القيل والقال، طالما القانون والنظام والقوة بيد الحكومة ترغم الجميع على اتّباع ما تمليه عليهم.

إن عدم المبالاة بالرأي بتاتاً، مهما كان حقيراً، خطيئة لا تغتفر. ولو أن بيد الحكومة القوة الظاهرة التي تمكنها من تسيير الشعب رغم إرادته، لكنت وإياهم، وعليه فإننا لحين ما نحصل على هذه القوة، علينا أن نسير بطريقة تجعل الأمة مرتاحة نوعاً ما

بعدم مخالفة تقاليدها، كي تعطف على حكومتها في النوائب.

إن المثل الصغير الذي ضربه لنا (الإضراب العام)[٣] يكفينا لتقدير حسياتها [أحاسيسها]، ووضعها موضع الاختبار. وكذلك يكفينا لتقدير مبلغ قوانا لإخماد هياج مسلح، ما قاسيناه إبان ثورة الشيخ محمود [الحفيد في السليمانية] والنقص العدد البارز الذي ظهر في قواتنا العسكرية آنئذ.

كل ذلك يضطرني أن أقول بأن الحكومة أضعف من الشعب بكثير. ولو كانت البلاد خالية من السلاح لهان الأمر، لكنه يوجد في المملكة ما يزيد على مائة ألف بندقية، يقابلها خمسة عشر ألف بندقية حكومية، ولا يوجد في بلد من بلاد الله حالة حكومة وشعب كهذه. هذا النقص جعلني أتبصر وأدقق، وأدعو أنظار رجال الدولة ومديري دفة البلاد للتعقل وعدم المغامرة.

ألمحت في ما تقدم من أفكاري الخاصة، وأفكار رجال الحكومة والشبان وحالة الشعب. كل ذلك توطئة لما سأقوله في ما يلي. وتصوير البلاد كما أراها في الوقت الراهن، وكما أشخّص أغراضها، وبعد ذلك أبيّن ما أراه ضرورياً لمعالجتها.

٣ ـ العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنّية مؤسسة على أنقاض الحكم العثماني. وهذه الحكومة تحكم قسماً كردياً أكثريته جاهلة، بينه أشخاص ذوو مطامع شخصية يسوقونه للتخلي عنها بدعوى أنها ليست من عنصرهم. وأكثرية شيعية جاهلة منتسبة

(٣) يشير الملك فيصل إلى الإضراب العام الذي حدث في تموز/ يوليو ١٩٣١ بعد صدور قانون رسوم البلديات الذي قوبل بسخط من جماهير الشعب والأحزاب السياسية والعمال. وقد شمل جميع مرافق الحياة في بغداد والمدن العراقية الكبرى، ودام أسبوعَيْن، وانتهى باستقالة وزير الداخلية وإعادة تشكيل الحكومة.

عنصرياً إلى نفس الحكومة، إلا أن الاضطهادات التي كانت تلحقهم من جراء الحكم التركي الذي لم يمكّنهم من الاشتراك في الحكم، وعدم التمرّن عليه، والذي فتح خندقاً عميقاً بين الشعب العربي المنقسم إلى هذين المذهبين، كل ذلك جعل مع الأسف هذه الأكثرية، أو الأشخاص الذين لهم مطامع خاصة، الدينيون منهم، وطلاب الوظائف بدون استحقاق، والذين لم يستفيدوا مادياً من الحكم الجديد يظهرون بأنهم لا يزالوا مضطهدين لكونهم شيعة، ويشوقون هذه الأكثرية للتخلي عن الحكم الذي يقولون بأنه سيّئ بحت، ولا ننكر ما لهؤلاء من التأثير على الرأي البسيط الجاهل.

أخذت بنظري هذه الكتل العظيمة من السكان، بقطع النظر عن الأقليات الأخرى المسيحية، التي لا يجب أن نهملها، نظراً للسياسة الدولية التي لم تزل تشجعها للمطالبات بحقوق غير هذه وتلك. وهناك كتل كبيرة غيرها من العشائر: كردية وشيعية وسنّية، لا يريدون إلا التخلي عن كل شكل حكومي، بالنظر لمنافعهم ومطامح شيوخهم التي تتدافع بوجود الحكومة.

تجاه هذه الكتل البشرية، المختلفة المطامح والمشارب، المملوءة بالدسائس، حكومة مشكّلة من شبان مندفعين، أكثرهم متهمون بأنهم سنّيون أو غير متدينين، أو أنهم عرب. فهم مع ذلك يرغبون في التقدم، ولا يريدون أن يعترفوا بما يُتهمون به، ولا يوجد تلك الفوارق وتلك المطامع بين الكتل التي يقودونها. يعتقدون بأنهم أقوى من هذا المجموع والدسائس التي تحرك هذا المجموع، غير مبالين أيضاً بنظر السخرية التي يلقيها عليهم جيرانهم الذين على علم بمبلغ قواهم.

أخشى أن أُتّهم بالمبالغة، ولكنه من واجبي أن لا أدع شيئاً يخامرني، خاصة لعلمي بأنه سوف لا يقرأ هذا إلا نفر قليل، ممن يعلمون وجائبهم [واجباتهم] ومسؤولياتها. ولا أرغب أن أبرّر موقف الأكثرية الجاهلة من الشيعة، وأنقل ما سمعته ألوف المرات، وسمعه غيرها من الذين يلقون في أذهان أولئك المساكين البسطاء من الأقوال التي تهيجهم وتثير ضغائنهم: إن الضرائب على الشيعي، والموت على الشيعي والمناصب للسنّي. ما الذي هو للشيعي؟ حتى أيامه الدينية لا اعتبار لها، ويضربون الأمثلة على ذلك مما لا لزوم لذكرها.

أقول على سبيل المثال، وذلك للاختلافات الكبرى بين الطوائف التي يثيرها المفسدون. وهناك حسيات مشتركة بين أفراد الطوائف الإسلامية، ينقمون بمجموعهم على من لا يحترمها. وهناك غير هذا دسائس آشورية، كلدانية ويزيدية، والتعصّب للتفرقة بين هؤلاء الجهلاء توهن الحكومة تجاه البسطاء. كما أن العقول البدوية والنفوذ العشائري للشيوخ، وخوفهم من زواله بالنسبة لتوسع نفوذ الحكومة، كل هذه الاختلافات وكل هذه المطامع والاحتراصات تشتبك في هذا الصعيد أو تصطدم، وتعكر صفو البلاد وسكونها. فإذا لم تعالج هذه العوامل بأجمعها وذلك بقوة مادية وحكيمة معاً، ردحاً من الزمن، حتى تزول هذه الفوارق وتتكوّن الوطنية الصادقة، وتحلّ محل التعصب المذهبي والديني. هذه الوطنية التي سوف لا تكون إلا بجهود متمادية، وبسوق مستمر من جانب الحكومة، بنزاهة كاملة، فالموقف خطر.

وفي هذا الصدد وقلبي ملآن أسى، إنه في اعتقادي لا يوجد في العراق شعب عراقي بعد، بل توجد تكتلات بشرية خالية من أية فكرة وطنية، متشبعة بتقاليد وأباطيل دينية، لا تجمع بينهم

جامعة، سمّاعون للسوء، ميّالون للفوضى، مستعدون دائماً للانتقاض على أية حكومة كانت. فنحن نرى، والحالة هذه، أن نشكّل من هذه الكتل شعباً نهذبه وندرّبه ونعلمه. ومن يعلم صعوبة تشكيل وتكوين شعب في مثل هذه الظروف، يجب أن يعلم عظيم الجهود التي يجب صرفها لإتمام هذا التكوين وهذا التشكيل.

هذا هو الشعب الذي أخذت مهمة تكوينه على عاتقي، وهذا نظري فيه، وإن خطتي في تشكيله وتكوينه هي كما يلي:

في اعتقادي أن العمل، وإن كان شاقاً ومتعباً، إلا أنه ليس مما يوجب اليأس والتخوّف إذا عولج بحكمة وسداد رأي وإخلاص. إذا قامت الحكومة بتحديد خطة معينة، سارت عليها بجد وحزم، فإن الصعوبات تجابه، وبارقة الأمل في الرسوخ السياسي تزداد نوراً.

وألاحظ أن منهاجاً يقرب مما سأذكره أدناه يكون كافلاً لمعالجة المهمة والنجاح. وإليك بالاختصار أولاً ثم بالتفصيل:

أ ـ تزييد [زيادة] قوة الجيش عدداً، وبشكله الحاضر، بحيث يصبح قادراً على إخماد أي قيام مسلح ينشب في آن واحد على الأقل في منطقتين متباعدتين.

ب ـ عقب إتمام تشكيل الجيش على هذه الصورة تعلن الخدمة الوطنية [أي الخدمة العسكرية الإلزامية].

ج ـ وضع التقاليد والشعائر الدينية بين طوائف المسلمين بميزان واحد، مهما أمكن، واحترام الطوائف الأخرى.

د ـ الإسراع في تسوية مشكلة الأراضي.

هـ ـ توسيع المأذونية [الصلاحيات] لمجالس الألوية والبلديات بقدر الإمكان على نموذج القانون العثماني.

و ـ الإسراع في تشكيل مدرسة الموظفين.

ز ـ الأعمال النافعة وحماية المنتوجات.

ح ـ المعارف [التربية والتعليم العالي].

ط ـ تفريق [فصل] السلطة التشريعية والسلطة الإجرائية [التنفيذية].

ي ـ تثبيت ملاك الدولة.

ك ـ وضع حد للانتقادات غير المعقولة ضد إجراءات الحكومة في الصحف والأحزاب.

ل ـ العدل والنظام والطاعة عند الموظفين، والعدل عند قيامهم بوظائفهم.

ثانياً: [تفاصيل المشروع]

١ ـ بدأت بالجيش لأني أراه العمود الفقري لتكوين الأمة، ولأني أراه في الوقت الحاضر أضعف بكثير، بالنسبة لعَدده وعُدده، من أن يقوم بالمهمة الملقاة على عاتقه، وهي حفظ الأمن والاطمئنان إلى إمكانية كفاءته، نظراً إلى ما تتطلبه المملكة، ونظراً إلى العوامل المختلفة الموجودة، والتي تجب أن تجعلنا دائماً متيقظين لوقوع حوادث عصيان مسلح في كل وقت.

إنني لا أطلب من الجيش أن يقوم بحفظ الأمن الخارجي في الوقت الحاضر الذي سوف نتطلبه بعد إعلان الخدمة العامة. أما ما سأطلبه منه الآن هو أن يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان

(لا سمح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما. إنني غير مطمئن إلى أننا بعد ستة أشهر، وبعد أن تتخلى انكلترا عن مسؤوليتها في هذه البلاد، نتمكن من الوقوف لوحدنا، ما دامت القوة الحامية هي غير كافية. ولا يمكنني أن أوافق على تطبيق الخدمة العامة أو القيام بأية إجراءات أخرى هامة، أو محرّكة، أو مهيّجة، ما لم أكن واثقاً بأن الجيش يتمكن من حماية تنفيذ هذا القانون، أو أي إجراءات. وعليه أرى من الضروري إبلاغه لحد يتمكن معه من إجابة رغبتي المار ذكرها وذلك بشكله الحاضر.

أرى من الجنون القيام بإنشاءات وإصلاحات عظمى في البلاد قبل أن نطمئن إلى كفاية القوة الحامية لهذه الأعمال. أمامنا حركات بارزان [الأكراد] في الربيع القادم، ومن الضروري أن أرى بيدنا قوة احتياطية لمجابهة أي طارئ آخر يحدث في المملكة.

٢ ـ علينا أن نُطمئن معنويات إخواننا الشيعة بالكيفية الآتية:

ـ إعطاء التعليمات إلى قاضي بغداد، كما عمل، أن يسعى لتوحيد أيام الصيام والإفطار، وهذا ممكن وشرعي.

ـ تعمير العتبات المقدسة، حتى يشعروا أن الحكومة غير مهملة لتلك المقامات، التي هي مقدسة لدى الجميع، والتي هي من الآثار التاريخية التي تزيّن البلاد، فعلى الحكومة من كل الوجوه محافظتها من الخراب.

ـ إن رجال الدين من الشيعة ليس لهم أي ارتباط مع الحكومة. وهم في الوقت الحاضر أجانب عنها، خاصة حيث يرون أن رجال الدين السنّيين يتمتعون بأموال هم محرومون منها والحسد (خاصة في الطبقة الدينية) معلوم. فعلينا ما دمنا غير قادرين على تقسيم

الأوقاف في ما بينهم أن نفكر في إيجاد أوقاف خاصة. ومن رأيي أن ذلك ممكن بالطريقة التي كنت تشبثت بها، غير أن الظروف حالت بيني وبين تحقيقها.

٣ ـ إن احترام الشعائر العامة غير عسير، خاصة في أيام رمضان، والحيلولة دون تفشي الموبقات، وإذا تمكنت الحكومة من سد بيوت الخناء [البغاء] لقامت بأكبر عمل يربط العامة بها.

٤ ـ لم أتكلم عن الضرائب، إذ إن قانون ضريبة الاستهلاك قطع قول كل مفسد. وإنه لأكبر عمل جريء، ولسوف نقطف ثماره إن شاء الله.

٥ ـ إن مشكلة الأراضي وحلها سيربط الأهالي بالأراضي، وهو ذو مساس كبير بالشيوخ ونفوذهم. ولا لزوم للإسهاب بمنافعه. ويجب الإسراع بتطبيقه، على قدر المستطاع. كما أنه يجب أن لا يحس الشيوخ والأغوات(٤) بأن قصد الحكومة محوهم، بل بقدر ما تسمح لنا الظروف يجب أن نُطمْئنهم على معيشتهم ورفاهيتهم.

٦ ـ يجب أن تكون قضية المدرسة [الخاصة بتخريج الموظفين] مُطمئنة لكل سكان العراق، بأنهم سيشتركون فعلاً في خدمات الدولة، والاشتراك في خيرها وشرّها مع أهل بغداد والموصل بصورة متساوية، ونزول تهمة (الحكومة السنّية أو العربية) كما يقول أصحاب الأغراض من أكراد وشيعة.

٧ ـ أقول بتحفظ: أنه إذا أمكن إعطاء صلاحيات للألوية

---

(٤) أغوات جمع أغا: كلمة فارسية الأصل معناها السيد. تستعمل في كردستان تعبيراً عن مُلاك الأراضي الزراعية.

[المحافظات] شبيهة بمجالس الولايات في العهد العثماني، فسيكون ذلك من جملة أسباب تشويق [تشجيع] سكان الألوية للاشتراك في الحكم.

٨ ـ لقد بحثنا كثيراً حول تفريق السلطة التشريعية عن السلطة الإجرائية. ويجب عمل ذلك بتعديل القانون الأساسي [الدستور].

٩ ـ علينا أن لا ندع مجالاً للأحزاب (المصطنعة) والصحف والأشخاص، ليقوموا بانتقادات غير معقولة، وتشويه الحقائق، وتضليل الشعب. وعلينا أن نعطيهم مجالاً للنقد النزيه المعقول، وضمن الأدب. ومن يَقُمْ بأمر غير معقول يجب أن يعاقب بصرامة.

١٠ ـ على موظفي الدولة أن يكونوا آلات مطيعة، ونافعة، حيث هم واسطة الإجراءات. ومن يُحس منه أنه يتداخل مع الأحزاب المعارضة، أن يشوّق [يشجع] ضد الدولة، يُنَحَّ عن عمله. وعليه أن يعلم أنه موظف قبل كل شيء، وخادم لأية حكومة كانت.

١١ ـ النافعة، أتيت بهذا الاسم الجديد، ورجعت إلى التعبير التركي، حيث رأيت أنه (أشمل) للأعمال المختلفة من مرافق الأمة. حسنا عملنا في السنة الماضية بتخصيص مبالغ للأعمال الرئيسة. ولا ننكر أن ذلك القانون صدر بصورة مستعجلة، على أن يكون قابلاً للتحوير والتبديل في بعض مواده، خاصة الأبنية والطرقات.

أقول بكل أسف إن الزراعة أفلست في بلادنا، بالنظر لبعد مملكتنا عن الأسواق. لقد وضعنا الملايين لإنشاءات الري، ولكن ماذا نريد أن نعمل بالمحاصيل؟ إننا في الوقت الحاضر عاجزون عن تصريف ما بأيدينا من منتوجات أراضينا، فكيف بنا بعد إتمام هذه المشروعات العظيمة؟ هل القصد تشكيل أهرامات من تلك المحاصيل الخام والتفرّج عليها؟ ماذا تكون فائدتنا منها إذا لم

نتمكن من إخراجها إلى الأسواق الأجنبية واستهلاكها في الداخل على الأقل؟ ما الفائدة من صرف تلك الملايين قبل أن نهيّئ لها أسواقاً تستهلكها، ونحن مضطرون إلى جلب الكثير من حاجاتنا من الخارج.

أعتقد أنه من الضروري إعادة النظر من جديد في موقفنا الاقتصادي. نرى جيراننا الأتراك والإيرانيين باذلين أقصى جهودهم للاستغناء عن المنتوجات الأجنبية. كم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول المنتوجات الأجنبية؟ وكم هي العقبات التي وضعوها لمنع دخول الأموال الأجنبية بلادهم؟ وكيف لا يبالون بصرف هذه الأموال الطائلة لإنشاء المعامل لسدّ حاجتهم؟

علينا أن نقلع عن السياسة الخاطئة التي أتتنا عن سبيل تقليد الأمم المتشبثة. وعلينا أن نعاون المتشبثين من أبناء الوطن بصورة عملية فعالة. وعلينا أن نعطي الانحصارات [الامتيازات] لأبناء البلاد إلى مدد معينة للذين فيهم روح التشبث. وإذا لم يظهر طالب أو راغب لإنشاء عمل صناعي، ترى الحكومة أنه مربح، فعليها أن تقوم هي به، ومن مالها الخاص، أو مع رؤوس أموال وطنية، إذا أمكن، وإلا فأجنبية أو كلاهما معاً.

على الحكومة أن تشكل دائرة خاصة لدرس جميع المشاريع الصناعية على اختلاف أنواعها، كبيرة كانت أو صغيرة. وتبدأ ببناء الأهم فالمهم، ترشد الأهلين إلى كيفية التشبث بالأعمال الصغرى، وتقوم هي بالأعمال الكبرى إذا تعذر القيام بها من قبل الأهالي.

إنه لمن المحزن، والمضحك المبكي معاً، أن نقوم بتشييد أبنية ضخمة بمصاريف باهظة وطرق معبدة بملايين الروبيات، ولا ننسى الاختلاسات. وتُصرف أموال الأمة المسكينة التي لم تشاهد

معملاً يصنع لها شيئاً من حاجاتها. وإني أحب أن أرى معملاً لنسيج القطن بدلاً من دار حكومة. وأودّ أن أرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي».

فيصل[٥]
بغداد في آذار/ مارس ١٩٣٢

ثالثاً: ردود أفعال السياسيين تجاه المشروع

من المؤكد أن هذه الصراحة الكبيرة، وهذه المقترحات التي تزعزع من مواقع وامتيازات الطبقة الحاكمة لن تلقى ترحيباً أو ارتياحاً، لذلك مارس بعضهم سياسة اللامبالاة تجاه مشروع الملك فيصل، حيث تجنب علي جودت الأيوبي نشر ردّه عليه في مذكراته. وأهملها توفيق السويدي في مذكراته. وآخرون تعرضوا لها بالنقد معيبين عليه ضعفه وتأثره بالأقاويل، إذ يقول توفيق السويدي: «ومن أسباب ضعفه اعتقاده بصحة بعض الأقوال بأن الجعفريين مغموطو الحقوق. وإذا فرض أن هذا الغمط موجود، فإنه لم يوفق لمعالجته بالطريق المعقول. إذ كان يريد الطفرة ليدخل العناصر الجعفرية في الحكم بدون اشتراط كفاءة وتحقيق مقدرة»[٦].

على أنّ بعضهم الآخر كتب ردّاً على المشروع مثل ناجي السويدي، وهو من المفكرين السياسيين الليبراليين.

---

(٥) انظر: الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ٢ ـ ٩، و**مذكرات جعفر العسكري**، تحقيق نجدة فتحي صفوة (لندن: دار السلام، ١٩٨٨)، ص ١٩١ ـ ١٩٩.

(٦) توفيق السويدي، **وجوه عراقية عبر التاريخ** (لندن: دار رياض الريس، ١٩٨٧)، ص ٢٤.

كتب ناجي السويدي مذكرة جوابية على مشروع الملك فيصل تضمّنت الأفكار التالية:

أ ـ تأييد وجود حالة التشرذم الاجتماعي في العراق، ودعم لفكرة «إيجاد شعب عراقي جديد يتقارب فيه الحس والشعور».

ب ـ ضرورة «تأسيس حكومة على أسس تجعلهم يعتقدون بأنهم شركاء معها في الحكم، وأنهم أصبحوا يحكمون أنفسهم بأنفسهم. وهذا لا يتم إلا إذا ظهرت الحكومة بالصبغة العراقية المحضة، وكانت أعمالها ومظاهرها الرسمية وتشكيلاتها خالية من طابع قوم أو دين أو مذهب خاص».

ج ـ «يجب أن يشعر الشيعي والسنّي وغير المسلم وكذلك العربي وغير العربي أن حقوقه وتقاليده وأوقافه مضمونة ومحترمة، وأن الحكومة ليست خاصة بفرقة دون سواها».

د ـ «التوظف في الحكومة أو حق الانتخاب للمجالس التشريعية والمحلية يجب أن يكون بعيداً عن فكرة الطائفية والمذهبية، وأن يكون منوطاً بالكفاءة والمقدرة الشخصية وبثقة جمهور الناخبين».

هـ ـ «لزوم معاملة الحكومة لكافة الطوائف على السواء، وعدم وضع طابع مذهبي أو ديني خاص على إجراءاتها، وترك ممارسة هذه الأعمال إلى مجالس الطوائف الإسلامية نفسها، كما هي متروكة اليوم للطوائف غير المسلمة».

و ـ «جعل دائرة الأوقاف غير حكومية، وتأسيس مجلس إسلامي سنّي، وتفريق [فصل] أوقاف الشيعة وربطها بمجلس جعفري خاص. وأن تناط الأحوال الشخصية بمفتين أو نواب عن المجتهدين تابعين لهذه المجالس، كل حسب طائفته. وأن تترك حماية الشعائر وتعمير

المزارات والعتبات وترفيه العلماء وطلاب العلم إلى المجالس المذكورة»[٧].

وكتب وزير الدفاع جعفر العسكري (١٨٨٠ ـ ١٩٣٦) ملاحظات على مشروع الملك فيصل يمكن إيجاز المتعلق منها بالطائفية السياسية كالآتي:

أ ـ تأييد لأفكار ومقترحات الملك وتوصيفاته للدولة العراقية والشعب العراقي، والانقسام الطائفي والعرقي، واتخاذ «خطوات رصينة في سبيل تكوين شعب عراقي يتمكن من القيام بواجباته مباشرة»[٨].

ب ـ أهمية مشاركة جميع السكان في إدارة شؤون الدولة، سواء عبر التوظيف في التشكيلات الإدارية، أو من خلال ممارسة الحكم المحلي عبر مجالس النواحي والقرى. «إن سواد الشعب سوف يرى أن وجهاءه وزعماءه وقادة أفكاره مشتركون مع الحكومة في حسم تلك القضايا وتنفيذ تلك الأحكام، فيطمئن ولا يجد سبيلاً للتذمر والشكوى من الحكومة فقط»[٩].

ج ـ تأييده لإلغاء الطائفية السياسية بقوله «وإلى أن تتغلب الفكرة العراقية على الفكرة القومية أو الدينية أو المذهبية، يجب أن يشعر الشيعي والسنّي وغير المسلم، وكذلك العربي وغير العربي، أن حقوقه وتقاليده وأوقافه مضمونه ومحترمة، وأن الحكومة ليست خاصة بفرقة دون سواها. وأما التوظف في الحكومة أو حق الانتخاب للمجالس التشريعية والمحلية، فيجب أن يكون بعيداً عن

(٧) الأزري، المصدر نفسه، ص ٣٦٧ ـ ٣٨٢.

(٨) **مذكرات جعفر العسكري**، ص ٢٠٣.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢٠٢.

فكرة الطائفية والمذهبية. وأن يكون منوطاً بالكفاءة والمقدرة الشخصية وبثقة جمهور الناخبين فقط. وأن الحكومة أرفع من أن تمارس وظائفها من أجل منفعة شخص أو طائفة على حساب أو ضرر شخص آخر أو طائفة أخرى»[١٠].

د ـ تأييده للمعاملة المتساوية تجاه التقاليد والشعائر الدينية للعراقيين دون تمييز من خلال «لزوم معاملة الحكومة لكافة الطوائف على السواء، وعدم وضع طابع مذهبي أو ديني خاص على إجرائها، وترك ممارسة هذه الأعمال إلى مجالس الطوائف نفسها، كما هي متروكة اليوم إلى الطوائف غير المسلمة»[١١].

هـ ـ تأييده لتأسيس دائرة أوقاف شيعية تشرف على أوقاف الشيعة، وتأسيس مجلس إسلامي شيعي يشرف على محاكم الأحوال الشخصية الخاصة بالشيعة، حيث يقول «أرى من الأنسب جعل دائرة الأوقاف غير حكومية، وتأسيس مجلس إسلامي سنّي، وتفريق [فصل] الشيعة وربطها بمجلس جعفري خاص. وأن تناط الأحوال الشخصية بقضاة أو مفتين أو نواب عن المجتهدين تابعين لهذه المجالس كل حسب طائفته، كما هي الحال الآن لدى الطوائف غير المسلمة»[١٢].

و ـ عندما يصل الأمر إلى إزالة التمييز الطائفي من خلال مشاريع عملية، يعود العسكري إلى هواجس ومخاوف الطائفة التي ينتمي إليها، إذ يعارض تأسيس مدرسة إعداد الموظفين التي ستخرِّج طلاباً مؤهلين لتولي وظائف في أجهزة الحكومة. ولما كان الانتساب

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٢٠٤.

(١١) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٠٥.

إلى المدرسة المذكورة سيجري على أساس النسبة السكانية لكل محافظة، الأمر الذي سيترجم عملياً بقبول ٦٥ بالمئة من الشيعة و٢٠ بالمئة من الأكراد فيها، وهذا ما لا يمكن أن يتصوره جعفر العسكري وغيره. لهذا يرفض العسكري هذه الفكرة مدعياً أن «الأنسب أن تجعل الحكومة نفسها فوق القومية والطائفية، وأن تترك مسألة التوظيف إلى الكفاءة الشخصية»[١٣]. ويعلم العسكري جيداً أن التوظيف بقي متأثراً بالمحاباة والانتماء الطائفي. ويعلم جيداً أن الكفاءة لم تكن الأساس في التوظيف، بل الانتماء الطائفي والمناطقي والإقليمي.

رابعاً: معاناة الملك من الطبقة السياسية

لم تكن مواقف بقية الطبقة الحاكمة مثل رأي ناجي السويدي، بل اتفقوا على عرقلة أية مبادرة تحاول أن تغيّر، ولو قليلاً، الأوضاع السائدة، أو تمنح غير السنّة شيئاً من الإنصاف. وفي عام ١٩٣٢ أصدر الملك فيصل أمراً إلى رئيس الديوان الملكي بتوجيه وزارة الدفاع بقبول خمسة عشر طالباً من أبناء العشائر الشيعية في الكلية العسكرية، لرفع شيء من الغبن عن الشيعة. جاء ردّ الوزارة بأن عدد المقبولين في الصف الأول كانوا تسعة طلاب، ستة من بغداد، وثلاثة من الموصل؛ أي لا يوجد بين المقبولين طالب شيعي واحد. أما المقبولون في الاحتياط فكانوا سبعة عشر طالباً، ١٤ منهم من بغداد، وواحد من الموصل، وواحد من كركوك وواحد من الناصرية. عندما علم الملك بذلك غضب غضباً شديداً، ووجه كتاباً شديد اللهجة إلى وزارة الدفاع.

---

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٠٧.

والجدير بالذكر أن وزارة الدفاع قد قامت بإجراء مشابه من قبل، ففي عام ١٩٢٧ أمر الملك فيصل بفتح صف تمهيدي في الكلية العسكرية لأبناء العشائر وغيرهم ممن أكملوا الدراسة المتوسطة أو ما يعادلها. وقد استفاد أبناء تكريت من الذين أكملوا الابتدائية والتحقوا بدار المعلمين الريفية، فاعتبرت شهادتهم معادلة للمتوسطة. وبعد تخرجهم من الصف التمهيدي التحقوا بالكلية العسكرية أمثال طاهر يحيى وأحمد حسن البكر. ولم تثر ثائرة وزارة الدفاع آنذاك[١٤].

أما مدرسة إعداد الموظفين التي اقترحها الملك عام ١٩٢٨ فقد جوبهت بمعارضة شديدة، إذ كان سيجري اختيار نسبة عددية من كل محافظة من خريجي المدارس الثانوية، ليدرسوا ثم يتخرجوا ويصبحوا موظفين في دوائر الدولة. وخشيت الطبقة الحاكمة من هذه الفكرة التي تعني دخول الشيعة والأكراد في المدرسة ليجري من ثمّ تعيينهم في الحكومة، فيتمّ القضاء على احتكار فئة معينة لإدارة أجهزة الدولة والحكم.

كان أول الرافضين وزير المعارف توفيق السويدي، حيث كتب مذكرة طويلة جاء فيها: «لكنني لم أستطع قبول النسبة العددية لسكان الألوية، لمغايرة هذا الترتيب لمبدأ الكفاءات الحقيقية»[١٥]. إن وزير التربية يعارض إتاحة الفرصة لأبناء شعبه من سكان المحافظات (الشيعية والكردية) من تطوير كفاءاتهم وتأهيلهم لتولي مناصب وظيفية مهما كانت متواضعة. أما مبدأ الكفاءة الذي يتذرّع به، فقد ردّ عليه معاصروه بأنه يجري اختيار الطلبة الأذكياء

(١٤) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ٤١.
(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٠.

وأصحاب المعدلات العالية ليرشحوا إلى مدرسة إعداد الموظفين، إذ لا تنحصر الكفاءات في محافظتي بغداد والموصل. وقد نبغ العديدون من أبناء المحافظات، بعد أن أتيحت لهم الفرصة، وصاروا وزراء وعلماء وخبراء وشعراء وكتاباً وفنانين.

خامساً: قراءة نقدية لمشروع الملك فيصل

من خلال النص الآنف الذكر يمكن تتبع سير تفكير الملك فيصل وهواجسه وآماله وطموحاته:

أ ـ من الواضح أن الملك الذي كان أول ملك يحكم العراق يفكر بالسلالة الملكية المتمثلة في أولاده وذريته. فحسب دستور ١٩٢٥ فإن عرش العراق من حق الملك فيصل بن الحسين، ثم لورثته من بعده، كما نصت المادتان (١٩ و٢٠). وعندما يفكر في مستقبل العراق، يجد هناك عدم تجانس كبير بين مكوّنات سكان الرافدين. واستمرار هذه الحالة ينذر بوقوع مخاطر وثورات وانتفاضات بسبب الظلم الكبير الذي يلحق بالشيعة والأكراد. ومعنى ذلك أن مستقبل العرش والعائلة المالكة مهددان في ظل استمرار حالة الظلم، والفوارق الطبقية بين فئات الشعب، وبخاصة أن النظام السياسي والدستور العراقي ينصان على النظام الملكي المتمثل في سلالته من بعده. لذلك فهو يريد بناء (شعب عراقي جديد) كما عبر عنه، شعب متماسك ومنسجم مع الحكومة، تكون المواطنة والكفاءة أساسيْ تولي المناصب والمسؤوليات في الدولة.

ب ـ إشارة إلى ما ذكر أعلاه، أبدى الملك فيصل براغماتية واضحة في تعامله مع الأمور، فهو لم يتشبّث بالطائفية مثل العراقيين، ربما لأنه حجازي المولد والتربية. هذا الأمر أدى به إلى

تناول قضايا حساسة جداً في الدولة العراقية، لم يمكن لأحد قبله تناولها منذ عصور طويلة.

ج ـ أقر بمحرومية الشيعة والأكراد من مناصب الحكومة وامتيازاتها، وأهمية احترام شعائرهم وتقاليدهم. وهذه جرأة كبيرة وشجاعة غير متوفرة في السياسيين السنة، سواء من سبقوه أو جاءوا بعده. كما أنه ذكر الأقليات الأخرى بأسمائها دون تحرج أو غموض. ودعا إلى احترام شعائر الشيعة، وتعمير العتبات المقدسة، وإيجاد أوقاف خاصة بهم.

د ـ اعترف الملك بصراحة بأن الحكومة العراقية هي «حكومة عربية سنّية»؛ أي أن الأقلية السنّية هي التي تهيمن على جميع مناصب الدولة بدءاً من الملك والبلاط والبرلمان والحكومة والقضاء والجيش وانتهاءً بأصغر موظف في دائرة أو مكتب. واعترف الملك بصراحة أيضاً بأن أكثرية الشعب العراقي من الشيعة.

هـ ـ يناقض الملك نفسه عندما يؤكد في الفقرة (٣) بأن «العراق مملكة تحكمها حكومة عربية سنية»، بينما يذكر أنها تهمة في الفقرة (٦) من تفاصيل المشروع «ونزول تهمة الحكومة السنية أو العربية، كما يقول أصحاب الأغراض من أكراد وشيعة».

و ـ أبدى الملك تعالياً لا مبرر له عندما وصف الأكثرية الشيعية والأقلية الكردية بأنهما جاهلتان، وكأنه لا يعرف بأن المراكز العلمية والحوزات والمدارس الدينية تزدهر بالعلم والمعرفة في النجف وكربلاء وسامراء والحلة منذ ألف عام. وتخرج فيها آلاف العلماء والمحدثين والمؤرخين والأدباء.

ز ـ يلاحظ أن الملك لم يخف هواجسه من هاتين الكتلتين (الشيعة والأكراد) ووجود خصوم سياسيين يسميهم ذوي مطامع

شخصية يقودون العامة ضد الحكومة. وكان يتوجس من احتمال «قيام مسلح ينشب في آن واحد على الأقل في منطقتين متباعدتين». ولذلك أكد أهمية بناء جيش قوي «يكون مستعداً لإخماد ثورتين تقعان (لا سمح الله) في آن واحد، في منطقتين بعيدتين عن بعضهما».

ح ـ من الواضح أن الملك كان يخشى ردود أفعال الأقلية الحاكمة من مشروعه، لذلك نفى عنه المبالغة أو محاولة تبرير موقف الشيعة من الحكم، وذلك في قوله «أخشى أن أتهم بالمبالغة» و«لا أرغب أن أبرّر موقف الأكثرية الجاهلة من الشيعة».

ط ـ يعترف الملك بأن ما دعاه إلى ذلك هو ما «سمعه ألوف المرات، وسمعه غيري. . . . أن الضرائب على الشيعي والموت على الشيعي والمناصب للسنّي، ما الذي للشيعي». وهذا يؤكد حقيقتين:

الأولى: وجود استياء شيعي عارم من التمييز الطائفي وحرمانهم من المشاركة في السلطة.

الثانية: أن هناك حرية تعبير كبيرة يستطيع الشيعة أن يحتجوا ضد هذه الأوضاع، وأنهم قادرون على إيصال أصواتهم إلى الملك نفسه، وكذلك رجال الدولة من خاصته.

ي ـ مهما كانت الدوافع فإن مشروع الملك فيصل يعبّر عن وطنية عميقة، وقد بذل جهداً كبيراً «حتى تزول الفوارق وتتكوّن الوطنية الصادقة، وتحلّ محل التعصب المذهبي والديني». وهو يبدي طموحاته الواسعة من أجل الارتقاء بالزراعة والصناعة، وينظر إلى تجربتين مجاورتين في الاكتفاء الذاتي، أي تجربة أتاتورك في تركيا ورضا شاه في إيران. وكان يتمنى أن «يرى معملاً لنسيج

القطن بدلاً من دار حكومة، وأن يرى معملاً للزجاج بدلاً من قصر ملكي».

ك ـ هناك نقاط أخرى عرضها الملك في مشروعه، لكننا نركز هنا على ما يخدم هدف الدراسة.

ل ـ لقد عاش الملك فيصل وأسرته عيشة متواضعة فعلاً مقارنة بعيشة معاصريه من ملوك العرب أو من حكام العراق الذين أعقبوه، لكنه لم يستطع إقناع الطبقة السياسية الحاكمة بجزء من مشروعه، حتى توفّاه الله عام ١٩٣٣، وبقيت الطائفية السياسية مزدهرة في العراق.

الفصل الثاني

مشروع الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء

(ميثاق النجف ١٩٣٥/٣/٢٣)

بمناسبة عيد الغدير في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٣هـ، الموافق ٢٣ آذار/ مارس ١٩٣٥م اجتمعت مجموعة من المحامين، منهم ذبيان الغبان ومحمد عبد الحسين ومحمد أمين الجرجفجي، بالشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في النجف الأشرف، وتداولوا في شؤون الأكثرية الشيعية، وما تعانيه من حرمان وتمييز طائفي. ورأى المجتمعون القيام بصياغة مطالب الشعب على شكل ميثاق يوقعه رؤساء العشائر، ثم يقوم الشيخ بتقديمه إلى الحكومة العراقية، فكانت وثيقة تاريخية تؤيد استمرار الغضب والاستياء الشعبي من ممارسات الحكومة الطائفية، والسعي المتواصل في الاحتجاج والرفض ولإزالة الحرمان والحيف عن الشيعة.

ويمثل الميثاق محاولة أولى في طريق الاحتجاج السلمي من خلال تقديم مشاريع مكتوبة تتضمن نقداً لأسلوب الحكم، وأفكاراً ومقترحات لإصلاح الوضع السياسي القائم.

وهو يمثل أيضاً نموذجاً لتفكير نخبة مثقفة من التكنوقراط الذين ضاقوا ذرعاً بالهيمنة الطائفية وسياسة التمييز المذهبي ضد الأكثرية الشيعية.

وإذا كان مشروع الملك فيصل يمثّل مشروع الحاكم لنبذ الهيمنة الطائفية، فإن ميثاق النجف يمثل مشروع الشعب.

أولاً: نص ميثاق النجف(*)

«نحن الموقعين بذيله أدناه من زعماء قبائل الفرات الأوسط، قد رفعنا مطاليبنا المشروعة التي كان جلّ الغرض منها إصلاح وضع المملكة العراقية، حتى يتقدم العراق إلى مصاف الأمم الراقية، ويمشي إلى الأمام على أقدام العدل والمساواة بين سائر طبقاته وعناصره، ويبرهن على أهليته للاستقلال، تحت لواء صاحب العرش الهاشمي دامت شوكته.

وقد رفعنا مطاليبنا إلى سماحة زعيمنا الروحاني، المصلح الأكبر، حجة الإسلام والمسلمين الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء، كي يتقدم بها إلى مليكنا المعظم صاحب الجلالة غازي الأول [١٩٣٣ ـ ١٩٣٩]، وحكومته الموقرة، ويطالبه بإنجازها. وسماحته هو الممثل لنا جميعاً والمفوّض فيها، النافذ أمره علينا، في ما يعود إلى مصالحنا. وقد أعطيناه هذا الميثاق شاهداً وحجة علينا، مع التعهد والالتزام منا جميعاً على محافظة مصالح الأجانب في البلاد، وتمام الرعاية للمعاهدات الدولية، مع المثابرة على إنجاز تلك المواد الإصلاحية وتحقيق رغائبنا [رغباتنا] القانونية مهما كلفنا الأمر وللبيان حُرر.

١ ـ المادة الأولى

لقد تمشت الحكومة العراقية، منذ تأسيسها حتى اليوم، على سياسة خرقاء، لا تتفق ومصالح الشعب. واتخذت سياسة التفرقة الطائفية أساساً للحكم، فمثّلت أكثرية الشعب بوزير واحد أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها (على الأكثر). وعلى مثل هذا

(*) **ملاحظة**: حرّر هذا الميثاق في ١٨ ذي الحجة ١٣٥٣ المصادف ٢٣ آذار/ مارس ١٩٣٥.

الأساس تمشّت في سياسة التوظيف، فظهر التحيّز صريحاً في انتقاء الموظفين وأعضاء مجلس الأمة، بينما القانون الأساسي لم يفرّق بين أبناء البلاد، كما نصت المادة السادسة من القانون الأساسي. فلإيجاد الاستقرار والطمأنينة في نفوس الشعب، ورفع التفرقة بين أبناء الأمة، يجب أن يساهم الجميع في مجلس الوزراء، وفي مجلس الأمة، وسائر وظائف الدولة، كما يساهم في الجندية والضرائب.

٢ ـ المادة الثانية

إن طريقة الانتخابات النيابية أسيء استعمالها، حتى أصبح مجلس الأمة لا يمثل الشعب تمثيلاً صحيحاً. وضماناً لرفع التلاعب من ناحية الحكومة، نرى وجوب تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة، بوضع القيود بدرجة واحدة، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة.

٣ ـ المادة الثالثة

لما كانت المادة (٧٧) من القانون الأساسي تنصّ على وجوب تعيين القضاة من مذهب أكثرية السكان، فنطلب تطبيق أحكام المادة المذكورة من القانون الأساسي، مع لزوم تدريس أحكام الفقه الجعفري في كلية الحقوق العراقية.

٤ ـ المادة الرابعة

لما كانت محكمة التمييز العراقية المرجع لمحافظة أرواح وأموال الشعب، وقد سبق أن مثلت الطائفتان المسيحية والإسرائيلية [اليهودية] والعناصر الأخرى فيها، فعليه نطلب أن يكون في كل فرع من فروع المحكمة المذكورة عضو شيعي لتطمئن النفوس بأحكام المحاكم.

٥ ـ المادة الخامسة

لما كانت الصحافة لسان الشعب الناطق، فيجب إطلاق الحريات الكاملة للصحافة. ورفع القيود الإدارية وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية، تمشياً مع روح المادة (١٢) من القانون الأساسي.

٦ ـ المادة السادسة

لما كانت الأوقاف العامة أوقافاً إسلامية، خصّصت لخدمة الشرع الشريف، وإعاشة المتفرغين لهذه الخدمة، وما يتفرّع عنها، غير أن سياسة الحكومة اتجهت إلى نواح أخرى، وأصبحت مواردها تصرف على تشكيلات الأوقاف الإدارية، وأهملت دور العلم ومساجد العبادة. فعليه يجب الإقلاع عن هذه السياسة في إدارة الأوقاف العامة، وصرف مواردها على المؤسسات الإسلامية بصورة عامة.

٧ ـ المادة السابعة

تعميم وتعديل لجان تسوية الأراضي، التي يتم بواسطتها الاستقرار الزراعي. كما نطلب الإسراع في تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي، وتمليك الأراضي لأربابها من غير بدل.

٨ ـ المادة الثامنة

إلغاء ضريبتي الأرض والماء، واستبدال ضريبة الكودة على المواشي بضريبة الاستهلاك، وعدم فرض الضريبة على الآلات الرافعة.

٩ ـ المادة التاسعة

إن وظائف إدارة الدولة في تضخّم مستمر بسبب عدم استقرار

الملاك، وإن رواتب الموظفين في تزايد بصورة لا تتناسب مع الوضع الاقتصادي، ومع مستوى المعيشة، كما أن الموظفين قد تمادوا بالاستهتار بمصالح الشعب بعدم رعاية القوانين. فيجب اتخاذ تدابير سريعة لاستبدال موظفي الدولة المعروفين بسوء السلوك والسمعة، والتخفيف من نفقات الدولة بتخفيض رواتب الموظفين الضخمة إلى الحد المعقول، وتخفيض رواتب التقاعد المدني والعسكري.

١٠ ـ المادة العاشرة

إن معظم مؤسسات الدولة الصحية والعمرانية والتهذيبية لم تراع في توزيعها النسبة العادلة بين أبناء الشعب، وخاصة في المنطقة الجنوبية من العراق. كما يجب وضع الأنظمة والقوانين لمنع تفشي الأمراض الاجتماعية والأخلاقية، وتهذيب مناهج المعارف، وجعل الدروس الدينية كسائر الدروس ذات درجة في الامتحان، والسعي وراء صيانة الأخلاق بمنع البغاء، والتظاهر ضد بيع الخمور، والقمار وكل ما يؤدي إلى فساد الأخلاق.

١١ ـ المادة الحادية عشرة

عدم التعرض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب أو الموظفين وأفراد الجيش والشرطة[١].

---

(١) المقصود هنا الاضطرابات المسلحة التي حدثت في الفرات الأوسط عامي ١٩٣٤ و١٩٣٥ احتجاجاً على حكومة علي جودت الأيوبي وإجراءاته التعسفية والطائفية وإبعاده رجال الفرات عن الحكم ومجلس النواب، وتعيين رجال من خارج الفرات الأوسط في مناصب إدارية فيه. وقد تمّ عزل الأيوبي وقيام ياسين الهاشمي بتشكيل وزارته في ١٧/ ٣/ ١٩٣٥؛ أي قبل توقيع الميثاق بخمسة أيام.

١٢ ـ المادة الثانية عشرة[٢]

توقيف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات المتقدمة»[٣].

ثانياً: موقف الشيعة من الميثاق

تفاوتت مواقف رجال الشيعة من ميثاق النجف بين مؤيد ومعارض وساكت. وقد أيّده بعض زعماء العشائر الشيعية في منطقة الفرات، ولفيف من المحامين، وفي مقدمتهم محمد أمين الجرجفجي، والذين وجدوا أن من مسؤوليتهم رفع صوت الشيعة المحرومين إلى الطبقة الحاكمة بهدف رفع الحيف والظلم عن الأكثرية.

وعارض الميثاق قسم آخر من رؤساء العشائر الشيعية في الفرات الأوسط أمثال عبد الواحد سكر والسيد محسن أبو طبيخ والسيد علوان الياسري. وكان هذا الفريق يرى أن الميثاق يؤدي إلى تفتيت الوحدة الوطنية والفتنة الطائفية[٤]. ويعلل الأزري موقف المؤيدين بأنهم من أنصار حكومة علي جودت الأيوبي. وأما المعارضين فقد كانوا يؤيدون وزارة ياسين الهاشمي الثانية[٥]. وأما الفريق الساكت فكان ممثلاً في بعض الزعامات السياسية الشيعية

---

(٢) هذه المادة غير موجودة في: عبد الكريم محمد علي، **تاريخ مدينة سوق الشيوخ** (بغداد: منشورات مكتبة الشطري، ١٩٩٠)، والذي نقل نص الميثاق من: عبد الرزاق الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٩٢ ـ ٩٤.

(٣) عبد الكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ٦٣ ـ ٦٥؛ سعيد السامرائي، **الطائفية في العراق** (لندن: مؤسسة الفجر، ١٩٩٣)، الملحق الرقم (٢)، ص ٣٩٥؛ محمد علي، المصدر نفسه، ص ١١٠ ـ ١١٣، وعدنان عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة** (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٥)، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٥.

(٤) الأزري، المصدر نفسه، ص ٦٦.

(٥) المصدر نفسه، ص ٦٥.

التي تتولى مناصب مهمة في الحكومة، أي أن هناك أسباباً سياسية ومصالح شخصية وتحالفات مع أطراف حكومية هي التي حدّدت مواقفهم، وليس مصلحة الشيعة، أو الدفاع عن حقوقهم.

أما محسن أبو طبيخ فقد ذكر في مذكراته بأنه تفاجأ بأن الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء «يرغب في تسنّم قيادة العمل السياسي، وتزعّم ما لم يستطع إليه في صراعه الطويل مع العلماء الأعلام حول تقلد المرجعية، وذلك بالنطق بعموم المطاليب العامة، وتحديداً حقوق الشيعة بصورة خاصة. . . وتنصيب نفسه بصورة غير معلنة زعيماً دنيوياً مطلقاً إلى جانب زعامته الدينية. . . . وأوجب الرجوع إليه وحده في البت بالمشاكل المحلية والوطنية. . . كما انتقد قبول المناصب الحكومية وعضوية مجلس الأمة»[٦].

ومن الواضح أن السيد أبو طبيخ لم يشعر بالارتياح من دعوات كاشف الغطاء وتنصيب نفسه قائداً سياسياً للشيعة، فرفض دعوته إلى التخلي عن المناصب الحكومية أو عضوية البرلمان العراقي، لأن أبوطبيخ كان نائباً فيه. الأمر الذي جعله يرفض الميثاق لأن من يتبناه الشيخ آل كاشف الغطاء. أما التذرّع بتفتيت الوحدة الوطنية فلماذا يقبل أن تكون هذه الوحدة على حساب الشيعة وحدهم، يدفعون ثمنها دون غيرهم؟ ويفترض بأبي طبيخ أن يدافع عن مصالح ناخبيه طالما أنه يمثلهم في البرلمان. يضاف إلى ذلك أن استمرار سياسة التمييز الطائفي هي التي أدت إلى استمرار الانتفاضات والاضطرابات ضد الحكومة، وخصوصاً في المناطق الشيعية لشعور سكانها بالغبن والظلم من قبل النظام السياسي الحاكم.

---

(٦) محسن أبو طبيخ، **مذكرات السيد محسن أبو طبيخ**، جمع وإعداد جميل أبو طبيخ (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١)، ص ٣١٩.

ثالثاً: الميثاق يشعل ثورة ١٩٣٥

بعد انتشار أخبار صدور الميثاق بتوقيع رؤساء العشائر عليه اندلعت مجموعة من الثورات في منطقة الفرات مثل ثورة الرميثة في ٧/ ٥/ ١٩٣٥، وبعدها بيومين ثورة سوق الشيوخ في ٩/ ٥/ ١٩٣٥. وقامت القوات الحكومية بشنّ حملة تأديبية لناحية الرميثة، ثم صدر مرسوم الإدارة العرفية في ١٤/ ٥/ ١٩٣٥ والذي بموجبه تمّ تعيين هيئة المجلس العرفي لمحاكمة الثائرين. إثر ذلك، وجه علماء النجف كالشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء والشيخ عبد الكريم الجزائري احتجاجاً للملك غازي، طالبوا فيه إيقاف العمليات العسكرية ضد السكان، وطلبوا الفسح في المجال للتفاهم والتفاوض. لم تعر الحكومة العراقية ولا البلاط الملكي اهتماماً يذكر لهذه النداءات.

وإثر وصول أخبار نشوب الثورة في مناطق الفرات الأوسط، ولا سيما في الرميثة، ووصول نسخ من «ميثاق الشعب»، كما جرت تسميته، واطلاع الرؤساء عليه في سوق الشيوخ، اعتقد رؤساء العشائر وزعماء القضاء بأن الالتزام بما جاء بالميثاق واجب شرعي يفرض عليهم الاستجابة له والثورة من أجل تحقيق المطالب الواردة فيه، فأخذت الهتافات (الهوسات) ترتفع ضد الحكومة في أنحاء القضاء. وتوجه وفد من رؤساء العشائر يربو عددهم على الأربعين لزيارة الشيخ كاشف الغطاء في النجف الأشرف. وقاموا بالتوقيع على الميثاق، كما قام بذلك رؤساء عشائر الفرات الأوسط. ثم سافر الوفد إلى الحلة وكربلاء والديوانية، واتصلوا برؤساء العشائر وزعمائها، وتحالفوا معهم على القيام بالثورة ضد الحكومة إذا لم تلبِّ مطالب الميثاق. وتوجه الوفد إلى بغداد، واتصل بقادة

المعارضة، وأخبرهم بما عزم عليه، ثم عاد إلى سوق الشيوخ[٧].

وسرعان ما هاجمت العشائر الثائرة مركز القضاء، واحتلت أبنية الحكومة في ١٤/ ٥/ ١٩٣٥، ثم تقدمت باتجاه الناصرية. وبعد تدخل وساطات من قبل الشيوخ الموالين للحكومة توقف الهجوم. عند ذاك شعرت الحكومة بخطورة الأوضاع، وقررت إرسال قطعات من الجيش عبر الكوت والغراف لصد الهجوم. وسافر وزير الدفاع جعفر العسكري إلى الناصرية، والتقى بعض الرؤساء الثائرين، فسألهم عن مطالبهم، فقالوا له: «إن لنا ميثاقاً يجب أن ينفذ». فأجابهم: «إن الحكومة مستعدة لمفاوضة الشيخ محمد حسين آل كاشف الغطاء في الميثاق». واتفق الطرفان على أن يصدر الوزير بياناً يذكر فيه وقف إرسال القطعات العسكرية بشرط أن يلتزم المواطنون الهدوء، وأن الحكومة مستعدة للتفاوض مع الشيخ كاشف الغطاء حول مطالبهم. وما إن أذيع البيان، حتى قام الثوار بتوجيه كتاب إلى الشيخ كاشف الغطاء يخبرونه باجتماعهم مع وزير الدفاع والهدنة التي توصلوا إليها، ووعد الحكومة بإجراء مفاوضات مع الشيخ كاشف الغطاء. وجاء في الكتاب «إذا لم تعطنا الحكومة رغائبنا على يدكم، فإننا ثائرون ومطالبون بالحقوق الميثاقية مهما كلف الأمر»[٨].

وبوساطة من بعض سكنة الناصرية، وجّه الشيخ كاشف الغطاء وكيله في الناصرية للطلب من الثوار الإخلاد إلى السكينة ريثما تجري المفاوضات بينه وبين الحكومة حسب وعد وزير الدفاع. ومن الواضح أن وزير الدفاع كان يهدف إلى كسب الوقت، وتبريد

---

(٧) محمد علي، **تاريخ مدينة سوق الشيوخ**، ص ٩٧.

(٨) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ٧٢ ـ ٧٤.

الأجواء ريثما يكتمل وصول القطعات العسكرية إلى الناصرية. بعدها بدأت الحملات التأديبية بشكل وحشي، وأصدر وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني أوامر باعتقال جميع المدنيين المتهمين بالتحريض أو المشاركة في الثورة. واستغلت الحكومة الإجراءات العرفية المعلنة في الناصرية لتوجه الاتهامات إلى الشيخ كاشف الغطاء ووكلائه. وتحركت النزعة الطائفية حيث سيق المئات من الشيعة من رؤساء العشائر والمدرسين والطلاب والموظفين إلى محاكم التحقيق. وجاء في كتاب سري موجه من متصرفية لواء المنتفك إلى مديرية شرطة اللواء بتاريخ ٦ حزيران/ يونيو ١٩٣٥: «ولما كان للموظفين الجعفريين وخاصة المدرسين وكبار التلاميذ أثر فعّالٌ في تشويش الرأي العام، وبث الدعايات السيئة ضد الحكومة، فيرجى أن تضبط إفادات كل من رؤساء العشائر الملمح إليهم أعلاه والمدرسين وكبار التلاميذ وبعض الموظفين الجعفريين الذين تحوم حولهم الشبهة أمام حاكم التحقيق، وتؤمنوا ضبط المناشير، وتسوقوا المجرمين إلى ديوان المجلس العرفي العسكري وتعلمونا بالنتيجة»[٩].

وشملت الاعتقالات مدنيين وطلاب مدارس ومعلمين شيعة لا علاقة لهم بالثورة[١٠]. وقد أجبر رؤساء العشائر أيضاً على بيع جميع ما يملكون من أراضٍ ونخيل وحيوانات لدفع الغرامات الباهظة التي فرضت عليهم. ولقد أمر بكر صدقي قائد الحملة العسكرية على مدينة الديوانية أبّان الثورة بإعدام ثلاثين أسيراً ثائراً من رجال الثورة، فتم دفنهم في مقبرة جماعية من قبل بلدية الديوانية. لقد خاض الجيش العراقي «بطولات» كبيرة ضد المدنيين العزّل،

---

(٩) محمد علي، المصدر نفسه، ص ١٠٩، نقلاً عن: الحسني، **تاريخ الوزارات العراقية**، ج ١٠، ص ٢٨٨.

(١٠) الأزري، المصدر نفسه، ص ٧٥.

وأرسلت مجموعة من رؤساء العشائر العربية الشيعية مذكرة إلى الملك غازي جاء فيها: «إن ناحية الرميثة تعرضت إلى سفك الدماء وقتل الشيوخ والعجزة والأطفال والنساء من غير المحاربين، ورمي القنابل المحرقة على المزارع والقرى الآمنة»[١١].

أما الوعد الذي قطعه وزير الدفاع بالتفاوض مع الشيخ كاشف الغطاء فلم تنفذه الحكومة، وتنصلت منه، وأرسلت له من يبلغه بأن الحكومة «لا زالت تعتقد بأن من الراجح جداً بقاء الروحانيين بعيدين عن الأعمال السياسية المتعبة لهم والمشغلة لأوقاتهم. وذلك حرصاً على مصلحة الروحانيين أنفسهم»[١٢].

رابعاً: قراءة نقدية لمشروع آل كاشف الغطاء

يأتي صدور الميثاق بعد خمسة عشر عاماً (١٩٢٠ ـ ١٩٣٥) من الحكم الملكي الديمقراطي. وقد تشكلت خلال هذه الفترة إثنان وعشرون حكومة، ترأسها أحد عشر شخصية من الأقلية السنّية. ولم يمثل الشيعة خلال هذه المدة سوى وزير واحد في كل حكومة، أسوة بتمثيل اليهود والمسيحيين. ولعل هناك استثناءً واحداً حدث، إذ تقلد وزيران من الشيعة منصبين في حكومة جعفر العسكري الأولى، وذلك لامتصاص نقمة الشيعة إثر قيام وزارة عبد المحسن السعدون بنفي علماء الشيعة إلى خارج العراق[١٣].

إن مشروع ميثاق النجف يأتي خطوة جديدة في سلسلة الاعتراضات والاحتجاجات ضد الطائفية السياسية التي تمارسها

---

(١١) عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة**، ص ٤٣٦.

(١٢) الأزري، المصدر نفسه، ص ٧٨.

(١٣) عليان، المصدر نفسه، ص ٤٣٥.

الحكومة العراقية، لذلك تضمن مجموعة من المطالب التي يعتقد أصحابها أنها تمثل إنصافاً للشيعة من الحرمان الذي يعانوه. إن ملاحظاتنا حول المشروع تتمثل في ما يلي:

أ ـ هناك صبغة حقوقية ونبرة قانونية وأهداف قضائية تضمنها الميثاق. ويعود ذلك إلى أن الأشخاص الذين قاموا بصياغة الميثاق كانوا من المحامين، حيث كانوا يحتجون بمواد من الدستور. وتمثلت مطالبهم في هذا الخصوص بالتالي:

ـ تعيين قضاة شيعة في المحاكم.

ـ تدريس أحكام الفقه الشيعي في كلية الحقوق العراقية.

ـ تعيين عضو شيعي في محاكم التمييز أسوة بالمسيحيين واليهود.

ـ رفع القيود الإدارية عن الصحافة، وحصر المسؤوليات بالمراجع القضائية.

ـ إيقاف أحكام القوانين التي تعارض هذه الطلبات، واستبدالها بما يضمن تنفيذ الطلبات.

ب ـ نقد «سياسة التفرقة الطائفية» بشكل صريح في المادة (١)، الأمر الذي تجسّد في تمثيل الأكثرية الشيعية «بوزير أو وزيرين ممن يسايرون السلطة في سياستها»؛ أي لا يمثلون الشيعة، ولا يدافعون عن مصالحهم وحقوقهم، بل لذر الرماد في العيون، ومحاججة المعترضين بوجود شيعي أو أكثر في مجلس الوزراء. وطالبوا أيضاً بتمثيل شيعي أوسع في مجلس الأمة (البرلمان) وسائر وظائف الدولة، فهم يساهمون في الجندية والضرائب.

ج ـ انتقاد طريقة الانتخابات النيابية التي ترافقت مع التزوير والتلاعب وفرض مرشحين سنة في المحافظات الشيعية. ولذلك

طالب الميثاق بوجوب «تعديل قانون الانتخاب على أساس ضمان الحرية المطلقة، بوضع القيود بدرجة واحدة، واعتبار كل لواء منطقة انتخابية مستقلة».

د ـ انتقاد طريقة صرف موارد الأوقاف الإسلامية على تشكيلات الأوقاف الإدارية، من دوائر وموظفين وأثاث واحتفالات وغيرها. وإهمال دور العلم والمساجد والحسينيات وإنماء الوقف.

هـ ـ المطالبة بتوزيع المشاريع الصحية والعمرانية بصورة عادلة بين أبناء الشعب، وعدم حرمان المنطقة الجنوبية من العراق، والابتعاد عن سياسة التمييز الطائفي في إعمار البلاد وبناء المشاريع والمصانع وغيرها.

و ـ هناك مطالب عامة مثل تنفيذ قانون البنك الزراعي الصناعي وتمليك الأراضي لأربابها، وإلغاء ضريبتي الأرض والماء، وإلغاء فرض الضريبة على الآلات الرافعة. وهذا مؤشر على أن واضعي الميثاق كانوا منفتحين على مشاكل وهموم جميع الشعب العراقي دون تمييز، ولم يكونوا منحصرين في دائرة الهموم الطائفية، حتى لو كانت هذه المطالب تهم الأكثرية الشيعية.

ز ـ في ما يتعلق بالمادة الحادية عشرة التي تطالب بـ «عدم التعرّض لمن اشترك في الحركات الوطنية الحاضرة من أبناء الشعب أو من الموظفين وأفراد الجيش والشرطة»، فإذا كان المقصود بها ثورات الفرات، فهذه حدثت بعد توقيع الميثاق بقرابة شهرين. وربما كان يقصد بها حركات معارضة في وقت توقيع الميثاق، أي في شهر آذار/ مارس ١٩٣٥، أو ربما أضيفت هذه الفقرة بعد ثورة الرميثة في السابع من أيار/ مايو ١٩٣٥ أو ثورة سوق الشيوخ في التاسع من أيار/ مايو ١٩٣٥.

ح ـ إن عدم تبني الشخصيات السياسية والبرلمانية والدينية الشيعية مطالب الميثاق، والاقتصار على مجموعة من رؤساء القبائل والشيخ كاشف الغطاء أوقع الميثاق في دائرة محدودة تفتقر للدعم الجماهيري الواسع، أو تحظى بتأييد المرجعية الشيعية التي تمتلك ثقلاً كبيراً في الشعب العراقي. وانشقاق الصف الشيعي، كما رأينا، تجاه الميثاق، جعله يمثل مصالح جماعة معينة، وليس مطالب الأكثرية الشيعية.

ط ـ ترافق الميثاق مع حركات مسلحة جعل الحكومة تسعى إلى تهدئة الأوضاع لكسب الوقت، ثم ضرب الثوار بقسوة. وسرعان ما تخلت عن وعودها بإجراء مفاوضات. ومن الطبيعي أن الأقلية المذهبية الحاكمة ترفض التخلي عن امتيازاتها واستمرار هيمنتها على السلطة، ولم يكن يتوقع منها الاستجابة لمطالب الأكثرية، ولا تطبيق مواد الدستور التي أشار إليها الميثاق. وهذا مؤشر واضح على أن الدستور بقي مجرد شعارات ومفاهيم ومبادئ لا تجد تطبيقاتها في أرض الواقع.

ي ـ كان يفترض القيام بحملة إعلامية لنشر أفكار الميثاق ومطالبه، وتوعية الشعب بحقوقه المغتصبة، إضافة إلى التحرك لدى المرجعيات الدينية والشخصيات السياسية والعشائرية، إضافة إلى السياسيين المعتدلين من السنة.

الفصل الثالث

مشروع الشيخ الشبيبي ١٩٦٥

أولاً: حكومة عبد الكريم قاسم والمسألة الطائفية

بعد انهيار النظام الملكي في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨، قام الزعيم عبد الكريم قاسم ببعض الإصلاحات في المجالين النفطي والزراعي، رافقتها مجموعة من المشاريع الإعمارية والسكنية أنصفت الطبقة الفقيرة المحرومة. فعلى الصعيد الدستوري لم يسمح دستور عام ١٩٥٨ بقيام نظام برلماني، بل تولى (مجلس الوزراء السلطة التشريعية) بحسب ما جاء في المادة (٢١). ولم تكن معالجة الطائفية السياسية إلا من خلال تأسيس مجلس السيادة الذي ضم ثلاثة أعضاء (شيعي، محمد مهدي كبة، وكردي، خالد النقشبندي، وسنّي، محمد نجيب الربيعي) والأخير كان رئيساً لمجلس السيادة. أما أول وزارة جمهورية فقد ضمت ثلاثة عشر وزيراً: تسعة من السنّة، وأربعة من الشيعة (وهم إبراهيم كبة وناجي طالب وهديب الحاج حمود وفؤاد الركابي)[1]. لقد بقيت نسبة تمثيل الشيعة قليلة، ولا تناسب الأكثرية السكانية. وتمّ قبول طلاب شيعة وأكراد في الكليات العسكرية والشرطة، بعد أن كانت حكراً على السنة، إلا في ما ندر. وكان تشريع قانون الأحوال الشخصية لسنة ١٩٦٠ قد وحّد أعداء قاسم في الداخل، وتشريع قانون (٨٠) الخاصة بالنفط قد وحّد أعداءه في الخارج ضده.

---

(١) اعتمد قاسم حتى وفاته على خمسة أشخاص: أربعة من السنّة، هم وصفي طاهر وطه الشيخ أحمد وماجد محمد أمين وأحمد صالح العبدي، وواحد شيعي، هو فاضل عباس المهداوي. وقد أعدمهم الانقلابيون في ٨/ ٢/ ١٩٦٣.

ثانياً: حكومة عبد السلام عارف والتمييز الطائفي

في الثامن من شباط/ فبراير ١٩٦٣، قامت مجموعة من العسكريين وحزب البعث وبقيادة عبد السلام عارف بانقلاب دموي، تم فيه إعدام رئيس الجمهورية عبد الكريم قاسم ومجموعة من مساعديه. وحصل البعثيون على ١٦ مقعداً من أصل ١٨ في المجلس الوطني لقيادة الثورة. أما بالنسبة إلى الوزارات فقد تولّى البعثيون ١٢ وزارة من أصل ٢١. وكان في مجلس القيادة ستة من الشيعة (كلهم بعثيون)، و١٢ من السنة (اثنان مدنيان وعشرة عسكريون)، إضافة إلى إعطاء وزارات لشخصيات شيعية وكردية، بعضها بعثية وأخرى مستقلة[٢]. لقد انخفضت نسبة تمثيل الشيعة عما كانت عليه في العقد الأخير من العهد الملكي، حيث بلغت نسبة السنة العرب في مجلس القيادة ٦٦,٧ بالمئة، والشيعة ٢٧,٨ بالمئة، والأكراد ٥,٥ بالمئة[٣].

بعد تسعة أشهر من الإرهاب والتصفيات الدموية التي ارتكبها الحرس القومي البعثي، وعدة محاولات انقلابية للإطاحة بعبد السلام عارف، قام عارف بحركة انقلابية في ١٨ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ أطاح فيها برئيس الوزراء أحمد حسن البكر، وقضى على تشكيلات الحرس القومي.

ارتبطت سياسة عارف بالتبعية لجمال عبد الناصر، وتقليده في تطبيق الاشتراكية العربية، وتأميم المصارف الأهلية، وشركات التأمين، والمؤسسات التجارية والصناعية الكبيرة[٤]، إضافة إلى

(٢) حنا بطاطو، **العراق** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ج ٣، ص ٣١٧ ـ ٣١٨.

(٣) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٢٦.

(٤) المصدر نفسه، ج ٣، ص ٣٤٥.

تأميم التجارتين الداخلية والخارجية. وسدّد بذلك ضربة قوية لمصالح طبقة التجار والمصرفيين الشيعة، الأمر الذي أدى إلى هروب رؤوس الأموال الوطنية، وتراجع ملموس في الاقتصاد العراقي، وازدياد البطالة. واتبع سياسة طائفية إقصائية بحق الكوادر والكفاءات ذات الانتماء الشيعي. ولم يكتف بمذهبة وأقلمة الجهاز الحكومي، بل امتد إلى مذهبة وأقلمة وكلاء القطاع العام، فصارت مجموعة من الوكلاء المنتمين إلى مذهب السلطة وإلى إقليم رئيس الدولة أو رئيس الوزراء أو رئيس المؤسسة الاشتراكية يهيمنون على المواد الاستهلاكية، فيما أغلق معظم أصحاب المحلات التجارية الآخرين أبواب محلاتهم. لقد باتت الدولة تحارب الشيعة في أرزاقهم، وخصوصاً أن معظم الشيعة اتجه نحو التجارة والمهن الطبية والهندسية والقانونية والأكاديمية، حتى بلغت نسبة الشيعة من حملة الشهادات العليا ٨٠ بالمئة(٥).

وقام عبد السلام عارف بإلغاء امتيازات الصحف التي صدرت بعد ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨ و٨ شباط/ فبراير ١٩٦٣، ومنح عدداً من الصحفيين امتيازات لإصدار صحف خاصة، وكلهم من الطائفة السنية. وأصدرت وزارة الإعلام صحيفة **الجمهورية** التي جرى العرف على أن يكون رئيس تحريرها سنّي من منطقة الأعظمية(٦).

أما على الصعيد الطائفي فقد تعاملت سلطة عبد السلام عارف على أساس مذهبي مع رؤساء الجهاز الحكومي والإداري والعسكري من أتباع عبد الكريم قاسم ومناصري ثورة تموز/ يوليو ١٩٥٨،

---

(٥) حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية** (قم: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٢٢٧.

(٦) المصدر نفسه، ص ٢٣١.

فأقصي الشيعة منهم بالإجماع[٧]. وحتى عندما تم إقصاء البعثيين في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٦٣ وصفهم البيان الأول بالشعوبيين. وهو الوصف الذي يستخدمه الطائفيون السنّة للشخصيات الشيعية. وتمّ بذلك التخلص من الشيعة في السلطة لتصبح خالصة للأقلية السنّية. وعادت مؤسسات الدولة إلى التعامل مع المواطنين العراقيين على ضوء انتماءاتهم المذهبية، وأخضع المبعوثون إلى الخارج إلى فحص مذهبي. وأغلقت أمام الطلاب الشيعة أبواب الكلية العسكرية من جديد. ولم يسمح إلا للقليل من الضباط الشيعة بالعبور إلى كلية الأركان. وكان ضباط الشرطة يمارسون قسوة كبيرة في ملاحقة البعثيين الشيعة مقارنة بالبعثيين السنة. وكانت قوائم الإعدامات التي خصت الشيوعيين الشيعة بشكل خاص، ولم يعدم شيوعي من أصول سنية من بين الثلاثة عشر قيادياً شيوعياً، كلهم من الشيعة[٨].

وتشير وثائق السفارة البريطانية في بغداد إلى «سخط الشيعة حول قلى الامتيازات»، و«أن الرئيس عارف على علم كامل بقدرة الجماعة على خلق المشاكل، وأنه ربما يقصد التعامل معهم بالطرق التي تتمتع بقداسة القدم»، و«العراقيون العقلانيون جداً يعتبرون عارف إلى اليوم كمهرج. سنيته الصارمة أغاظت الشيعة وأنذرت المسيحيين. الكرد لا يثقون به»، و«عارف والضباط عازمون جداً على المحافظة على سنية الدائرة السحرية»[٩]. وأثناء زيارة قام بعض علماء الشيعة في النجف الأشرف لعبد السلام عارف، وبعد تهنئته بقرارات القمة تقدموا بمجموعة من المطالب تتعلق بتحسين

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٢٢٤.

(٨) المصدر نفسه، ص ٢٢٥ ـ ٢٢٦.

(٩) حامد البياتي، **شيعة العراق.. بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦** (لندن: مؤسسة الرافد، ١٩٩٧).

الخدمات الاجتماعية. وكانت وسائل الإعلام الرسمية قد اهتمت كثيراً بالزيارة، لكن لا أحد تحدث عما جرى فيها. أما السفارة البريطانية فقد أوضحت أن «عارف فقد أعصابه حينذاك، وأمر بإخلاء الغرفة، قائلاً إن القوانين سوف تطبق على الجميع، وأن أي شخص أو من أي طائفة يتمرد، فإنه سيُتعامل معه بالحديد والنار»[١٠]. وفي وثيقة أخرى تصف سياسة عارف بـ «أنها الهيمنة: إما للتسنن أو على الأصح هيمنة المفهوم السني العربي العلماني العنصري. الشيعة على العموم يخافون من السابق، والكرد يخافون من اللاحق أو من كليهما. وهذا إلى حد كبير ما هي عليه السياسة العراقية، وعدم الاستقرار في الوقت الحاضر»[١١].

إن الاستياء الشيعي كان يزداد يوماً بعد آخر بسبب سياسة عارف الطائفية، حتى أن المرجع الأعلى السيد محسن الحكيم قد اتهمه صراحة بالطائفية. فلقد كان عارف في الحقيقة سنياً طائفياً، وذلك ليس لأنه متأصل في الإسلام السني، وإنما كان يساوي بين المذهب السني واستئثار السنة بالحكم[١٢]. لقد اعتمد عارف على الضباط من عشيرة «الجميلة» في الرمادي، والذين تقلدوا أهم المناصب في المخابرات ووزارة الدفاع. وبهذا حقق نظام حكمه النموذج لسادة تكريت الذين تولوا الحكم في العراق بعد ذلك بخمس سنوات[١٣].

لم تكن المبادئ الفكرية والسياسية لحكومة عارف ذات أهمية كبرى دائماً. ولقد كان موقفه من الجماعات الإسلامية متوقفاً على

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(١١) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(١٢) فرهاد إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٢٩٣.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

الطائفة التي ينتمون إليها. فقد أعطى الأخوان المسلمين ـ برغم حظر حزبهم ـ حريات أكثر مما أعطوا قبله بكثير على عكس ما حدث في مصر، التي اتخذها نموذجاً يحتذى به، لأن هذا الحزب كان حزباً سنياً فقط[١٤].

وإضافة إلى حل غرف التجارة والصناعة والتي تعد من اختصاص الشيعة، قام عبد السلام عارف بإصدار قانون الجنسية رقم (٤٣) لسنة ١٩٦٤ الذي خول وزير الداخلية سحب الجنسية العراقية ممن اكتسبوها إذا أظهروا عدم الولاء للجمهورية العراقية. واعتبر القانون أصحاب الجنسية العثمانية في العراق مواطنين أصليين، ولذلك لا يعدون ممن منحوا الجنسية. أما سكان العراق الآخرين فكان عليهم تقديم طلبات لمنحهم الجنسية[١٥].

وأصدر عارف قانون رقم (١٣٠) لسنة ١٩٦٤ «قانون تعديل قانون ضريبة التركات والمواريث رقم ١٥٧ لسنة ١٩٥٩» الذي فرض ضريبة التركات على الأموال التي توقف لمؤسسات غير رسمية. إذ نصت (المادة ٣ ـ الفقرة ٦) على ما يأتي: «تعفى من الضريبة (أي ضريبة التركات والمواريث) الأموال التي يثبت أن المورث أوقفها أو أوصى بها أو وهبها للمعاهد والمؤسسات العراقية الدينية أو الخيرية أو العلمية على أن لا تزيد على خمسة آلاف دينار، وتخضع الزيادة فقط للضريبة. ويكون الإعفاء مطلقاً وغير مقيد إذا تم لجهة رسمية أو شبه رسمية».

إن المقصود بالجهة الرسمية هو الحكومة، وشبه الرسمية هي مديرية الأوقاف العامة. وعليه فالشيعي الذي يوقف ماله أو يوصي به

---

(١٤) المصدر نفسه، ص ٢٩٥.

(١٥) المصدر نفسه، ص ٢٩٧.

أو يهبه لمعاهد أو مؤسسات دينية أو خيرية أو علمية لا تديرها الحكومة العراقية أو مديرية الأوقاف العامة، مثل جامعة أو مسجد أو حسينية أو مستشفى أو ميتم غير حكومي، لم يكن يعفى بموجب القانون المذكور من ضريبة التركات والمواريث إلّا بحدود خمسة آلاف دينار فقط، وما زاد على ذلك يكون خاضعاً لضريبة التركات والمواريث. أما الذي يوقف أمواله أو يوصي بها أو يهبها إلى مؤسسات دينية أو خيرية تديرها الحكومة العراقية أو مديرية الأوقاف العامة، فإن جميع المبالغ الموقوفة أو الموصى بها أو الموهوبة تكون معفاة من ضريبة التركات والمواريث. فالشيعي مخيّر بين أن يوقف أو يهب إلى مؤسسات تديرها مديرية الأوقاف العامة، وهي مديرية ذات طابع طائفي خاص، لكي يتمتع بالإعفاء الكامل من ضريبة التركات والمواريث، وبين أن يوقف أو يوصي بأمواله إلى مؤسسات لا تديرها مديرية الأوقاف العامة، وعندئذ يقتصر إعفاؤه من ضريبة التركات والمواريث على خمسة آلاف دينار فقط. وبذلك أعفيت الأوقاف السنية، بينما أثقلت الأوقاف الشيعية بالضرائب. وكان الهدف من القانون هو محاربة كل مؤسسة دينية أو علمية أو خيرية لا تشرف عليها مديرية الأوقاف العامة. وكان القانون موجهاً أيضاً ضد الحوزة العلمية في النجف الأشرف وحرمانها من الهبات والأوقاف والوصايا المالية. وقد صدر القانون عندما كان وزير المالية هو الدكتور محمد جواد العبوسي. وتم إلغاء تلك الفقرة الطائفية من القانون، وبأثر رجعي، بجهود عبد الرحمن البزّاز رئيس الوزراء، ووزير ماليته شكري صالح زكي[(١٦)].

إن سياسة عبد السلام عارف الطائفية كانت واضحة وتمارس علانية، حتى أن رئيس وزرائه طاهر يحيى يعترف بهذا الواقع حين

(١٦) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ٣٣ ـ ٣٤.

يقول: «إنه من الواجب على الحكومة أن تعامل القوميات والطوائف المختلفة على قدم المساواة حتى يشعر الجميع أن اهتماماتهم تراعى. وإنه ليؤلمني حدوث هذه الهوّة بين الشعب والحكومة. وطبقاً لهذه الحقيقة، وطبقاً للعقلية السائدة في الحكومة يمكن للمرء أن يعتقد أن الأمور الخاصة بعبد القادر قد انتهت. وأن تلك الخاصة بعبد الحسين أصبحت تحتمل. ويمكن ملاحظة مشاعر تضامن قوية: إن هذا عاني والآخر تكريتي أو نجفي أو كوفي»(١٧).

ثالثاً: حكومة عبد الرحمن البزّاز بين السلطة والعدالة

يعد عبد الرحمن البزّاز (١٩١٣ ـ ١٩٧٣) من الشخصيات السياسية القليلة التي تملك قدرة فكرية، فيمكن عدّه مفكراً أكثر منه سياسياً. تأثر البزّاز بأستاذه ساطع الحصري الذي كان عميداً لكلية الحقوق التي تخرج البزّاز فيها عام ١٩٣٥. وقد رعاه الحصري وأرسله في بعثة إلى لندن لإكمال دراسته. عمل البزّاز في الجامعة والقضاء والدبلوماسية. عين سفيراً للعراق في لندن (١٩٦٣ ـ ١٩٦٥)، ثم نائب رئيس الوزراء، ووزيراً للخارجية والنفط وكالة.

وإلى جانب تأثره بفكرة القومية العربية التي طرحها عبد الناصر، وبأفكار حزب البعث، فإنه لم يتبن النظرية الاشتراكية العربية مثل بقية القوميين والبعثيين، بل حاول أن يوفق بين القومية والإسلام، ومدى ارتباط العروبة بالإسلام حتى أنه قال «إن الإسلام تراث ثقافي لا يعادي القومية العربية»(١٨). لقد سعى من أجل أن يقضي على القطيعة بين الفكرة القومية والعقيدة الدينية، حتى سماها بالعقدة المستعصية.

---

(١٧) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

(١٨) محمد كريم المشهداني، **عبد الرحمن البزاز: دوره الفكري والسياسي في العراق** (بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢).

دعا البزّاز إلى إقرار العدالة، وإلى إصلاح النظام القانوني، وترسيخ القيم والفضائل في المجتمع. كما وعد في برنامج حكومته «بإقامة نظام دستوري دائم عن طريق إصدار قانون انتخابي وعقد انتخابات عامة وإقامة نظام برلماني»[١٩]. ولكن ما إن تولى رئاسة الوزراء حتى فقد تمسكه بهذه المبادئ، وصار خاضعاً لضغوط السلطة ومتطلباتها. فعلى الصعيد السياسي أيّد البزّاز استمرار حكم الحزب الواحد المتمثل آنذاك بالاتحاد الاشتراكي العربي. وتأخر في إجراء انتخابات وإعادة الحياة البرلمانية بحجة تهيئة المستلزمات لها. واستمر بمقاتلة الأكراد ومحاصرة قراهم، لكنه اتصل بهم من أجل إعداد قانون جديد للإدارة المحلية ليتحقق في ظله نظام اللامركزية الإدارية. وأعطى الأكراد سلطات محلية أكبر. وفي ٢٢/٦/١٩٦٦ اجتمع البزّاز بجلال الطالباني للتباحث حول مبادرة جديدة للحكومة. وفي ٢٩/٦/١٩٦٦ أذاع البزّاز بياناً اعترف به بالقومية الكردية، واللغة الكردية، ونية إجراء انتخابات برلمانية، ومشاركة الأكراد في المناصب العامة حسب نسبة عددهم، وأن يكون الموظفون الحكوميون في المحافظات الكردية من الأكراد فقط، وبالعفو عن المفصولين والفارين الأكراد، وإعادة المهجرين الأكراد وتعويضهم[٢٠].

وقبل إجراء انتخابات للترشيح لمنصب رئيس الجمهورية بعد مصرع عبد السلام عارف (١٩٦٥)، «طرح البزّاز مشروعاً بإلغاء منصب رئيس الجمهورية، واستحداث منصب رئاسة ثلاثي يضم ممثلاً عن السنّة، وممثلاً عن الشيعة وآخر عن الأكراد، مستهدفاً وضع حدّ للمشكلات الداخلية ما يضمن ولاء الأكراد والآخرين

(١٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ١٩١ ـ ١٩٦.

دوماً، مما دفع العسكريين إلى معارضة هذا المشروع ورفضه رفضاً قاطعاً وبشدة»[٢١].

أما على الصعيد الاقتصادي فقد صار يؤكد بأن «الاشتراكية الرشيدة هي التي تلائم العراق». وأعلن أن «تأميم البنوك والصناعات الكبرى ضرورة لتعزيز القطاع العام»[٢٢].

أصبح رئيساً للوزراء بعد المحاولة الانقلابية الفاشلة التي قادها عارف عبد الرزاق الكبيسي في ٢١/ ٩/ ١٩٦٥. وبعد مقتل عبد السلام عارف في ١٣/ ٤/ ١٩٦٥ أصبح رئيساً للجمهورية نيابة، حتى تم اختيار عبد الرحمن عارف الذي كلفه مرة أخرى بتشكيل الحكومة. واستمر في منصبه حتى استقالته في ٦/ ٨/ ١٩٦٦، وتولي ناجي طالب رئاسة الوزراء من بعده. وهو أول رئيس وزراء شيعي في العهد الجمهوري، واستمرت رئاسته عشرة أشهر فقط (من ٦/ ٨/ ١٩٦٦ لغاية ١٠/ ٥/ ١٩٦٧). وقد استقال بعد انتقاد الأحزاب السياسية، وبخاصة حزب البعث لحكومته، وأنها غير قادرة على معالجة الأزمة التي نشبت بين سوريا والعراق حول زيادة عائدات سوريا من النفط العراقي المار في أراضيها وبأثر رجعي حتى عام ١٩٥٥.

رابعاً: الشيخ محمد رضا الشبيبي

يعدّ الشيخ محمد رضا الشبيبي (١٨٨٤ ـ ١٩٦٥) واحداً من رجالات الشعر والأدب والفكر والعلم والسياسة. وشارك في ثورة العشرين (١٩٢٠) عندما وقف بوجه «القادة الانكليز الذين جاءوا من بغداد ليخمدوا الثورة في مهدها قبل أن يتّسع الخرق، وتشبّ نار

(٢١) المصدر نفسه، ص ١٨١.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ١٥٦.

الثورة». وقد أيّده كبار العلماء ورؤساء العشائر، واعتبروه ممثلاً عن النجف والعراق[٢٣]. وساهم الشبيبي في تأسيس الحكم الوطني، فقد أرسله العراقيون إلى الملك حسين في الحجاز حاملاً رسالة موقعة بأختام العلماء ورؤساء العشائر، يطلبون فيها رفع مطالبهم بالاستقلال في مؤتمر الصلح الذي حضره الأمير فيصل.

تولى الشبيبي وزارة المعارف خمس مرات، وقد انتخب عضواً في مجلسي النواب والأعيان مرات عديدة. شغل رئاسة منصب مجلس الأعيان مرة واحدة. وفي عام ١٩٤٤ انتخب رئيساً لمجلس النوّاب، لكن حكومة مزاحم الباججي اتهمته بالتحيز للمعارضة الوطنية وممالأته للوطنيين المتطرفين. قررت الحكومة إلغاء الانتخاب وإعادته. وعندما شعر نواب الحكومة بأن الشبيبي سيفوز مرة أخرى تلاعبوا بالأصوات، فأدى ذلك إلى إلغاء عملية التصويت في البرلمان. وفي المرة الثالثة فاز الشبيبي أيضاً، فغضب نواب الحكومة وأسرعوا يطلبون من الوصي عبد الإله عدم المصادقة على انتخاب الشبيبي لرئاسة مجلس النواب. شعر الشبيبي بحراجة الموقف السياسي. وتلافياً للتصعيد السياسي، وبضغط من الحكومة قدّم استقالته من رئاسة مجلس النواب في ١٢/ ٤/ ١٩٤٤.

يعدّ واحداً من المصلحين المجددين في العراق. ويصفهم بعض الباحثين بأنه من روّاد مدرسة القوميين العرب الإصلاحية الذين تغنوا بالعرب وعبروا عن آمالهم وآمال أمتهم في الحرية والاستقلال[٢٤]. وانتخب عام ١٩٣٣ عضواً في المجمع العلمي العربي بدمشق.

---

(٢٣) جعفر الخليلي، **هكذا عرفتهم** (قم: منشورات الشريف الرضي، ١٩٨٠)، ج ٢، ص ١٢٠.

(٢٤) عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، **النجف الأشرف وحركة التيار الإصلاحي، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٢** (بيروت: دار القارئ، ٢٠٠٥)، ص ٦٦.

بعد سقوط النظام الملكي لم يتولّ الشبيبي أي منصب سياسي. وبقي يراقب الأحداث والتطورات. وعاصر الأحداث الدامية التي شهدتها الفترة من ١٩٥٨ إلى ١٩٦٣، وما بعدها. ثم شاهد التمييز الطائفي الذي مارسته حكومة عبد السلام عارف، الأمر الذي لم يعد محتملاً، فاتخذ مبادرته بعرض مشروعه.

● نص مذكرة الشبيبي

بتاريخ ٢٨ تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٦٥ أرسل الشيخ محمد رضا الشبيبي مذكرة إلى رئيس الوزراء الدكتور عبد الرحمن البزّاز تضمنت نقداً حاداً لسياسة التمييز الطائفي ضد الأكثرية الشيعية، إضافة إلى مقترحات لإصلاح الوضع السياسي بصورة عامة، وهذا نص المذكرة:

«تحية طيبة وبعد،

يسعدني أن أشير إلى محادثتنا التلفونية الموجزة غداة اضطلاعكم بأعباء المسؤولية، وما تضمنته من التمنيات الطيبة لكم بالتوفيق.

ويطيب لي أن أعزّز ذلك الحديث بهذه المذكرة الموضحة لطائفة من القضايا والمشكلات الخطيرة التي تواجهها البلاد، راجين أن يحالفكم التوفيق في درسها فقرة فقرة، تمهيداً للأخذ بمضامينها قدر الإمكان. ومما شجع على تقديم هذه المذكرة في هذا الظرف بالذات أن رئاسة الحكومة يشغلها أحد رجال القانون، وتلك خطوة حسنة، وأحسن منها أن يكون المسؤول ذا سند شعبي متين، وهو أمر يساورنا الشك فيه الآن.

كان الشعور الوطني في العراق يتجلى بالغيرة الوطنية والحب العميق لأرض الآباء والأجداد. وكان هذا الشعور الحافز الأول لصيانة وحدة البلاد. ولكن الأحداث والكوارث التي حلت بها نتيجة

تصارع الآراء، وتضارب الأهواء، وتشجيع التفرقة، عصفت بهذا الشعور النبيل، وأقصته إلى أبعاد وأعماق سحيقة، يُخشى أن تتيح للأجنبي المتربص الفرصة للنيل من وحدتنا الوطنية المقدسة. ولم يعد خافياً على أحد أن البلاد العراقية تجتاز في ظروفها الحالية مرحلة لا تُحسد عليها من مراحل حياتها. وكيف تُحسد على مراحل مرسومة بكثرة مخاوفها ومشكلاتها، وما يتخللها من شكوك واحتمالات. وقد تسنى لي أخيراً أن أتصل بجمهرة من أبناء البلاد، وأن ألمس مواقع الألم منهم، والإحساس بما يخالجهم من سخط وتذمّر، وفي وسعي، بل أرى من واجبي، أن أسجل ملخصاً مظاهر ذلك في الفقرات التالية:

أ ـ جاء على لسان السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي قوله «إن الحكومة عازمة على إعادة الحياة الدستورية للبلاد، وإجراء انتخابات حرة. وبهذا كما لا يخفى ستنتهي الفترة الانتقالية، وتستقر الأوضاع في البلاد، ويتمكن الشعب من ممارسة حقه القانوني في انتخاب من يراه صالحاً لإدارة البلاد، وتحمل مسؤولياتها الجسام».

وإننا نؤكد على ضرورة القيام عاجلاً بوضع أسس قانون الانتخابات العامة وعرضها على الشعب ليبين رأيه فيها، حتى تتم الانتخابات مباشرة خلال فترتها المحددة في الدستور المؤقت، على أن يجري ذلك بإشراف سلطة معروفة بالحياد والاستقامة، سلطة تضمن للجمهور حرية الصحافة والرأي والتعبير.

ب ـ تناول السيد رئيس الوزراء في مؤتمره الصحفي موضوع الوحدة العربية والاتحاد، وأجاب عن التساؤلات الكثيرة التي أثيرت حول تصريحاته. وفي رأينا أنه مهما كانت اتجاهاتنا السياسية والاجتماعية في القضايا العربية، فإن الوحدة الجغرافية ووحدة التاريخ والمصير قادرة في أي وقت على أن تخلق بيننا وحدة عمل،

نواجه بها التحديات والمخاطر. إن الوحدة العربية في رأينا هدف يتم باستفتاء الشعب عليه، وأن التضامن العربي وسيلة لحمايته.

ج ـ ما انفك حكم العراق في عصرنا هذا بالذات مشرّباً بالأهواء والأغراض، وإن كانت تلك الأغراض مقنّعة أو مغلّفة بألفاظ خلابة. ولم يكن الطعن في الحكم المذكور سهلاً، لأنه في ظاهره مستمد من مبادئ بنيت عليها القوانين المرعية. وقد اعتبرت الطائفية بموجب هذه القوانين جريمة تعاقب عليها. . . ولكن العبرة ليست بالألفاظ المجردة والتشريعات المقنّعة، بل بالتطبيق السليم والإدراك الصائب لروح تلك القوانين. ولم تكن التفرقة الطائفية مشكلة سافرة من مشاكل الحكم كما هي اليوم. ولم تكن مصدراً باعثاً على القلق المستحوذ على الشعب طالما استنكرت التفرقة وكافحتها، وطالبت بالإقلاع عن هذا الأسلوب الممقوت. وطالما تنادى المخلصون باتّباع نهج آخر تراعى فيه المساواة المطلقة التي أكدت عليها الشرائع السماوية والقوانين الوضعية.

١ ـ الانتفاض على سياسة التفرقة

ومن الواضح أن الشعب العراقي انتفض أكثر من مرة على سياسة التفرقة النكراء. وعمل منذ ثورته الأولى عام ١٩٢٠ على إقامة حكم وطني ديمقراطي يسهم بإقامته وينعم في خيراته أبناء الشعب كافة لا يفرقهم عنصر أو دين أو مذهب. وقد بارك الشعب ثورة الرابع عشر من تموز/ يوليو [١٩٥٨] وعلّق عليها آمالاً كبيرة، وتوقع المخلصون أن تُستأصل جذور النعرات المفرقة باستئصال قواعد الاستعمار وركائزه. غير أن الأحداث الأخيرة برهنت مع بالغ الأسف على انبعاث روح التفرقة بشكل أشد وأعنف من ذي قبل بكثير.

ولا نذيع سراً إذا قلنا إن كثرة الشعب ساخطة جداً من جراء

ذلك، وأنها تعتبر كرامتها مهانة وحقوقها مهضومة، ولاسيما وقد رافق ذلك سوء اختيار بعض من يمثلونها في جهاز الحكم. وإذا كان من الممكن أن تغض هذه الكثرة الشعبية نظرها عن بعض حقوقها في وظائف الدولة، وترك شبابها المثقف من حملة الشهادات العالية وغيرهم دون عمل، إذا كان من الممكن أيضاً أن تغض هذه الكثرة النظر عن التقصير المتعمد في إنعاش مرافقها الثقافية والاقتصادية والاجتماعية، وإذا كان من الجائز أن تغض نظرها عن مواقفها المشرفة في الجهاد والتضحية، فإنها لا يسعها غضّ النظر عن التعريض بعروبتها وأصالتها وكرامتها وإخلاصها للوطن وللدولة التي أقامتها على جماجم شهدائها الأبرار. ذلك التعريض المثير الذي يلوّح به بعض المسؤولين والصحف الأجيرة.

هذا وما دامت الحكومة الحاضرة قد أعلنت عن التزامها الصراحة في القول، وتصحيح الأوضاع المنحرفة، بادرنا تذكيرها بهذه الحقيقة. إذ ليست الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها وقفاً على طائفة دون أخرى، إنما توزع واجباتها حسب الكفاية. ولعل نظرة فاحصة إلى الدواوين الكبيرة في الدولة ومن يشغلها تكفي دلالة على سياسة محاباة، خصوصاً وأن كثيراً من المقربين محرومون غالباً من المؤهلات والكفايات والإخلاص.

د ـ لا شك أن صيانة الوحدة الوطنية وحقن الدماء وإعادة الطمأنينة والسلام في الشمال العزيز يتطلب منا درساً دقيقاً للقضية الكردية التي طال عليها الأمد. ولما كان العرب والأكراد شركاء في الوطن يتقاسمون غرمه وغنمه، فإننا نرى أن لإخواننا الأكراد حقاً في التمتع بحقوقهم المشروعة. وذلك عملاً بالإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية. هذا الأساس الذي تقضي ضرورة الأخذ به أسلوباً للحكم في العراق من الناحية الإدارية.

هـ ـ تعرضت النقابات في العراق لمختلف أوجه الضغط السياسي، الأمر الذي حرفها عن خدمة منتسبيها في حدود صلاحياتها وأغراضها المهنية. كما تحملت الفئات العاملة تبعات ذلك، ففصل وسجن كثير منهم، وحُرمت عوائلهم من مصادر عيشها. لذلك وجب على الحكومة أن تعيد النظر في أحكام قانون العمل، آخذة بنظر الاعتبار الأخطار التي ظهرت لدى تطبيق القانون المذكور، وأن تفسح المجال لقيام نقابات مهنية تراعي مصالح المنتسبين إليها رعاية حقة.

٢ ـ [الوضع الاقتصادي]

و ـ لا نريد الدخول في جدل عن الاشتراكية من حيث كونها صالحة أو غير صالحة، ولكننا نكتفي بالرجوع إلى حقائق الأشياء وبما حصل فعلاً من نتائج، ليصدر الحكم مبنياً على الواقع دون الخيال. فعند تطبيق قرارات الاشتراكية في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ نلاحظ أن أوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطاً وارتباكاً: زيادة في البطالة، وقلة في الإنتاج، وتبذيراً في أموال الدولة، وتهريباً لرؤوس الأموال الوطنية، وعجزاً في الموازنة.

لقد أشار السيد رئيس الوزراء إلى طبيعة هذه الاشتراكية بقوله في مؤتمره الصحفي «إن هذه الاشتراكية لم تغيّر في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في البلاد بقدر ما تحسنت أحوال طبقة معينة من الموظفين والمنتفعين على حساب الآخرين».

إننا نؤمن بالديمقراطية الاقتصادية أنها النظام الذي يلائم ظروفنا وحاجاتنا، وإننا نؤمن بالعدالة الاجتماعية، ونعتبر الفروق الاقتصادية البعيدة في مجتمعنا خرقاً لقواعد هذه العدالة. فلهذا يمكن العمل على تقليل هذه الفروق عن طريق توزيع الضرائب، وزيادة مكاسب الطبقة العاملة، ووضع خطة شاملة للتنمية الاقتصادية وزيادة الدخل العام.

إننا نطالب الحكومة بتدارك ما أدت إليه السياسة المرتجلة من بطالة، وذلك بإيجاد عمل للعاملين يكفل لهم مستوى من المعيشة يتلاءم وكرامة الإنسان. كما نطلب إعادة النظر في الأوضاع الاقتصادية مع تعيين مجالات القطاع العام والقطاع الخاص، لكي ينصرف المواطنون إلى مزاولة أعمالهم بحرية تامة واطمئنان كامل.

٣ ـ القطاع الزراعي

إن القطاع الزراعي في العراق يمثل مصدراً أساسياً من مصادر الثروة العامة. ولقد ظهرت في قانون الإصلاح الزراعي أخطاء أدت إلى تخلف الزراعة. لهذا نطلب إعادة النظر في أسس القانون المذكور، وذلك في ضوء الأخطاء التي ظهرت في مرحلة التطبيق. وندعو للعمل على تطوير شؤون الزراعة، وحماية الإنتاج، وتحديد واجبات الزرّاع، والعمل على تعويض المستولى على أراضيهم ومنهم أصحاب حق اللزمة، إذ لا نقر مبدأ المصادرة مطلقاً.

ونطالب بإعادة النظر في موضوع الضرائب خاصة ضريبة الدخل وضريبة الشركات، والتعديلات التي جرت أخيراً. ونحثّ على دراسة علمية مبنية على التجارب التي مرت بها تلك القوانين لدى التطبيق. ونطالب بإعادة النظر في القوانين الأخرى التي شُرّعت في ظروف مستعجلة فجاءت مخالفة لأحكام شريعتنا الإسلامية، وغير ملائمة لأوضاعنا وتقاليدنا الاجتماعية. إن الشريعة الإسلامية هي الأساس الراسخ الذي يقوم التشريع عليه، وإن أي قانون أو نظام يتعارض معها يعتبر تحدياً لشعور الأمة وعقيدتها الراسخة.

ز ـ لا تزال مفاوضات النفط بين الحكومة العراقية والشركات العاملة في العراق طي الكتمان، ولم تُعرف تفاصيلها بعد.

ومع تقديرنا للجهود التي تُبذل لاستخلاص حقوق العراق من الشركات الأجنبية، إلا أننا نرى في القانون رقم (٨٠) سنة ١٩٦٣ و[تأسيس] شركة النفط الوطنية مكسباً وطنياً يلزم الحفاظ عليه. لذلك نهيب بالسلطة أن تعرض نتيجة المفاوضات قبل الالتزام بها على ممثلي الشعب حين تعود الحياة الدستورية إلى البلاد ليقول الشعب كلمته فيها.

ح ـ كان الهدف الأساسي من تكوين الاتحاد الاشتراكي العربي في العراق أن يضم منتسبي النقابات ومختلف الفئات العاملة، غير أن هذه المنظمة لم يحالفها التوفيق، على الرغم من إسناد السلطة لها مادياً وعنوياً. ذلك لأن الأهواء تنازعتها منذ البداية. يُضاف إلى ذلك أنها قامت على مبدأ احتكار العمل السياسي وفكرة الحزب الواحد. ولا نقرّ ذلك منهجاً للحكم في البلاد. ولهذا نطالب بأن تبادر الحكومة إلى تعديل القانون الذي قامت بموجبه هذه المنظمة لتتمكن الفئات الوطنية التي تستمد آراءها من صميم هذا البلد من ممارسة نشاطها السياسي.

هذا ووفاءً منا لأمتنا ووطننا، وقياماً بالواجب المفروض علينا، وإبراءً لذمتنا، بادرنا إلى بيان أهمّ مشاكل الساعة التي تخالج أفكار الجمهور، مؤملين أن تعنوا بدراستها، وبذل الجهود في سبيل الوصول إلى الحلول السليمة للمشاكل المذكورة كافة. وختاماً نبتهل إلى الله العلي القدير أن يسدّد خطانا جميعاً، إنه ولي التوفيق.

محمد رضا الشبيبي»[٢٥].

---

(٢٥) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١٨٠ ـ ١٨٥، وسعيد السامرائي، **الطائفية في العراق** (لندن: مؤسسة الفجر، ١٩٩٣)، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٤.

خامساً: أصداء مشروع الشبيبي

لقد تمت طباعة مذكرة الشبيبي في كراس، وتمّ توزيعه على نطاق واسع في الأوساط الشعبية والسياسية والصحفية، فقد نشرته صحيفة **الحياة** الصادرة في بيروت في ٥/ ١١/ ١٩٦٥. وتناولته إحدى وثائق السفارة البريطانية في بغداد، ووصفته بأنه «يهاجم الحكومة بطريقة معتدلة نسبياً»، وأرسلت نسخة منه إلى وزارة الخارجية مع ترجمة للمذكرة باللغة الانكليزية[٢٦].

ويذكر عبد الكريم الأزري أن المذكرة شجّعت سياسياً آخر هو كامل الجادرجي على شجب «السياسة النكراء التي درج عليها الحكم في العراق»، فاجتمع بالشبيبي، وتداولا في وضع ميثاق وطني يحظى بإجماع السياسيين الوطنيين من السنّة والشيعة. وقد وضع الجادرجي مسودة الميثاق بنفسه، وعرضها على الشيخ الشبيبي الذي وافق عليها، ووعد بتوقيعها بعد رجوعه من سفره إلى مصر، ولكنه توفي بعد عودته مباشرة، ولم يتح له الوقت لتوقيع الميثاق[٢٧].

تضمن الميثاق المقترح إدانة صريحة لسياسة التميز الطائفي، حيث جاء فيه: «وأصبحت العنصرية والطائفية، بل وحتى الإقليمية تحلّ محل الكفاءة وتكافؤ الفرص»، و«نحن في سبيل هذا ندين العنصرية والطائفية وكل أنواع التفرقة، وندين الجور والظلم والاضطهاد مهما كانت الأسباب والأشكال. ونسعى إلى إزالة ذلك

---

(٢٦) البياتي، **شيعة العراق.. بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦**، ص ٥٧ ـ ٥٨.

(٢٧) الأزري، المصدر نفسه، ص ١٨٦.

كله. وندعو المواطنين إلى التعاون معنا في هذا السبيل»[٢٨].

سادساً: قراءة نقدية لمشروع الشبيبي

أ ـ إنّ سنتين من حكم عبد الرحمن عارف كانتا كافيتين لأن يطفح الكيل بالغضب والسخط الشيعي ضد سياساته وقوانينه التي تشرعن الطائفية السياسية. لقد تجاهل عارف كل المعايير والقيم الإنسانية عندما صار يمارس سياسة العزل الاجتماعي والإقصاء السياسي والحرمان الاقتصادي، بل التشكيك في انتماء المواطن العراقي إلى وطنه. إن سياسة العنف والقسوة منعت الأصوات الشعبية من المطالبة بحقوقها، لكن بعض الساسة الوطنيين آثروا التصدي لهذا التدهور المخيف في العلاقة بين السلطة والشعب، وبين طوائف الشعب.

ب ـ وعندما تولى عبد الرحمن البزّاز رئاسة الوزراء تشجع بعض السياسيين لتقديم مقترحات ومشروعات لإصلاح الوضع السياسي، وتفادي جر البلاد إلى تشرذم طائفي وقومي وانفصال الحكومة عن الشعب بشكل كبير. إن الشبيبي يصرّح بأن الخلفية القانونية للبزّاز شجعته على تقديم مشروعه.

ج ـ اعتمد الشبيبي على مقتطفات من تصريحات البزّاز تنسجم مع مطالبه ومقترحاته مثل إعادة الحياة الدستورية وإجراء انتخابات حرة (الفقرة ١).

د ـ يرى بعض الباحثين أن استعجال عبد السلام عارف في طرح مشروع الوحدة العربية مع مصر بزعامة عبد الناصر يعود إلى أن

---

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٨٧، نقلاً عن: **أوراق كامل الجادرجي** (بيروت: دار الطليعة، [د. ت.])، ص ٩٠.

«العرب السنة في العراق كانوا بسبب وضعهم كأقلية، ونظراً لحقيقة حكمهم للبلاد، وأنهم يريدون تأمين مركزهم، يطمحون دائماً إلى مساندة تيارات العروبة الشاملة، ذلك أن اندماج العراق مع أي دولة أخرى يمكنه أن يجعل من الشيعة أقلية ضائعة»[٢٩]. هذه القضية الحساسة في أذهان القوميين أمثال عارف والبزّاز تناولها الشيخ الشبيبي بحكمة عندما أحال الموضوع إلى استفتاء شعبي يشارك فيه الشعب العراقي كله ليبدي رأيه بالوحدة، وليس قراراً يتخذه رئيس الجمهورية لوحده (الفقرة ٢).

هـ ـ يتحدث الشبيبي بكل صراحة عندما يتناول مشكلة الطائفية السياسية، مشيراً إلى أنها «بموجب القوانين جريمة يعاقب عليها» (الفقرة ٣)، وموضحاً أن هذه النصوص والتشريعات تبقى مجرد ألفاظ إذا لم تتجسد في أرض الواقع من خلال التطبيق العملي لها. ويؤكد أنه لم يمرّ بالعراق عهد تستشري فيه الطائفية مثل ما هو في عهد عبد السلام عارف.

و ـ من باب «ألزموهم بما ألزموا به أنفسهم» يشير الشبيبي إلى أن حكومة البزّاز قد «أعلنت عن التزامها الصراحة في القول وتصحيح الأوضاع المنحرفة»، فهو يذكّرها بأن «الدولة وأجهزتها ووظائفها ومجالات العمل فيها ليست وقفاً على طائفة دون أخرى». ويشير بأن كثيراً من الذين يتولون المناصب العليا من طائفة ومنطقة رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء لا يملكون المؤهلات والكفاءات المطلوبة، ولا الإخلاص للدولة والوطن (الفقرة ٣).

ز ـ يطالب الشبيبي بوضع حل عادل للقضية الكردية التي كلفت الشعب العراقي عشرات الآلاف من القتلى والجرحى، إضافة إلى

---

(٢٩) إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً**، ص ٢٩٦.

تدمير مئات المدن والقرى الكردية. ويطالب بالأخذ بنظام «الإدارة اللامركزية ضمن الوحدة العراقية» انطلاقاً من أن العرب والأكراد شركاء في هذا الوطن، يجب أن يتقاسموا ثرواته، ويتمتعوا بحقوقهم المشروعة. وقد كان القتال على أوجه، حيث اندلعت المعارك بين الجيش العراقي والمقاتلين الأكراد في صيف ١٩٦٤؛ أي بعد أشهر من تدوين المذكرة. وكان السيد محسن الحكيم قد رفض طلباً من الحكومة العراقية باعتبار الحرب ضد الأكراد مشروعة دينياً، ورفض كذلك أن يصدر فتوى تبيح قتالهم. وقد كان هذا الرفض ذا أهمية سياسية كبيرة، وبخاصة عندما أجاب الحكيم بأنه كمرجع أعلى لا يمكنه التفريق بين أبناء الشعب العراقي؛ أي أن الحكومة تفرق بين طوائف الشعب العراقي[٣٠].

ح ـ في الوقت الذي يدافع فيه الشبيبي عن العمل النقابي، وما تعرّض له هذا العمل من ضغوط سياسية لتنحرف النقابات عن أهدافها المهنية، وتصبح أبواقاً للدعاية للنظام تعرض الكثير من العمال إلى السجن والفصل، وتشريد عائلاتهم وحرمانهم من مصادر رزقهم (الفقرة ٥). والشبيبي ينتقد الاشتراكية التي كان النظام يعرضها على أنها مكسبٌ للعمال، وأشار إلى أن تطبيق قراراتها في ١٤ تموز/ يوليو ١٩٦٤ أدى إلى «أن أوضاع العراق المالية والاقتصادية تزداد تخبطاً وارتباكاً». وضرب أمثلة على هذا الفشل الاقتصادي «زيادة في البطالة، وقلة في الانتاج، وتبذيراً في أموال الدولة، وتهريباً لرؤوس الأموال الوطنية، وعجزاً في الموازنة» (الفقرة ٦).

---

(٣٠) المصدر نفسه، ص ٢٩٩.

الفصل الرابع

«برنامجنا» لحزب الدعوة الإسلامية عام ١٩٩٢

بعد غزو النظام الصدامي لدولة الكويت في ٢/٨/ ١٩٩٠، وشن قوات التحالف الحرب على القوات العراقية، وإلحاق الهزيمة بها، وتدمير البنى التحتية العراقية ومراكز الاتصالات، ومحطات الطاقة الكهربائية، والمصانع، ومراكز تصفية المياه، ومصافي النفط والمطارات اشتعلت انتفاضة ١٥ شعبان ١٤١١هـ ـ آذار/ مارس ١٩٩١ لتشمل أربع عشرة محافظة عراقية. واستمر الثوار يسيطرون على الأوضاع لفترة ثلاثة أو أربعة أسابيع. وتميزت الانتفاضة بمشاركة جماهير الشعب العراقي، من عرب وكرد، وسنة وشيعة، ورجال ونساء، شمالاً وجنوباً ووسطاً. وتعرضت الجماهير والمدن الثائرة إلى تدمير منظم وإعدامات ومقابر جماعية حتى استشهد ربع مليون إنسان في أسبوعين بعد الانتفاضة. وتمّ تدمير البيوت والمساجد والحسينيات والمكتبات والمراقد والعتبات المقدسة والأسواق وغيرها.

وبعد عام على الانتفاضة، في آذار/ مارس ١٩٩٢، أعلن حزب الدعوة الإسلامية برنامجه السياسي الذي يدعو فيه إلى التعاون والتنسيق بين فصائل المعارضة العراقية بكل أطيافها من أجل إسقاط النظام الصدامي. وقد صدر هذا البرنامج السياسي في كتيب تحت عنوان «**برنامجنا**».

أولاً: أسس ومبادئ «برنامجنا»

يتضمّن البرنامج السياسي عدة أبواب ومحاور غطت أهم القضايا التي عاناها الشعب العراقي في ظل الأنظمة القمعية المستمرة. ويطرح مشروعاً تغييرياً لمستقبل العراق يبدأ من اللحظة

التي يسقط فيها النظام: «الحكومة الانتقالية، نظام الحكم، القضية الكردية، الأقليات القومية والدينية، الحريات العامة، حقوق المواطنين العراقيين، الأسرة، المرأة، الطفولة، الضمان الاجتماعي، الثقافة والتربية والتعليم، المؤسسة العسكرية، السياسة الخارجية، السياسة الاقتصادية، النفط، الزراعة والثروة الحيوانية، والصناعة».

أما في ما يتعلق بإزالة التمييز الطائفي فقد تناول البرنامج الأهداف التالية:

١ ـ الحكومة الانتقالية

من أولى مهام الحكومة الانتقالية أن تنأى بنفسها عن الهيمنة الطائفية والقومية والدينية، وأن تعكس التنوّع المذهبي والديني والقومي في المجتمع العراقي. ولذلك جاء في البرنامج «تتولى إدارة البلاد حكومة انتقالية مؤقتة تتشكل من القوى السياسية الممثلة لمختلف شرائح المجتمع العراقي»[١]. وتقوم هذه الحكومة، التي لا يتعدى عملها السنتين، بالمهام التالية:

أ ـ إلغاء المؤسسات القمعية والتجسسية التي أنشأها النظام.

ب ـ إصدار عفو عام وإطلاق سراح المعتقلين السياسيين وأبناء المهجرين ورد الاعتبار إليهم.

ج ـ إلغاء القوانين الاستثنائية والشاذة التي تتنافى مع حقوق الإنسان.

د ـ اتخاذ الخطوات اللازمة لتنظيم وتأمين عودة المهجرين العراقيين.

---

(١) حزب الدعوة الإسلامية، **برنامجنا** (البرنامج السياسي للحزب) (١٩٩٢)، ص ٤٤.

هـ ـ تأمين وممارسة الحريات السياسية، وضمان حرية النشاط السياسي والنقابي والاجتماعي وحرية الصحافة والنشر.

و ـ العمل على إجراء انتخابات حرة ومباشرة لاختيار أعضاء مجلس تشريعي يتولى إعداد دستور دائم للبلاد[٢].

٢ ـ نظام الحكم القادم

بهدف معالجة الأوضاع الشاذة التي وسمت نظام الحكم في العراق، والذي اعتمد على هيمنة الأقلية الطائفية الحاكمة، والإمساك بالمناصب الحكومية والثروات الوطنية التي تنفق لأهداف حزبية أو مناطقية أو عشائرية، ومن أجل بناء حياة سياسية سليمة قائمة على أساس من نظام حكم ديمقراطي دستوري يستمد صلاحياته من دستور دائم ومؤسسات تشريعية منتخبة من قبل الشعب، يقترح البرنامج اعتماد مبدأ الشورى والانتخاب الحر المباشر أساساً لبناء النظام السياسي المنشود. ويتمثّل ذلك من خلال ما يلي:

أ ـ وفق مبدأ الشورى يجري انتخاب ممثلي الشعب بالاقتراع الحر المباشر لتشكيل مجلس وطني يتولى إصدار القوانين واللوائح وفقاً للدستور.

ب ـ يراعى في تشكيلة هذا المجلس الطبيعة الخاصة للمجتمع العراقي المكوّن من قوميات ومذاهب وطوائف متعددة بما يضمن تمثيل جميع فئات الشعب العراقي في المجلس الوطني تمثيلاً عادلاً.

ج ـ إن السلطة ونظام الحكم في العراق يجب أن لا يقوما على أساس سلطوي فردي وطبقي أو طائفي أو ممثلْين لمجموعة أو فئة معينة.

---

(٢) المصدر نفسه، ص ٤٥.

د ـ يجب أن يكون النظام تجسيداً حقيقياً لرؤى وأهداف الشعب العراقي السياسية بكافة قطاعاته.

هـ ـ يكون الدستور الضمانة الأكيدة للمحافظة على حقوق الشعب ونظامه المنبثق عن إرادته، وذلك لقطع الطريق على كل محاولات الاستبداد السياسي والاجتماعي والاحتكار الاقتصادي.

٣ ـ العمل السياسي

إن إقرار حرية الممارسة السياسية للشعب في جميع المرافق ومختلف المجالات يتم عبر ما يلي:

أ ـ العمل السياسي ليس منحة يتفضل بها الحاكم ويهبها للشعب، بل هو حق من حقوق الإنسان التي لا يجوز المساس بها.

ب ـ تصفية مظاهر وآثار الاستبداد التي أشاعها النظام السابق، وإحياء روح المشاركة الشعبية في الحكم ومؤسساته.

ج ـ إلغاء سياسات التمييز الطائفي والقومي في الحياة السياسية، وفسح المجال أمام أبناء الشعب على قدم المساواة للمساهمة في إرساء دعائم النظام السياسي وذلك بمشاركة مختلف شرائح المجتمع العراقي.

د ـ منع ممارسة الاستبداد السياسي من قبل أية جهة سياسية في البلاد ومحاولات الانفراد في السلطة، واعتماد مبدأ الشورى في العمل السياسي وصياغة النظام السياسي للبلاد.

هـ ـ اجتثاث جذور الاستبداد الفكري والاحتكار السياسي ومظاهرهما وآثارهما في المجتمع العراقي، وتوظيف مناهج التربية والتعليم ووسائل الإعلام لنشر وتعميق مفاهيم الحرية والمساواة والمشاركة في الحياة السياسية بين مختلف فئات الشعب.

و ـ عدم السماح لأي فرد أو فئة سياسية في استغلال مواقعها

في مؤسسات الحكم لتحقيق المصالح الشخصية والذاتية، وتكريس نفوذها داخل مؤسسات الدولة.

ز ـ إعادة صياغة قانون الجنسية العراقية بما يصون حق المواطنة لجميع أبناء الشعب العراقي المؤلف من قوميات ومذاهب وطوائف متعايشة منذ قرون.

ح ـ إلغاء كل مظاهر التمييز العنصري والطائفي التي درجت عليها الأنظمة التي تعاقبت على حكم العراق.

ط ـ منع سحب الجنسية العراقية من أي مواطن عراقي اكتسب هذا الحق بصورة قانونية.

ي ـ ضمان مشاركة المرأة في الحياة السياسية وفسح المجال أمامها للمساهمة في الترشيح والانتخابات.

ك ـ اعتماد مبدأ الاقتراع السري كوسيلة للتعبير عن رأي الشعب في اختيار النظام السياسي ومفرداته.

ل ـ إطلاق حريات العمل السياسي وتشكيل الأحزاب السياسية والعمل النقابي والجمعيات المهنية.

م ـ منع التنظيم السياسي داخل مؤسسات الجيش والشرطة وقوى الأمن الداخلي.

ن ـ سن التشريعات والقوانين التي تضمن عدم ممارسة النظام السياسي من قبل الدولة ضد الأفراد والهيئات والمؤسسات الاجتماعية والسياسية.

س ـ ضمان تمثيل القوميات والطوائف والأقليات في المجلس الوطني.

ع ـ رعاية شؤون أسر وعوائل الشهداء وضحايا النظام وتكريمهم.

ف ـ منح الفرص المتكافئة للإعمار والتنمية لمختلف مناطق العراق والاستفادة من الثروات الطبيعية والموارد الاقتصادية والمؤسسات الخيرية، ورفع الحيف عن المناطق التي تعرضت لسياسات التمييز في مناطق العراق.

ص ـ إقرار الصيغة اللامركزية في التنظيم الإداري المحلي في حقول الخدمات العامة كالتعليم والصحة وغيرها من المؤسسات الخدمية، وتشكيل المجالس القروية والبلدية لتتولى مسؤولية التنسيق بين المناطق والسلطة المركزية.

ق ـ تتولى الدولة مسؤولية تعمير العتبات المقدسة والمساجد ودور العبادة لكل الأديان، وحماية حرياتها، ومنع المساس بها، وتوفير حرية ممارسة الشعائر الدينية والعبادية.

ر ـ حماية الأوقاف العامة، وضمان استرجاع الموقوفات التي تم التجاوز عليها من قبل النظام، وسن التشريعات اللازمة لحفظ الصيغ الوقفية للموقوفات، والحيلولة دون المساس بصيغها الشرعية.

ش ـ جميع المواطنين مسؤولين وأفراد عاديين متساوون أمام القضاء.

٤ ـ القضية الكردية

يقر البرنامج بالظلم الذي تعرض له الشعب الكردي من قبل «الحكومات المتعاقبة على حكم العراق والتي مارست سياسات التمييز العنصري والاضطهاد القومي ضده، فحرمته من حقوقه المشروعة، وشنت عليه حروباً متتالية»[٣]. وبعد أن يتناول الجرائم

---

(٣) المصدر نفسه، ص ٥٦.

الوحشية التي تعرض لها الأكراد، ومعاناة المنطقة الكردية من الإهمال المتعمد، يطرح البرنامج مجموعة من الإجراءات والأهداف التي يجب على الحكومة أن تعمل لتحقيقها:

أ ـ إلغاء كافة القوانين والتشريعات التي تكرّس سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي للأكراد.

ب ـ إعادة جميع الأكراد المهجرين واللاجئين إلى مدنهم وقراهم ومناطق سكناهم.

ج ـ إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين الكرد ورد الاعتبار إليهم.

د ـ وضع خطة لإعمار كردستان، ورفع الحيف الذي لحق بها طيلة العقود الماضية.

هـ ـ إعطاء المنطقة الكردية الحكم الذاتي الحقيقي، وضمان ممارسة الشعب الكردي لثقافته ولغته في التعليم والآداب والفنون والمجالات الثقافية والاجتماعية والحياة اليومية.

و ـ ضمان المشاركة السياسية للأخوة الكرد في النظام السياسي للبلاد ومؤسسات الدولة بما يتناسب مع عدد سكان المنطقة الكردية نسبة إلى سكان العراق[٤].

٥ ـ الأقليات القومية والدينية

يتناول البرنامج قضية الأقليات القومية والدينية بشكل واقعي، وربما ليبرالي مقارنة بالأحزاب الإسلامية المتشددة، إذ يعترف بأن «الشعب العراقي مكون من قوميات وأديان ومذاهب متعددة، حيث

(٤) المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨.

عاش أبناؤه ولقرون عديدة أخوة شركاء في الوطن، ساهموا في بنائه ودافعوا عنه. وهم متساوون في حقوق المواطنة»[٥].

ويؤكد البرنامج بأن «صيانة حقوق الأقليات الدينية والقومية هي من أولويات أي نظام سياسي عادل يحكم العراق». ويضع البرنامج مجموعة مهام يجب على الحكومة القيام بها، مثل:

أ ـ ضمان حقوق المواطنة دستورياً لأبناء الأقليات القومية والدينية كالتركمان والآشوريين والكلدان والصابئة أسوة ببقية العراقيين.

ب ـ ضمان حقوق الأقليات في المشاركة السياسية والانتخابات العامة والمحلية، وتخصيص مقاعد لممثليهم في المجلس الوطني تتناسب والحجم السكاني لهذه الأقليات داخل المجتمع العراقي.

ج ـ ضمان حرية العبادة والسماح للأقليات بممارسة طقوسهم الدينية وبناء المعابد الخاصة بهم.

د ـ حماية الحقوق الثقافية لهذه الأقليات، وفسح المجال لأفرادها بإنشاء مدارسهم ومعاهدهم الخاصة.

هـ ـ منع ممارسة أي اضطهاد سياسي أو ديني أو عنصري لهذه الأقليات من قبل السلطة[٦].

٦ ـ الحريات العامة

يؤكد البرنامج أهمية صيانة الحريات العامة وصيانتها دستورياً وعملياً:

أ ـ لكل مواطن عراقي الحرية في تبني أية فكرة أو رأي أو

---

(٥) المصدر نفسـه، ص ٥٩.

(٦) المصدر نفسه، ص ٦٠.

معتقد، ولا يجوز مطلقاً ملاحقة الناس بسبب آرائهم ومعتقداتهم.

ب ـ لكل مواطن أو مجموعة من المواطنين حق ممارسة شعائرهم الدينية وطقوسهم العبادية.

ج ـ للمواطنين الحق في تشكيل أحزاب أو جمعيات أو منظمات سياسية بما لا يتعارض مع أسس الاستقلال والسيادة الوطنية ووحدة العراق. والمواطنون أحرار في الانضمام إلى أي تنظيم سياسي.

د ـ يجب ضمان حرية الصحافة لكل التنظيمات السياسية والجمعيات الاجتماعية والنقابات المهنية ولكل المواطنين، بما يحقق وحدة الشعب ومصالحه الوطنية.

هـ ـ ضمان حرية الاجتماعات العامة والمسيرات والتظاهرات السلمية.

و ـ ضمان حرية السفر والتنقل داخل العراق وخارجه لكافة المواطنين.

ز ـ لا يحق للأجهزة الحكومية تفتيش الرسائل أو منع إيصالها أو تسجيل أو مراقبة المكالمات الهاتفية والبرقية أو ممارسة أي نوع من أنواع التجسس على المواطنين[٧].

٧ ـ حقوق المواطنين العراقيين

من أجل ترسيخ المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، يشدّد البرنامج على الحقوق اللازم ضمانها للمواطنين العراقيين:

أ ـ العراقيون متساوون في الحقوق من دون استثناء أو تفاضل بسبب القومية أو الدين أو المذهب.

---

(٧) المصدر نفسه، ص ٦١.

ب ـ القانون يحمي جميع المواطنين، ويضمن تمتعهم بكافة الحقوق الإنسانية.

ج ـ إن أرواح وأموال وممتلكات ومساكن المواطنين مصونة، ولا يمكن التعرض لها.

د ـ على الدولة الالتزام بالإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/ ١٢/ ١٩٤٨.

هـ ـ الجنسية العراقية حق طبيعي لكل مواطن ولد في العراق وترعرع فيه ومن أبوين مقيمين على أرضه. ولا يجوز سلبها بأي وجه إلا بتنازل المواطن طوعاً عن هذا الحق.

و ـ تضمن الدولة وتصون حقوق المواطن العراقي في الانتخاب والترشيح، التعليم، العمل والتملك.

ز ـ الضمان الاجتماعي حق لجميع المواطنين في حالات الشيخوخة والتقاعد والمرض والحوادث الطارئة والبطالة، والدولة مسؤولة عن توفير مستلزمات هذا الحق.

ح ـ لكل مواطن الحق في اختيار سكنه ومكانه. ولا يجوز إجبار أي مواطن على ترك سكنه أو إسكانه في مكان يتعارض مع رغبته.

ط ـ لكل مواطن الحق في إقامة الدعوى في المحاكم على اختلاف درجاتها ضد أي مسؤول في الدولة أو مؤسسة تسببا بإلحاق الظلم والأذى به، وكذلك له الحق في طلب التعويض عن ذلك[٨].

---

(٨) المصدر نفسه، ص ٦٤.

٨ ـ الأسرة والمرأة

ويسلط البرنامج الضوء على معاناة الأسرة العراقية في ظل النظام الحاكم، إذ يتناول قضية مسخ هوية الأسرة العراقية وتفتيها، ومحاربة كل قيم الخير، واستبدالها بقيم ومفاهيم غريبة عن ثقافة المجتمع العراقي وتقاليده. فقد أشاع البعثيون ظاهرة التجسس داخل الأسرة، ومارسوا سياسة التبعيث الإجباري، وفرض الولاء للحزب الحاكم والسلطة بديلاً عن الأسرة.

وفي ما يتعلق بالسياسة الطائفية التي نالت من الأسر العراقية، يتناول البرنامج «سياسة السلطة في تهجير وملاحقة أكثر من مليون عراقي»، الأمر الذي ترك «آثاراً سلبية على الأسرة العراقية»، ويتناول أيضاً «القوانين والتشريعات الشاذة واللاإنسانية التي أصدرها النظام والتي دعت إلى فرض الطلاق الإجباري بين الزوجين أو التشجيع عليه بمكافآت مالية بحق المهجرين والملاحقين من قبل النظام»[٩]. ومعلوم أن التشريعات الشاذة كانت تستهدف المهجرين من الكرد الفيلية والشيعة الذين اتهمهم النظام بأنهم إيرانيون، فقام بمصادرة أموالهم وأسر أبنائهم، وطردهم إلى الحدود في ظروف لاإنسانية. وصدرت قرارات تشجع على تطليق الزوج لزوجته الإيرانية، وتشتيت العائلة العراقية لأسباب طائفية بحتة.

ويطرح البرنامج مفاهيم ومقترحات منفتحة في ما يتعلق بالمرأة وحقوقها ودورها في المجتمع، حيث يؤكد ما يلي:

أ ـ سن القوانين والتشريعات التي تكفل للمرأة حقّها في

---

(٩) المصدر نفسه، ص ٦٥.

الممارسة السياسية والاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك حق الانتخاب والترشيح.

ب ـ حماية المرأة من مصادرة حقوقها المشروعة، وذلك بإصدار القوانين التي تكفل ذلك.

ج ـ ضمان حق العمل للمرأة ضمن إمكاناتها وظروفها، وتوفير الأجواء الملائمة لذلك[١٠].

ثانياً: قراءة نقدية لـ «برنامجنا»

يأتي طرح «**برنامجنا**» بعد القضاء على الانتفاضة الشعبانية ١٩٩١، وفشل المعارضة العراقية في إدارتها لصالح القضاء على نظام صدام. وقد رافقتها مجموعة أخطاء وعيوب أهمها تخلف قيادة المعارضة العراقية، وبخاصة الإسلامية،عن مسيرة الشعب العراقي، إضافة إلى عجزها عن توفير أسباب الاستمرار والنجاح لتحقيق أهدافها. لقد تركت الانتفاضة تصارع وحدها أعتى نظام قمعي، ولم تقدم لها، لا المال ولا السلاح ولا الغذاء ولا الدواء، بل اكتفت بالنداءات والخطب والمؤتمرات. وعقد مؤتمر للمعارضة العراقية في بيروت إبان اشتعال الانتفاضة، لكنّه لم يتوصل إلى نتيجة عملية تساهم في تطوير الانتفاضة وتقويتها.

وعلى رغم الصدمة الكبيرة التي أحدثها فشل الانتفاضة، وعلى رغم الآلام والمحن التي صاحبتها، وبرغم المقابر الجماعية وتشريد مئات الآلاف من العراقيين، واعتقال أمثالهم في سجون النظام ـ حتى أن حملة الاعتقالات طالت المرجعيات الدينية في النجف الأشرف، وتعرض السيد علي السيستاني والسيد محمد صادق الصدر

(١٠) المصدر نفسه، ص ٦٨.

والسيد محمد سعيد الحكيم وآخرون للسجن والتعذيب. وتحت التهديد والاعتقال، اضطر المرجع الأعلى السيد أبو القاسم الخوئي للادلاء بحديث تلفزيوني شجب فيه الانتفاضة ـ على رغم ذلك كلّه فإنّ الوهن والضعف واليأس والقنوط لم تجد سبيلاً إلى النيل من عزم المواطنين بل نجد حزب الدعوة الإسلامية يسارع إلى عرض برنامجه على الأمة والمعارضة العراقية من أجل التوصل إلى صيغة يتفق عليها الجميع، ورص الصفوف من أجل خوض مرحلة نضالية أخرى في مسيرة المواجهة مع النظام. وبدلاً من البكاء والنحيب وتبادل اللوم والاتهام والتشكيك الذي عادة ما يصاحب الأزمات والفشل، انطلق الحزب بمشروع إصلاحي نهضوي يعالج أسباب الفشل، ويؤسس لدولة جديدة، بمعايير ومبادئ وأهداف عصرية تحظى بقبول الجميع.

إن «**برنامجنا**» يتضمن تحولاً سياسياً وفكرياً، وحتى فقهياً، في مسيرة حزب إسلامي عريق، ظل يقود المعارضة للنظام، ويعطي عشرات الآلاف من الشهداء من أعضائه. إن قراءة متأنية لـ «**برنامجنا**» ترصد هذه التحولات. كما إن قسماً من المفاهيم والأسس التي وردت في «**برنامجنا**» وجدت طريقها إلى الدستور العراقي ٢٠٠٥ في ما بعد.

ومن أهم الأفكار والتحولات التي يتضمنها «برنامجنا» ما يلي:

أ ـ التأكيد على أن النظام الديمقراطي هو النظام الأمثل لحل مشكلة الحكم في العراق. صحيح أن لفظة الديمقراطية لم ترد حرفياً في «**برنامجنا**» لكن مفردات الديمقراطية ظهرت واضحة بلا لبس أو غموض، فقد تحدث عن «الانتخابات الحرة المباشرة» و«مجلس وطني يمثل جميع فئات الشعب العراقي تمثيلاً عادلاً» وتدوين «دستور دائم» من قبل البرلمان، يهيمن على كل مؤسسات الدولة. وتحدّث أيضاً عن التعددية السياسية وحرية تأسيس الأحزاب

السياسية، وحرية العمل السياسي، وحرية الصحافة، وحرية العمل النقابي، وخضوع الجميع للقانون، وإلغاء التمييز الطائفي والقومي ومنع الاستبداد السياسي.

ب ـ لم يدع إلى تأسيس دولة إسلامية، أسوة ببقية الأحزاب الإسلامية الأصولية كالأخوان المسلمين وحزب التحرير، أو أسوة بالجمهورية الإسلامية في إيران التي كانت تحتضن معظم قيادات وكوادر حزب الدعوة في تلك الفترة. ويشير ذلك إلى التحرر من الضغوط الإيرانية التي خضعت لها التنظيمات الشيعية في إيران ولبنان وبعض دول المنطقة، كما يؤكد أن حزب الدعوة الإسلامية لم يتبنَّ أطروحة ولاية الفقيه التي ظلّ بعض التنظيمات الإسلامية يتبناها حتى بعد سقوط صدام وتأسيس نظام برلماني.

ج ـ استخدم المشروع مصطلحات إسلامية مقبولة من الجميع، مثل الشورى واحترام مبادئ الإسلام وقيم المجتمع العراقي الأصيلة في تأصيل أفكاره ومبادئه. وتفادى استخدام مصطلحات مثل «الخليفة» و«الحاكم الإسلامي» و«تطبيق الشريعة» و«الحجاب»، أو مصطلحات الفقه السياسي الشيعي مثل «الولي الفقيه» و«ولي أمر المسلمين» و«مجلس الشورى الإسلامي» وغيرها من المصطلحات التي تتداولها أدبيات الأحزاب الإسلامية وتنظيمات الإسلام السياسي. ومن الواضح أن واضعي البرنامج يدركون أنهم يخاطبون شعباً ومعارضة وأحزاباً سياسية ذات مشارب أيديولوجية وفكرية متنوعة: إسلامية (سنّية وشيعية) وسلفية ومعتدلة، وقومية (كردية وعربية وتركمانية وكلدوآشورية)، وماركسية، وشيوعية، واشتراكية، وحتى بعثية (تنظيم سوريا) وغيرها.

د ـ يطرح «**برنامجنا**» مفهوماً جديداً في الفكر والفقه الإسلاميين، وهو مساواة المسلمين وغير المسلمين في الحقوق

والواجبات. ولم يستخدم تعابير إسلامية مثل «أهل الذمة» و«الجزية»، أو فرض قيود على حرياتهم أو شعائرهم أو معابدهم، كما هو المتعارف عليه في الفقه الإسلامي، فقد كرس فصلاً خاصاً بالأقليات الدينية والقومية، تضمن مبادئ عالية في التسامح والتعايش الديني والاجتماعي والثقافي. ولم يعتبرهم مواطنين من الدرجة الثانية مثل بقية تنظيمات الإسلام السياسي، بل اعتبرهم مواطنين مثل الأكثرية المسلمة (٩٦ بالمئة) في العراق، يتمتعون بجميع الحقوق والواجبات بلا استثناء. وهو بالإضافة إلى ذلك يضمن لهم حقوقهم الثقافية وإنشاء مدارسهم ومعاهدهم الخاصة، وبناء معابدهم الدينية وممارسة شعائرهم بحرية.

هـ ـ يطرح «**برنامجنا**» أساساً جديداً في كيفية تمثيل الأقليات الدينية والقومية، إذ يطالب بتخصيص مقاعد لممثليهم في البرلمان العراقي. وهذا مبدأ غير معمول به حتى في الدول الديمقراطية العريقة، حيث لا يوجد تمثيل للأقليات المسلمة مثلاً في البرلمانات الغربية، ولا يوجد تمثيل برلماني حتى لأقلياتها القومية التي تنتمي إلى البلد نفسه. إن تخصيص مقاعد للأقليات الدينية والقومية يعني المحافظة على وجود تمثيل لهذه الأقليات في جميع الأحوال، ومهما تغيرت الأوضاع السياسية أو نتائج الانتخابات. إن الدستور العراقي الدائم ٢٠٠٥ لم يمنح هذا الحق للأقليات الدينية. ولو أخذ بهذا المبدأ لوجدنا اليوم مقعداً مخصصاً لكل من الصابئة والإيزيدية والشبك والكلدان والاشوريين وغيرهم. ويمكن أن يزداد عدد المقاعد كلما ازداد عدد الأقلية، وبالنسبة نفسها لبقية المواطنين العراقيين، أي مقعد واحد لكل مائة ألف نسمة.

و ـ بقي حزب الدعوة متمسكاً بالخيار الوطني واستقلالية القرار العراقي على رغم ما تعرّض له من ضغوط ومشكلات من قبل

الجانب الإيراني. ويلاحظ أن هناك نظرة واقعية تستشرف مستقبل العراق تتمسّك بمكوّنات المجتمع العراقي كأساس في أي حوار أو مشروع وطني يراد له تحرير الشعب من النظام الديكتاتوري. ويؤكد «**برنامجنا**» أهمية مشاركة جميع القوى السياسية الممثلة لمختلف شرائح المجتمع العراقي في الحكومة والبرلمان وإدارة البلاد وصناعة القرار، كما يؤكد الوحدة الوطنية والسيادة والاستقلال.

ز ـ يلاحظ أن المشروع يركز كثيراً على الحكومة ويعطيها دوراً كبيراً، فهي التي تلغي المؤسسات القمعية، وهي التي تلغي القوانين الشاذة، وهي التي تضمن «حقوق المواطنة دستورياً لأبناء الأقليات القومية والدينية». وفي كثير من الأحيان يطلب من الحكومة تنفيذ إجراءات معينة أو تشريعات قانونية، وهذه الأمور هي من اختصاص البرلمان وليس الحكومة. ولعل ذلك يعود إلى التأثر بالدور الأساسي الذي تلعبه الحكومات في الأنظمة العربية والإسلامية التي تفتقد وجود برلمان أو برلمان فاعل. ويعود ذلك أيضاً إلى عدم اعتياد المواطن العراقي والسياسي العراقي على دور مؤثر في الدولة والمجتمع يمكن أن تلعبه مؤسسة أخرى غير الحكومة.

ح ـ التأكيد على حرية السفر والتنقل يأتي كردّ فعل طبيعي على سياسة النظام البعثي الذي اتخذ إجراءات قمعية ضد العراقيين، فلم يسمح لهم بالسفر خارج العراق قبل حرب الكويت ١٩٩١ وبعدها. وقد كان سمح بذلك لفترات قصيرة وضمن شروط مرهقة تتناول الرسوم المفروضة على المسافرين أو الكفالات اللازم تقديمها للجهات الأمنية. كما إن السكن صار يشكل مشكلة كبيرة في ظل إجراءات النظام التي منعت سكن العراقيين من أهالي المحافظات في بغداد، كما منعت تملكهم عقارات في بغداد إلا لمن كان سجل نفوسه فيها قبل عام ١٩٥٧. إن هذه القضايا لا

تعرفها الأنظمة والحكومات الأخرى، لذلك غابت عن برامج المعارضة السياسية لتلك الأنظمة.

ط ـ في ما يتعلق بالقضية الكردية يطرح البرنامج إجراءات سريعة لمعالجة أوضاع المهجرين والمعتقلين والدعوة لإعمار منطقة كردستان. أما في الجانب السياسي فلا يعرض البرنامج سوى أفكارٍ بسيطة تتحدث بعمومية عن الحكم الذاتي وممارسة الثقافة واللغة الكرديتين، ومشاركة الأكراد في النظام السياسي للبلاد. وهي أمور أقل بكثير مما عرضته الحكومة العراقية في اتفاق ١١ آذار/ مارس ١٩٧٠، إذ تضمن الاتفاق الاعتراف الرسمي باللغة الكردية لتدرس في جميع المدارس العراقية، ومشاركة الأكراد في تولي المناصب العليا والوظائف العامة كالوزارات وقيادات الجيش، وتكريس الوظائف في المحافظات الكردية لموظفين أكراد (محافظ، قائمقام، مدير شرطة، مدير أمن، مدير ناحية..). وتضمن الاتفاق تعيين أحد نواب رئيس الجمهورية من الأكراد، ومشاركة نواب أكراد في السلطة التشريعية حسب نسبة الأكراد إلى سكان العراق[١١]. والجدير بالذكر أن النظام العراقي أفرغ اتفاق آذار/ مارس من مضمونه، فتحوّل منصب نائب رئيس الجمهورية منصباً شكلياً لا قيمة له ولا دور. وقد بقي طه محيي الدين معروف يشغل هذا المنصب لأكثر من ثلاثين عاماً، وحتى سقوط النظام.

ي ـ يؤكد «برنامجنا» حق كل مواطن في إقامة دعوى في المحاكم ضد أي مسؤول في الدولة أو مؤسسة تسببا بإلحاق الظلم به. كما له الحق في طلب التعويض عن الأضرار التي لحقت به. ولم

---

(١١) صلاح الخرسان، **التيارات السياسية في كردستان العراق** (بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١)، الوثيقة رقم ٧ (بيان آذار/ مارس ١٩٧٠)، ص ٦٥٠ ـ ٦٥٨.

يكن ذلك ممكناً في عهد صدام، ولكنه تحقق بعد سقوطه حينما تشكلت المحكمة الجنائية العليا التي حاكمت صداماً ومساعديه في محكمة الدجيل ومحكمة الأنفال، وأصدرت أحكاماً بالإعدام بحق صدام وأخيه برزان التكريتي مدير المخابرات، وعواد البندر رئيس محكمة الثورة، وطه الجزراوي نائب رئيس الوزراء.

ك ـ يؤكد البرنامج «الصيغة اللامركزية في التنظيم الإداري المحلي»[١٢]. وهو مفهوم مبسّط لنظام تطور في ما بعد وهو النظام الفدرالي. وهذا يشير إلى أن التيار الإسلامي لم يطالب من قبل بالفدرالية، لكن ذلك حتّمه وضع إقليم كردستان ومطالبة ممثليه في مجلس الحكم الذي أصدر «قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية» الصادر في آذار/ مارس ٢٠٠٤، ومن ثم في الدستور العراقي ٢٠٠٥ الذي شرعته الجمعية الوطنية العراقية (الانتقالية).

ل ـ يتحدث «برنامجنا» بتحفظ عن الأوقاف الشيعية، ويطالب بحمايتها واسترجاع المتجاوز عليها من قبل النظام والمحافظة على الصيغ الوقفية[١٣]. ومن الغريب أنه لم يطالب بتأسيس دائرة خاصة بالأوقاف الشيعية مثل ما اقترح الملك فيصل عام ١٩٣٢. وربما أراد واضعو البرنامج تفادي الحساسية المذهبية. وهذا ما يلاحظ في لغة البرنامج ومضمونه، حيث إنه بعيد كلّ البعد عن الصبغة الطائفية والمذهبية.

م ـ يؤكد البرنامج إعادة صياغة قانون الجنسية العراقية الذي وضع أسس التمييز بين المواطنين العراقيين على أساس الطائفة التي ينتمون إليها. فالسنّة (على اختلاف قومياتهم) يعتبرون من التبعية

---

(١٢) حزب الدعوة الإسلامية، **برنامجنا**، ص ٥٤.

(١٣) المصدر نفسه، ص ٥٤.

العثمانية، وهي الأساس في تحديد الانتماء العراقي، وهي الجنسية الأصلية. أما الشيعة فقد جرى تصنيفهم إلى فئات منها: ذوو التبعية الإيرانية الذين يملكون جنسية إيرانية، ومتهمين بالتبعية لإيران رغم أن جنسياتهم عثمانية، وخدموا في الجيش العراقي، وتولوا مناصب ومسؤوليات حكومية. وقد تعرض مئات الآلاف من الشيعة إلى التهجير القسري ومصادرة الأموال. ومن أجل وضع حد لهذا التمييز الطائفي المقنن، يطالب البرنامج بصياغة جديدة لقانون الجنسية يلغي هذه الفوارق، وعدم اعتماد الانتماء العثماني أساساً، بل تحل المواطنة العراقية بدلاً منه، فلا يُسأل العراقي عن أصله، بل عن جنسيته العراقية فقط. ويطالب البرنامج أيضاً بـ «منع سحب الجنسية العراقية من أي مواطن اكتسب هذا الحق بصورة قانونية». وقد حدث أن سحب النظام الجنسية من مواطنين عراقيين غالبيتهم من الشيعة أو الكرد الفيلية، بل شمل شخصيات عراقية شهيرة مثل الشاعر الكبير محمد مهدي الجواهري وشعراء آخرين مثل البياتي وبلند الحيدري.

ن ـ في ما يتعلق بدور المرأة في المجتمع العراقي يطرح البرنامج مفاهيم تعتبر تقدمية قياساً بطرح الأحزاب الإسلامية التقليدية، إذ يؤكد مشاركتها في الحياة السياسية والمساهمة في الترشّح والتصويت. وهو أمر إيجابي مقارنةً بالتيارات الإسلامية التي تمنع المرأة من الترشّح في البرلمان (الحركة السلفية في الكويت)، أو تمنع المرأة من قيادة السيارة (المؤسسة الدينية في السعودية)، أو تعارض تولّي المرأة مناصب عليا كرئاسة الجمهورية أو رئاسة الوزراء أو رئاسة البرلمان (الأخوان المسلمون في مصر). وقد تضمّن الدستور الدائم ٢٠٠٥ حقوقاً للمرأة جعلها لا تختلف عن حقوق الرجل دستورياً وقانونياً، بل كرّس لها نسبة ٢٥ بالمئة من مقاعد البرلمان العراقي البالغة ٢٧٥ مقعداً.

س ـ من الأمور اللافتة للنظر تبني «**برنامجنا**» حقّ كل مواطن عراقي «في تبني أية فكرة أو رأي أو معتقد. ولا يجوز مطلقاً ملاحقة الناس بسبب آرائهم ومعتقداتهم وأفكارهم». وهذه قفزة كبيرة تتجاوز الكثير من الأحكام والعقائد الإسلامية، إذ إن الشريعة الإسلامية لا تسمح بتبني غير التوحيد مقابل الشرك والإلحاد، وغير الديانات السماوية (اليهودية والمسيحية، والصابئة، وأحياناً المجوسية). إن ألفاظ «أية فكرة» أو «رأي» أو «معتقد» يخرج عن إطار العقائد المتعارف عليها، كما أنها تعني أنه يمكن للعراقي أن يكون بلا دين؛ أي أنه لا يؤمن بإله أو نبي أو كتاب مقدس. وهذه ليبرالية كبيرة لا تتوفر عليها الأحزاب الإسلامية عادة. هذا ولم يتضمن البرنامج تأصيلاً فقهياً لهذا المبدأ يبرر دعوة حزب إسلامي إلى إمكانية عدم الإيمان بدين.

الفصل الخامس

مجلس الحكم الانتقالي ٢٠٠٣

بعد سقوط النظام العراقي إثر التدخل العسكري الأمريكي في العراق، حدثت تطورات هائلة في الدولة والمجتمع العراقيين. وشملت هذه التغييرات الجوانب السياسية والحكومية والاقتصادية والاجتماعية والحقوقية وغيرها. بدأ الحكم الأمريكي المباشر من قبل الحاكم العسكري جي غارنر الذي ترأس «مكتب إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية» واستمر في السلطة لخمسة أسابيع (من ٩/ ٤/ ٢٠٠٣ إلى ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣).

وكان فريق غارنر يسعى إلى تشكيل حكومة عراقية مؤقتة تتولى إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية، لكنه فشل في مهمته. وفي ١٦/ ٥/ ٢٠٠٣، تم استبدال الحاكم العسكري بحاكم مدني هو السفير بول بريمر الذي ترأس «سلطة الائتلاف المؤقتة». في ١٣/ ٧/ ٢٠٠٣، أعلن بريمر عن تأسيس مجلس الحكم الانتقالي، الذي يمثل أول مؤسسة تشريعية تنفيذية عراقية بعد سقوط النظام.

إن المجلس يستمد شرعيته من الفقرة التاسعة من القرار ١٤٨٣ الصادر عن مجلس الأمن الدولي التي تنص على «قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة [سلطة الاحتلال] وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة مؤقتة عراقية بوصفها إدارة انتقالية يسيّرها العراقيون، إلى أن ينشئ شعب العراق حكومة تمثيلية معترفاً بها دولياً وتتولى مسؤوليات السلطة».

أولاً: تأسيس المجلس

يلاحظ أن الإدارة الأمريكية قد تعمدت عدم تشكيل حكومة منفى للعراق قبل البدء بعمليات إسقاط النظام، على غرار ما فعلته مع أفغانستان عندما دعت الحركات والأحزاب والقبائل الأفغانية للاجتماع في برلين، حيث اجتمع مجلس «لوي جيرغا» وانتخب حكومة منفى لتتولى السلطة مباشرة بعد سقوط حكم طالبان. ولم يجر تناول هذه القضية برغم أهميتها، ودورها في بقاء العراق في حالة فوضى عارمة بعد سقوط نظام صدام عندما انهارت الدولة والحكومة معاً.

كل دولة تعيش ظروفاً غير طبيعية أو تمر بأزمات كبيرة مثل الحرب أو الاحتلال أو الثورة الشعبية أو الانقلاب العسكري، تضطر إلى تعيين هيئة سياسية أو حكومة مؤقتة. وأقول: تعيين وليس انتخاباً لأن التعيين هو حالة استثنائية مؤقتة تلجأ إليها الدول عندما يتعذر عليها إجراء انتخابات تمثيلية بسبب الظروف الطارئة التي تعيشها البلاد. والعراق ليس حالة استثنائية في التاريخ أو السياسة، حيث كان يجب إنشاء هيئة تنفيذية وتشريعية عليا تتولى إدارة شؤون البلاد حتى يستعيد البلد عافيته، ويعود إلى أوضاعه العادية. فتعيين هذه الهيئة أو المجلس ليس معيباً في مثل تلك الظروف، ولا يوجد حل مؤقت آخر. نعم ربما كان سيصبح المجلس عقبة سياسية وحكومية إذا ما استمر لفترة طويلة دون أن يتخذ إجراءات لتشكيل حكومة تمثل الشعب عبر انتخابات عامة.

حتى ١٣ تموز/ يوليو ٢٠٠٣، كان المشهد السياسي العراقي ينقسم بين سلطة الاحتلال بشقيها العسكري والمدني من جهة، وبين الشعب العراقي من جهة أخرى. وبعد الإعلان عن تأسيس مجلس

الحكم الانتقالي تطوّر في المشهد بروز قوة عراقية جديدة تقف بين سلطة الاحتلال وبين الشعب. ولم يكد المجلس يعلن عن وجوده حتى انهالت عليه سهام الاتهامات بالعمالة والتبعية والطائفية وتمجيد الاحتلال. وعلى رغم المصاعب التي عرقلت تشكيل المجلس، والمفاوضات الطويلة التي سبقت الإعلان عنه، وتأخره بسبب استمرار تردي الأوضاع الأمنية والاقتصادية، وأشرطة الكاسيت التي بعثها صدام إلى القنوات الفضائية العربية ليؤكد أنه ما زال على قيد الحياة، وأن بإمكانه إرعاب العراقيين حتى وهو مهزوم هارب. . برغم كل ذلك ولد هذا المجلس كأول إطار سياسي إداري عراقي يسعى لاسترداد السلطة بأيدي العراقيين والتعبير عن المجتمع العراقي.

بعد قدوم السفير بول بريمر إلى بغداد بدأ مشاوراته السياسية من أجل تأسيس سلطة جديدة، فالتقى الشخصيات العراقية المعروفة سواء من الداخل أو التي كانت معارضة للنظام في الخارج. ففي ١٩/ ٥/ ٢٠٠٣ التقى لأول مرة بالدكتور إبراهيم الجعفري الناطق الرسمي باسم حزب الدعوة الإسلامية، ثم التقاه مرة ثانية في مبنى محافظة كربلاء. سأل بريمر الجعفري عن تصوراته لصيغة إدارة حكومية فأجابه: «عقد مؤتمر وطني عراقي يتشكل بما يقارب الألف عضو، ثم يختار مجموعة شخصيات بين ٢٥ إلى ٣٠ شخصية. هذه الشخصيات تحفظ التنوّع العراقي من الأطياف المختلفة، من خلفيات دينية ومذهبية وقومية وسياسية من كل المحافظات». فقال له بريمر: ما رأيك لو جعلت هذا المجلس مجلس إدارة الدولة؟ لكن الجعفري رفض هذه الصيغة، وأصر على تشكيل حكومة تنهض بأعباء الوزارات وتتهيأ لتدوين الدستور[١].

---

(١) انظر لقاء المؤلف مع الدكتور إبراهيم الجعفري في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧ في بغداد.

ثانياً: شخصيات مجلس الحكم

شاركت في مداولات ما قبل التأسيس كل من: الأمم المتحدة ممثلةً بشخص السيد سيرجيو ديميللو ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في بغداد (قضى نحبه في حادث إرهابي في ١٩/٨/٢٠٠٣)، والولايات المتحدة ممثلة ببريمر ومساعده رايان كروكر (السفير الأمريكي في بغداد في حينها)، إضافة إلى الجانب البريطاني الذي مثله سورس. جرت حوارات ونقاشات طويلة أفضت إلى اختيار خمس وعشرين شخصية، وهي:

١ ـ د. إبراهيم الجعفري (حزب الدعوة الإسلامية)

٢ ـ السيد عبد العزيز الحكيم (المجلس الأعلى)

٣ ـ د. أحمد الجلبي (المؤتمر الوطني العراقي)

٤ ـ د. أياد علاوي (حركة الوفاق الوطني العراق)

٥ ـ د. موفق الربيعي

٦ ـ السيد محمد بحر العلوم

٧ ـ د. محسن عبد الحميد (الحزب الإسلامي العراقي)

٨ ـ د. عدنان الباجحي (تجمع الديمقراطيين المستقلين)

٩ ـ السيد نصير الجادرجي (الحزب الوطني الديمقراطي)

١٠ ـ السيد مسعود البارزاني (الحزب الديمقراطي الكردستاني)

١١ ـ السيد جلال الطالباني (الاتحاد الوطني الكردستاني)

١٢ ـ السيد سمير شاكر الصميدعي

١٣ ـ السيدة صون كول جابوك (تركمانية)

١٤ ـ د. رجاء الخزاعي

١٥ ـ السيد أحمد البراك

١٦ ـ السيد عبد الكريم المحمداوي

١٧ ـ السيد وائل عبد اللطيف

١٨ ـ السيد حميد مجيد موسى (الحزب الشيوعي العراقي)

١٩ ـ السيد يونادم كنا (مسيحي)

٢٠ ـ السيد صلاح الدين بهاء الدين (الاتحاد الإسلامي الكردستاني)

٢١ ـ الشيخ غازي عجيل الياور (عشائر)

٢٢ ـ السيد عز الدين سليم (الدعوة الإسلامية) (استشهد في ١٧/ ٥/ ٢٠٠٤)

٢٣ ـ دارا نور الدين

٢٤ ـ د. محمود عثمان

٢٥ ـ د. عقيلة الهاشمي (استشهدت وحلت محلها د. سلامة الخفاجي في ٨/ ١٢/ ٢٠٠٣).

ثالثاً: مجلس الحكم والاعتراف الدولي

حظي مجلس الحكم بترحيب من مجلس الأمن بموجب قراره الرقم (١٥٠٠) في ١٤/٨/٢٠٠٣، الذي اعتبره خطوة نحو قيام حكومة عراقية تمثل الشعب العراقي، كما حظي باعتراف الكثير من دول العالم وبعض دول الجوار. أما الدول العربية فقد بقيت عموماً متحفظة أو رافضة لمجلس الحكم بحجة أنه تأسس تحت الاحتلال الأجنبي.

اعترف القرار ١٥١١ بشكل صريح بأن «مجلس الحكم ووزراءه هم الأجهزة الرئيسية للإدارة المؤقتة العراقية في تجسيد سيادة دولة العراق خلال الفترة الانتقالية» (المادة ٤). كما أقر القرار بأن مجلس الحكم يمثل الشعب العراقي على نطاق واسع (المادة ٢).

من جانب آخر أوعز مجلس الأمن الدولي إلى مجلس الحكم القيام بالمهام التالية:

أ ـ تشكيل لجنة دستورية تحضيرية من أجل الإعداد لعقد مؤتمر دستوري يقوم بوضع الدستور.

ب ـ إدارة شؤون العراق التي ستتم تدريجياً.

ج ـ تقديم جدول زمني وبرنامج لصياغة دستور جديد للعراق، وإجراء انتخابات ديمقراطية.

د ـ دعم برنامج مجلس الحكم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات المرتبطة بها، إذا طلب مجلس الحكم ذلك.

هـ ـ تقوم سلطة التحالف المؤقتة بالتعاون مع مجلس الحكم والأمين العام للأمم المتحدة بتقديم تقرير إلى مجلس الأمن الدولي عن التقدم المحرز في إعادة مسؤوليات وسلطات الحكم إلى شعب العراق.

و ـ يحيط علماً مجلس الأمن باعتزام مجلس الحكم عقد مؤتمر دستوري.

من جانب آخر اتخذ القرار موقفاً مسانداً ومؤيداً لمجلس الحكم حيث إنه:

أ ـ يرحّب بردّ الفعل الإيجابي للمجتمع الدولي حيال تشكيل مجلس الحكم الممثل للشعب على نطاق واسع.

ب ـ يؤيد الجهود التي يبذلها مجلس الحكم من أجل حشد قدرات الشعب العراقي.

ج ـ يطلب إلى الممثل الخاص للأمين العام أن يقدم، عند عقد المؤتمر الدستوري، الخبرة الفريدة المتوفرة لدى الأمم المتحدة إلى الشعب العراقي في عملية الانتقال السياسي، بما في ذلك إعداد عمليات انتخابية.

وعلى رغم تأسيس مجلس الحكم، إلا أن السلطة الحقيقية كانت بيد سلطة الائتلاف المؤقتة خاصة بعد أن اعترف قرار مجلس الأمن الدولي (١٤٨٣) في ٢٢/ ٥/ ٢٠٠٣ بصفتها ومنحها سلطة إدارة الأقاليم المحتلة إلى حين تشكيل حكومة وطنية وشرعية وممثلة للشعب العراقي. وفي ١٤ تموز/ يوليو ٢٠٠٣ أصدرت سلطة الائتلاف المؤقتة قراراً حدّدت فيه مهام مجلس الحكم وهي:

أ ـ تعيين وزراء مؤقتين.

ب ـ التعاون مع سلطة الائتلاف في وضع سياسة مالية وتعليمية وصحية وأمنية.

ج ـ المشاركة في وضع الميزانية وإقرارها.

د ـ تعيين لجنة دستورية تحضيرية لإعداد دستور عراقي جديد.

رابعاً: رئاسة مجلس الحكم

خضعت رئاسة مجلس الحكم لمداولات ومناقشة آليات طرحها الدكتور أحمد الجلبي وهي:

أ ـ الاتفاق على شخص واحد، وهذا أمر صعب.

ب ـ الأخذ بعامل السن واختيار أكبر الأعضاء سناً. وهذا مناسب لجلسة واحدة وليس لقيادة المجلس.

ج ـ الأخذ بالحروف الأبجدية، وهذا ما تم الأخذ به.

بعد أن تم الاتفاق على ترشيح تسع شخصيات تتولى هذه المسؤولية لمدة شهر واحد بشكل دوري، جرى اختيار الأعضاء التالية أسماؤهم لرئاسة المجلس:

- د. إبراهيم الجعفري (لشهر آب/ أغسطس ٢٠٠٣)
- د. أحمد الجلبي (لشهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣)
- د. أياد علاوي (لشهر تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٣)
- جلال الطالباني (لشهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣)
- السيد عبد العزيز الحكيم (لشهر كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٣)
- د. عدنان الباججي (لشهر كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٤)
- د. محسن عبد الحميد (لشهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤)
- السيد محمد بحر العلوم (لشهر آذار/ مارس ٢٠٠٤)
- السيد مسعود البارزاني (لشهر نيسان/ أبريل ٢٠٠٤)
- السيد عز الدين سليم (لشهر أيار/ مايو ٢٠٠٤)

خامساً: إنجازات مجلس الحكم

على رغم الظروف الصعبة، وانهيار الدولة، وتركة النظام السابق، واعتراض بعض الأطراف عليه، فإنّ مجلس الحكم حقق عدداً من الإنجازات الهامة في تلك المرحلة التاريخية الحساسة. نعرض أهمها:

١ ـ تشكيل أول حكومة وطنية

بعد شهر ونصف على تأسيسه قام مجلس الحكم بتشكيل أول حكومة وطنية بعد سقوط نظام صدام. وكان الدكتور الجعفري قد انتهى من تشكيلها في أواخر رئاسته لمجلس الحكم، ولكن استشهاد السيد محمد باقر الحكيم في نهاية الشهر فرض تأجيل إعلان الحكومة. في بداية شهر أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٣ وفي رئاسة د. أحمد الجلبي لمجلس الحكم، قام د. الجعفري بالإعلان عنها رسمياً في يوم مشهود بعث الارتياح في نفوس العراقيين عند رؤية أول حكومة وطنية تتشكل بعد سقوط النظام. وجرى نقل وقائع الاحتفال والقسم والتنصيب في وسائل الإعلام والشعب العراقي يراقب مسروراً الإنجاز الكبير.

٢ ـ قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية

هو بمثابة أول دستور مؤقت بعد سقوط نظام صدام، جرى اعتماده من قبل مجلس الحكم ليضع بذلك أساس أول نظام ديمقراطي اتحادي تعدّدي في تاريخ العراق الحديث، إذ اعترف بالحقوق الأساسية للإنسان، والمساواة التامة بين العراقيين، والفصل بين السلطات. ووضع أيضاً جدولاً زمنياً لقضايا سياسية ودستورية هامة مثل انتخابات الجمعية الوطنية، وتدوين الدستور، وتاريخ الاستفتاء عليه.

بدأت الخطوات الأولى لقانون الدولة للمرحلة الانتقالية عندما قام مجلس الحكم برئاسة السيد جلال الطالباني بتوقيع اتفاق في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٣ مع سلطة الائتلاف المؤقتة بإدارة بريمر. تضمن الاتفاق جدولاً زمنياً للعملية السياسية في العراق يبدأ بصياغة قانون أساسي مؤقت لإدارة الدولة العراقية في المرحلة

الانتقالية. وحدّد العناصر الأساسية لهذا القانون، واشتمل الاتفاق على جدول زمني للعملية السياسية ونقل السيادة في الثلاثين من حزيران/ يونيو ٢٠٠٤[٢].

شكل مجلس الحكم لجنة ضمت عشرة من أعضائه برئاسة الدكتور عدنان الباججي لإعداد مسودة لقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، كي يتم عرضها على المجلس لدراستها والمصادقة عليها. يقول د. الباججي: «عقدت اللجنة عشرات الجلسات، وقدمت لها مسودّات متعددة ومذكرات مختلفة من أعضاء المجلس. ودُرست جميعها. كانت المسودة الأولى هي التي قدمتها أنا شخصياً، وجرت مناقشتها بجلسات متعددة. ثم قُدمت مسودة أخرى من الطرف الكردي. وجرى التوحيد بينهما في بعض الموارد المقترحة. وتنفيذاً لاتفاق ١٥/ ١١/ ٢٠٠٣ بدأت المشاورات الوثيقة مع إدارة الائتلاف المؤقتة. وتمّ في النهاية وضع مسودة أولية للقانون، عُرضت على الجميع للنظر فيها. وفي الأيام الأخيرة من شهر شباط/ فبراير ٢٠٠٤ جرت مداولات مكثفة في صفوف التيارات المختلفة للتوصّل إلى حلول وسط في شأن المسائل التي كانت موضع اختلاف في الرأي، ثم توصل الجميع إلى اتفاق بشأن نصوص القانون الذي أقر بالإجماع ومن دون الحاجة إلى اللجوء إلى تصويت قط، وذلك في منتصف ليلة التاسع والعشرين من شباط/ فبراير ٢٠٠٤»[٣].

تألف القانون من اثنتين وستين مادة توزعت على تسعة أبواب

---

(٢) رياض عزيز هادي، **البرلمان في العراق: دراسة للواقع وتأملات للمستقبل** (بغداد: [د. ن.]، ٢٠٠٥)، ص ١٣.

(٣) عدنان الباججي، «المقدمة،» في: **قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية**، ص ٣.

١ ـ المبادئ الأساسية، ٢ ـ الحقوق الأساسية، ٣ ـ الحكومة العراقية الانتقالية، ٤ ـ السلطة التشريعية الانتقالية، ٥ ـ السلطة التنفيذية الانتقالية، ٦ ـ السلطة القضائية الاتحادية، ٧ ـ المحكمة المختصة والهيئات الوطنية، ٨ ـ الأقاليم والمحافظات والبلديات والهيئات المحلية، ٩ ـ المرحلة ما بعد الانتقالية.

وتضمّن القانون بعض المواد والمفاهيم التي لعبت دوراً في الحياة السياسية العراقية الجديدة مثل:

أ ـ الاعتراف بالوضع القائم في كردستان.

ب ـ الاعتراف بالإسلام مصدراً للتشريع، ولا يجوز سن قوانين تعارض ثوابت الإسلام.

ج ـ إقرار النظام الفدرالي، ومنح صلاحيات واسعة لمجالس المحافظات، وقيد من سلطة الحكومة الاتحادية.

د ـ منع أعضاء حزب البعث بدرجة عضو فرقة فما فوق من الترشيح للجمعية الوطنية وعضوية مجلس الرئاسة والوزارات.

هـ ـ تنظيم عملية تداول السلطة سلمياً، وتحديد سلطات مجلس الرئاسة ومجلس الوزراء.

و ـ إقرار تأسيس المحكمة الاتحادية العليا التي تنظر في قضايا النزاعات مع الحكومة أو مع الأقاليم.

ز ـ إنشاء مجلس القضاء الأعلى يشرف على المحاكم، بدلاً من وزارة العدل التي هي جهاز تنفيذي.

٣ ـ تسلم السيادة الوطنية

تضمّن قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية جدولاً

زمنياً للعملية السياسية. وحدّد تاريخ تسليم السيادة للحكومة المؤقتة في ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠٠٤، وحل سلطة الائتلاف ومجلس الحكم في اليوم نفسه، كما تضمن إجراء انتخابات لجمعية وطنية انتقالية في موعد لا يتجاوز ٢٠٠٥/١/٣١. وجاء قرار مجلس الأمن الدولي المرقم (١٥٤٦) في ٢٠٠٤/٦/٨ ليعتمد تاريخ إجراء الانتخابات هذا، وتشكيل جمعية وطنية منتخبة تتولى صياغة دستور دائم، وتاريخ ٢٠٠٥/١٢/٣١ لتولي حكومة وطنية منتخبة.

تولى د. أياد علاوي رئاسة الحكومة العراقية المؤقتة، وتمّ حل سلطة الائتلاف بتاريخ ٢٠٠٤/٦/٢٨، حيث تمّ تقديمه يومين لأسباب أمنية بعد تصاعد التوتر السياسي وأعمال العنف السياسي والطائفي. وغادر بول بريمر العراق بعد أداء الحكومة المؤقتة لليمين القانونية.

٤ ـ هل حقق المجلس تمثيلاً واقعياً؟

يلاحظ هنا أن شخصيات المنفى كان لها حضور أكثر من شخصيات الداخل (حوالى ثلثي أعضاء مجلس الحكم كانوا خارج العراق أو خارج سلطة الحكم في منطقة كردستان). «وكان أعضاء مجلس الحكم من شخصيات المنفى. كانت شخصيات قيادية وسياسية معروفة بمقارعتها للنظام السابق، في حين كانت شخصيات الداخل من أعضاء المجلس في أغلبها غير قيادية ولم يُعرف عنها قبل ذلك أي نشاط سياسي»[٤].

ومن المعلوم أن بعض الشخصيات التي دخلت في تشكيلة

(٤) هادي، المصدر نفسه، ص ١٢.

مجلس الحكم تفتقر للكفاءة والخبرة السياسية وغير معروفة من قبل الشعب العراقي، ومع ذلك منحت صلاحيات اختيار وزراء وسفراء. وقد أثبت الواقع أنها فشلت، ولم تستطع الوصول إلى الجمعية الوطنية في أول انتخابات عامة. ومعنى ذلك أنها أعطيت حجماً أكبر من حجمها، وجرى اختيارها لاعتبارات أخرى غير الكفاءة السياسية والشعبية بين الناس.

وقد اعتبر بعضها ممثلاً لجهة أو طرف، لكنه في الواقع لم يكن كذلك، فلا يمكن اعتبار الباجچي والجادرجي ممثلين حقيقيين للعرب السنة، لأنهما لم يحظيا بشعبية كافية. وبقي العرب السنة مهمشين في مجلس الحكم. كما أن التيار الصدري الذي كان تياراً واسعاً تشكل بقوة بعد استشهاد السيد محمد صادق الصدر عام ١٩٩٩ بقي مهمشاً في الحكم الجديد، وغاب عن مجلس الحكم والحكومات المؤقتة والانتقالية. هذا في الوقت الذي كانت فيه شخصيات سنّية مرموقة ولها ماض في المعارضة العراقية، وتملك رصيداً سياسياً موجودة في مجلس الحكم.

إنّ تغييب هاتين الشريحتين، وتهميش دورهما في الحكم الجديد أديا إلى الاستياء والغضب وعدم الرضا، فلو تم إشراكهما في ذلك الوقت المبكر «لتفادينا نشوء ما يسمى بالمثلث السنة، الذي تحول إلى سياق مسلح. وكذلك الحال لما تشكل جيش المهدي الذي لم يكن متشكلاً ولم يكن مسلحاً، بل كان هناك تيار صدري له رموز معروفة»(٥).

يضاف إلى ذلك عدم تمثيل بعض الطوائف العراقية كالصابئة

---

(٥) انظر لقاء المؤلف مع الدكتور إبراهيم الجعفري في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧ في بغداد.

والإيزدية. كما أن بعض المحافظات لم تكن ممثلة في المجلس كالبصرة وديالى وصلاح الدين والكوت والسماوة.

٥ ـ شبهات حول تركيبة المجلس

أ ـ لم يتشكل المجلس على أساس طائفي أو توزيع حصص كما اتهم بذلك، فالذي بدأ الحديث عن الأساس الطائفي القنوات الفضائية العربية والصحف العربية وبعض الحكومات العربية. ولا توجد أية إشارة لهذا التوزيع الطائفي في بيان تأسيس المجلس، ولا ذكر ذلك أعضاء المجلس أنفسهم، ولا الإدارة المدنية الأمريكية. إن أعضاء المجلس أنفسهم صرحوا مراراً بأن تشكيل المجلس قد تشكل بالتوافق السياسي.

ب ـ لقد تأسس المجلس أساساً من قبل الأحزاب السياسية السبعة التي كانت تعارض النظام العراقي مثل المؤتمر الوطني العراقي وحركة الوفاق الوطني والحزب الديموقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني وحزب الدعوة الإسلامية والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق والحركة الملكية الدستورية. وكانت هذه الأحزاب قد عملت سوية في مرحلة المعارضة، حيث دخلت في مشاريع مشتركة مثل (لجنة العمل المشتركة) وعقدت مؤتمرات مثل مؤتمر صلاح الدين عام ١٩٩٢. ثم التحقت أربعة أحزاب سياسية أخرى هي تجمع الديمقراطيين المستقلين (عدنان الباججي) والحزب الوطني الديمقراطي (نصير الجادرجي) والحزب الإسلامي العراقي والاتحاد الإسلامي الكردستاني. وهذه الأحزاب تمثل مختلف التيارات الفكرية والسياسية العراقية، كما تمثل نسبة كبيرة جداً من الشعب العراقي، فالحزبين الكرديين يمثلان الشعب الكردي بالإجمال. وقد جرى ضم شخصيات معروفة تنتمي إلى

مختلف مكونات الشعب العراقي القومية والدينية والمذهبية والعشائرية لتعكس مكونات المجتمع الأخرى.

ج ـ يعكس المجلس مكوّنات الشعب العراقي بما فيها الشيعة والسنة والأكراد والتركمان والآشوريون بشكل واقعي. وهو أول مجلس يمثل مكونات أي شعب في العالم العربي والإسلامي. وتفتقد جميع البلدان العربية والإسلامية تمثيلاً حقيقياً للأقليات الدينية والعرقية والمذهبية. وحتى لبنان الذي يعتبر نظاماً طائفياً، هناك غبن لحقوق بعض طوائف الشعب اللبناني، حيث تتمتع بعض الطوائف المسيحية بحصة في السلطة أكبر من نسبة تمثيلها السكاني.

د ـ لقد جاء المجلس ليبطل صيغة بيرسي كوكس ـ عبد الرحمن النقيب التي اعتمدت منذ عام ١٩٢١ كأسلوب لحكم العراق. وتتمثل هذه الصيغة في استلام الحكم من قبل الأقلية السنّية في جميع مرافق الدولة، في الحكومة والوزارات والجيش والبرلمان. نعم حدثت بعض الاستثناءات في تولي بعض رجال الشيعة رئاسة الوزراء، لكنها بقيت استثنائية وقصيرة الأمد. وقد حافظت جميع الحكومات المتعاقبة على هذه الصيغة البغيضة. ولم تختلف فيها سواء أكانت الحكومات حزبية أم عشائرية، مدنية أم عسكرية، قومية أم اشتراكية، ليبرالية أم دكتاتورية.

هـ ـ لأول مرة في العراق أو في بلدان المنطقة يجري تمثيل المرأة بهذا الحجم، حيث انضمت ثلاث نساء إلى المجلس؛ أي بنسبة ١٢ بالمئة. وهي نسبة قليلة آنذاك، لكنها ارتفعت في الجمعية الوطنية، ومن ثم مجلس النواب إلى ٢٥ بالمئة.

و ـ إذا أردنا تقسيم المجلس على أساس مذهبي فسيكون عدد الشيعة ١٤ عضواً (٥٦ بالمئة) وعدد السّنة ١٠ أعضاء (٤٠ بالمئة)

حيث يدخل الأكراد ضمن السنّة. أما إذا نظرنا إلى المجلس من زاوية قومية فسنجد أن عدد العرب ١٨ عضواً (٧٢ بالمئة) والأكراد ٥ أعضاء (٢٠ بالمئة) ولكل من التركمان والآشوريين عضو واحد (٤ بالمئة).

ز ـ تلك النسب لم تكن دائمة، بل مؤقتة ومرتبطة بالمجلس الانتقالي فقط. أما التمثيل الحقيقي لمكوّنات الشعب العراقي فقد انعكس من خلال الانتخابات التي جرت في ١٥/١٢/٢٠٠٥، حيث حصل الائتلاف العراقي الموحد على ١٢٨ صوتاً، وجبهة التوافق العراقية على ٤٤ صوتاً، والجبهة العراقية للحوار الوطني على ١١ مقعداً، والتحالف الكردستاني على ٤٥ مقعداً، والقائمة العراقية على ٢٥ مقعداً، إضافة إلى كيانات صغيرة.

ح ـ حقق الأكراد، وهم بحجم السنّة العرب تقريباً، نجاحاً كبيراً في تاريخهم من خلال تثبيت ٢٠ بالمئة من مقاعد المجلس الانتقالي لهم، أي أن مشاركتهم في الدولة والحكومة المركزية صارت واقعاً ملموساً، في حين أنهم عانوا كثيراً التهميش السياسي طوال نصف القرن الماضي.

٦ ـ المجلس بين المؤيدين والمعارضين

أ ـ من حق أي طرف معارضة مجلس الحكم أو غيره، فالعراق يخطو نحو الديموقراطية. وقد انتقدته الصحف الصادرة في العراق، وعارضته شخصيات وأحزاب، وخطباء وأئمة مساجد، وجماعات متنوّعة، من السنّة والشيعة، من العرب والتركمان والآشوريين والإيزديين والصابئة والذين شعروا بالغبن لعدم تمثيلهم في المجلس. هذه المعارضة والانتقادات العلنية هي مؤشر جيد على مساحة

الديمقراطية التي يتمتع بها الشعب العراقي اليوم. ولا ينبغي أن يستاء أحد من هذه المعارضة لأنها تعبير عن آراء ومواقف قطاعات معينة من الشعب العراقي، يجب أن نحترم آراءها. ومن دون المعارضة السياسية لن نكتشف عيوب سياسة الحكومة وأخطاءها، كما أنها تجعل الحكومة تحت سلطة الشعب كي لا تتكرر الدكتاتورية في العراق تحت أي مسمى.

ب ـ إن معارضي المجلس مهما اختلفت دوافعهم، إنما كانوا يمارسون ضغوطاً على الإدارة المدنية الأمريكية من أجل منح المجلس صلاحيات أكبر ومعالجة القضايا الأمنية والاقتصادية بسرعة، ومن أجل التعجيل بتشكيل حكومة انتقالية، ثم تدوين دستور، وإجراء انتخابات تشريعية، وانبثاق حكومة تمثل الشعب العراقي، وإنهاء الاحتلال العسكري للعراق.

ج ـ لقد اختلفت ردود الأفعال والمواقف العراقية والإقليمية والدولية تجاه المجلس الانتقالي. وفي الوقت الذي رحبت قطاعات واسعة من الشعب العراقي بالمجلس على رغم التعتيم الإعلامي العربي والتركيز على الجماعات المعارضة للمجلس. إقليمياً رحبت الكويت والسعودية ومصر والأردن، وتحفظت إيران، وعارضت سوريا المجلس متهمة إياه بأنه صناعة أمريكية، كما رحبت به روسيا وفرنسا وبقية دول الاتحاد الأوروبي على لسان خافير سولانا، وأبدت استعدادها للتعاون معه.

د ـ تعارض المجلس أطراف عديدة، فهيئة علماء العراق التي تمثل مرجعية دينية للطائفة السنّية العربية تعتقد أن أهل السنة أكثرية في العراق، حيث رفعت لافتات تقول «نحن الأكثرية الصامتة ولسنا الأقلية»، و«لا للتعصب والطائفية، نعم لأهل السنة والجماعة». وهي

تحتج على تدني نسبة السنة العرب إلى ٢٠ بالمئة من مجلس الحكم الانتقالي وتبرّر ذلك بأن أهل السنّة هم الأكثرية في العراق. وقد جاء في بيان «هيئة علماء العراق» أنها تعتبر المجلس قد «قسّم العراق تقسيماً طائفياً، وأنه أعطى لطائفة معينة صفة الأغلبية على فئات الشعب العراقي، وذلك دون استفتاء دقيق». وادعى البيان أن «الفئة التي أعطيت الأغلبية لا تمثل في الواقع غالبية مكوّنات الشعب العراقي، بل لا تمثل الغالبية في الوسط الإسلامي»، زاعماً أن «المسلمين الآخرين عرباً وأكراداً وتركماناً يشكلون ما يزيد عن ٥٠ بالمئة وفق إحصاءات خاصة». ولا نعرف كثيراً عن هذه المزاعم، ولا عن الإحصاءات الخاصة، ومن قام بها، كما أن النظام كان يعتبر الكشف عن نسبة الشيعة في العراق سراً من أسرار الدولة لا يذكر في أية وثيقة رسمية، علماً بأن نظام صدام أجرى عدة إحصاءات سكانية منها إحصاء عام ١٩٧٧.

هـ ـ من المعتقد أن عناصر النظام السابق والمرتبطة بعلاقات وثيقة مع أئمة المساجد السنية والعشائر السنية كانت تلعب دوراً في معارضة المجلس، لأنها كانت تأمل في عدم قيام أي حكم آخر كي تمهد الأوضاع لعودة صدام ونظامه إلى السلطة في استمرار الفوضى الأمنية والسياسية. وللأسف انساق كثير من أئمة المساجد السنية وهيئة علماء العراق السنية وراء النعرات الطائفية التي يتخندق وراءها المتشددون السنة، والتي قد تهدد بنشوب فتنة طائفية في العراق. ترى أين حكمة مشايخ السنة ومثقفيها عندما رفعوا بعد سقوط النظام مباشرة شعارات (لا سنية ولا شيعية، وحدة وحدة إسلامية) و(إخوان سنة وشيعة، هذا الوطن ما نبيعه) والتي ترسخ الوحدة الإسلامية في المجتمع العراقي؟ وهل كانت مجرد تكتيك استخدمت فيه المشاعر الوحدوية لدى الشيعة حتى تمر الأزمة بسلام؟ وهل كانت تلك

الشعارات مناورة سنية من أجل تهدئة هواجس السنة الذين شعروا بالذعر من انكشاف ظهرهم لأنهم صاروا بلا قوة يستندون إليها، وكانوا يخشون احتمال أن يقوم الشيعة بالانتقام منهم بعد سقوط النظام؟ أما اليوم فقد انكشف كل شيء، فلا الشيعة في نيتهم الانتقام من السنة، ولا حافظ السنة على مواقعهم ومراكزهم السابقة في السلطة. لقد صار واضحاً أنهم سيخسرون في أية انتخابات أو تمثيل طائفي، لذلك ارتأوا قلب الطاولة على جميع الأطراف: سلطة الاحتلال، والشيعة، والأكراد.

و ـ من الشيعة، عارض المجلس تيار الصدر الثاني الذي يتزعمه السيد مقتدى الصدر، والذي اعتبر المجلس غير شرعي لأن الأمريكان وأعوانهم قد أوجدوه. ودعا إلى تشكيل ميليشيا عسكرية تسمى «جيش المهدي» لصد الاحتلال. وطالب بتشكيل مجلس حكم جديد تتزعمه الحوزة العلمية. وقامت هاتان الجماعتان بمظاهرات مشتركة تدين فيها مجلس الحكم الانتقالي، كما أصدرتا بيانات وتصريحات تندد بالمجلس. ومن الواضح أن تغييب دور التيار الصدري كان له تأثير في ذلك الموقف.

ز ـ اتهم كثيرون المجلس بأنه متعاون مع أمريكا أو عميل لأمريكا، متناسين أن هذا هو استحقاق الاحتلال وواقع نتائج الحرب. ويمكن مقارنة وضع مجلس الحكم بوضع السلطة الفلسطينية التي تعيش في ظل الاحتلال الإسرائيلي، ولا تملك سيادة وحدوداً ولا مطاراً وميناء وجيشاً. وإذا كان تعامل مجلس الحكم عمالة لأمريكا، فلماذا لا تعتبر اجتماعات رئيس السلطة الفلسطينية بالحكومة الإسرائيلية عمالة لها؟

ح ـ صدرت فتاوى لعلماء وأحزاب سنية اعتبرت مجلس الحكم

باطلاً وغير شرعي. فالشيخ يوسف القرضاوي اعتبر المجلس غير شرعي دون أن يوضح الأسس التي اعتمدها في فتواه، فهل هي معايير الإمامة والخلافة الشرعية؟ أم اختيار أهل الحل والعقد أم الانتخابات؟ وهل تنطبق هذه المعايير على الأنظمة العربية التي يعيش الشيخ بين ظهرانيها، ويستلم منها مكافئات وهدايا وأعطيات وتسهيلات؟ هل يدلنا الشيخ على حاكم عربي انتخبه شعبه حقيقة، وبلا نسبة ٩٩,٩٩ بالمئة؟

ـ إذا كان التعامل مع القوات الأمريكية مبرراً لفقدان الشرعية، فلماذا لا يفتي الشيخ بعدم شرعية الحكم في قطر، والتي يحمل الشيخ جنسيتها، لأن القوات الأمريكية انطلقت من قاعدة السيلية. ولعله شاهد حجم القوات الأمريكية هناك، وراقب عدد الطلعات الجوية لطائرات الحلفاء التي انطلقت لضرب أهداف عراقية.

ـ وإذا كان التعامل مع أمريكا حراماً بذاته فلينظر إلى مصر والسعودية وعلاقاتها القوية مع أمريكا، علماً بأن مصر تستلم مساعدات أمريكية سنوية تبلغ ثلاثة مليارات دولار.

ـ وإذا كان التعامل مع أمريكا حراماً لأنها تحتل أرضاً إسلامية، فلماذا لم يفت الشيخ القرضاوي بعدم شرعية حكومات مصر والأردن وموريتانيا التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع إسرائيل، ولديها سفارات إسرائيلية في عواصمها؟ ولماذا لا يُفتي ببطلان حكومات المغرب وقطر التي لديها اتصالات مع إسرائيل وتستضيف وزراء ومسؤولين إسرائيليين، وأنشأت مكاتب تجارية إسرائيلية؟

ـ وإذا كان التعامل مع المحتل يبطل الشرعية، فلماذا لم تبطل شرعية عرفات شرعية الحكم؟ وهو الذي عندما قدم إلى

فلسطين عام ١٩٩٣ لم يكن منتخباً. كما أن المجلس الفلسطيني لم ينتخب من قبل الشعب الفلسطيني بل تشكل من القوى والحركات الفلسطينية في المنفى، في تونس. فلماذا لم يطلق القرضاوي فتواه بعدم شرعية السلطة الفلسطينية لأنها تتعامل مع القوة المحتلة، ولأنها غير منتخبة من قبل الشعب الفلسطيني، على الأقل في السنوات الأولى؟

ـ وإذا كان يقصد أن التعامل مع الاحتلال موجب لفقدان الشرعية، فالسلطة الفلسطينية تعيش تحت الاحتلال، وتستطيع إسرائيل إغلاق الدولة واعتقال وزرائها ونوابها في أية لحظة. فلماذا لا يعتبرها الشيخ سلطة باطلة وغير شرعية؟ ولماذا مجلس الحكم دون غيره.

ط ـ صرح الشيخ نبوي محمد العش بأن «مجلس الحكم العراقي فاقد للشرعية الدينية والدنيوية لأنه قام على نقيض مبدأ الشورى، ولأنه فرض على العراقيين بقوة الاحتلال ليكون موالياً لأعداء الله»، مضيفاً بأن «كل دولة أيّدت هذا المجلس أو تعاونت معه سواء كانت عربية أو إسلامية، فلينبهها إخوانها حتى تعود إلى شرع الله وحظيرة إجماع المسلمين في هذه الحياة، فإن استجابت حسب ذلك لها، وإن لم تستجب فلا يجوز التعامل معها حتى تعود لصوابها، لأن تعاملها مع هذا المجلس هو تعاون مباشر مع أعداء الإسلام، وهو مما لا يجوز بحال من الأحوال». أي دولة عربية تعمل وفق مبدأ الشورى؟ وأي منها يحترم رأي الشعب؟ صحيح أن هناك مجالس تسمى بمجالس الشورى في بعض البلدان العربية لكنها مجالس يقوم الحاكم بتعيين أعضائها. ونحن نتساءل:

ـ هل كان صدام ونظامه على مبدأ الشورى؟ فلماذا سكت

الشيخ طوال خمسة وثلاثين عاماً ونطق اليوم ضد مجلس الحكم؟ هل يمكن تفسير ذلك السكوت وهذه الفتوى سوى أنها تعود لأسباب طائفية مقيتة؟

ـ في وضع سياسي وأمني وعسكري مضطرب، هل يتوقع أن تجرى انتخابات لمجلس الحكم أو غيره؟ إن ذلك يشير إلى أنك تجهل أبسط المبادئ السياسية والإدارية. فالانتخابات تتطلب ظروفاً أمنية وحكومة مستقرة وإحصاء للناخبين ولجاناً تشرف على الانتخابات ووسائل إعلام وحملات دعائية. ونحن نرى أن بعض البلدان المستقرة يشهد أثناء الانتخابات إضطرابات ومشاكل كثيرة، فكيف ببلد هو مضطرب أصلاً ويعاني مشاكل خطيرة؟

ـ لو كان الشيخ يعرف شيئاً بسيطاً عن قضايا السياسة والحكم وشؤون الدولة لما سارع في نشر هذه الفتوى. ألا يدرك أن مجلس الحكم هو سلطة مؤقتة في مرحلة انتقالية فرضتها ظروف الاحتلال؟ وسينتهي المجلس بعد إقرار الدستور وإجراء انتخابات إلى تشكيل حكومة تمثل الشعب العراقي.

ـ وما هو البديل الذي يقترحه بدل مجلس الحكم؟ ألا يعني ذلك أن يقوم الأمريكان بتشكيل مجلس حكم وكل أعضائه من الضباط والسياسيين والإداريين الأمريكان؟ أهذا أفضل أم عراقيون مسلمون يديرون شؤون بلدهم؟

ـ إن الحكومات العربية والإسلامية تقر وتعترف بجميع قرارات مجلس الأمن الدولي، كما أنها تعتبر قرارات الأمم المتحدة شرعية وقانونية وواجبة التنفيذ. وأن قرارات مجلس الأمن تحمل الصفة الشرعية سواء الشرعية الدولية أو شرعية القانون الدولي، والتي بمقتضاها تعمل وتتحرك الحكومات والدول. وعلى هذا الأساس

تتفاوض وتتحاور الحكومات العربية والإسلامية في جميع القضايا والأحداث، ومنها القضية الفلسطينية. ويبدو أنك لا تعلم أن مجلس الحكم يستقي شرعيته القانونية من قرار مجلس الأمن الدولي المرقم ١٤٨٣ والذي تنص الفقرة التاسعة منه على أن مجلس الأمن «يؤيد قيام شعب العراق، بمساعدة السلطة وبالعمل مع الممثل الخاص، بتكوين إدارة مؤقتة عراقية بوصفها إدارة انتقالية يسيرها العراقيون». إن مجلس الحكم ليس بحاجة للشرعية منك أو من قبل أية مؤسسة دينية غير عراقية.

ـ هل يعتبر الشيخ الحكومة المصرية موالية لأعداء الله لأنها تقيم علاقات قوية مع إسرائيل التي تحتل أراضي إسلامية؟ وهل يعتبر حكومة مصر تتمتع بسيادة شرعية وقد وقعت إتفاقية كامب ديفيد التي تمنع الحكومة المصرية من نشر قوات عسكرية وأسلحة في شبه جزيرة سيناء؟ وهل يعتبر وجود قوات أمريكية على الحدود الإسرائيلية ـ المصرية أمراً شرعياً لا بأس به؟

ـ يتحدث الشيخ عن شرع الله، فأي حكم عربي يعمل بشريعة الإسلام؟ فهل يطالب الآخرين بما يعجز عن المطالبة به في بلده؟

ـ الحمد لله الذي كفانا الرد عليك بما صرح به شيخ الأزهر محمد سيد طنطاوي الذي أنكر أن تكون فتوى الشيخ تمثل الأزهر، وأنه ليس من حق أي عالم مصري أن يتحدث في شأن أي دولة. والذي أضاف: إنني شيخ الأزهر لمصر، ولا يصح أن أزايد على شيوخ العراق وأصدر فتاوى خاصة بهم. من الأولى للعلماء العراقيين أن يقولوا رأيهم في هذا الشأن، فهم أدرى وأعلم بأمورهم منا.

ـ كما أن الشيخ سيد وفا أبو عجور الأمين العام لمجمع

البحوث الإسلامية والمشرف العام على لجنة الفتوى بالأزهر قد صرح بأنه: ليس من حق الشيخ نبوي العش الإفتاء في الأمور السياسية، وإن وظيفته الإفتاء بالحلال والحرام في الأمور التي تخص العلاقات الاجتماعية بين المسلمين، وليس في الأمور السياسية.

ي ـ أصدر حزب جبهة العمل الإسلامي الأردني، الذراع السياسية لجماعة الإخوان المسلمين في الأردن، في ١١/ ٨/ ٢٠٠٣ فتوى تحرم على المسلمين المشاركة في مجلس الحكم الانتقالي في العراق. وجاء في الفتوى: «إن الحكم الشرعي في مجلس الحكم الانتقالي أنه مجلس باطل لا تجوز المشاركة فيه، وأن الله حرم على المسلم موالاة أعداء الإسلام والتحالف معهم» مشيرة إلى أن «الولايات المتحدة اختارت معظم أعضاء المجلس من رجالها وعملائها، وأدخلت معهم بعض الإسلاميين لذر الرماد في العيون».

ولا حاجة للقول والإشارة إلى ما تنضح به هذه الفتوى من تعصب طائفي. وبودنا طرح مجموعة من الأسئلة على أصحاب هذه الفتوى:

ـ إذا كانوا يتحركون في مواقفهم من خلال مبدأ موالاة أعداء الإسلام والتحالف معه، فلماذا سكتوا عن تحالف الأردن مع أمريكا وبريطانيا طوال خمسين عاماً؟ كما أنه وقع إتفاقية (وادي عربا) التي تعترف بإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية معها وتبادل السفراء وإنشاء سفارات؟ ولماذا لم يفتوا ضد تأجير أراض أردنية للعدو الإسرائيلي بزعمهم؟ ولماذا اعتبروا حكومة رئيس الوزراء الأردني آنذاك أبو الراغب ومن سبقه حكومة شرعية وليست باطلة؟

ـ إذا كان اعتبار تدخل أمريكا (كما يزعمون) في اختيار أعضاء مجلس الحكم مبرراً لفقدانه الشرعية، فلماذا لم يصدروا فتوى بعدم شرعية رئيس الوزراء الفلسطيني محمود عباس (أبو مازن) الذي أيّده واستقبله الرئيس بوش في واشنطن.

ـ إن الإدارة الأمريكية كانت تريد إنشاء مجلس استشاري لها في العراق، لكن القوى العراقية الوطنية رفضت أن يكون دورها شكلياً، وأصرت على تشكيل مجلس ذي صلاحيات واسعة، الأمر الذي أجبر الإدارة الأمريكية على الرضوخ للإرادة العراقية. إن وجود مجلس الحكم أفضل بكثير من أي خيار أمريكي أو أجنبي يحكم العراق.

ـ هل هذه الفتوى هي موقف حزب إسلامي يدعي أنه مساند للشعب العراقي الذي كان يمر بمرحلة صعبة؟ كيف يمكننا تصديقه وهذه أفعاله ومواقفه؟

ـ لقد رد السيد صلاح الدين محمد بهاء الدين العضو في مجلس الحكم الانتقالي والأمين العام للاتحاد الإسلامي الكردستاني ذي التوجه القريب من الإخوان المسلمين الذي يزعم الحزب أنهم يمثلونه في الأردن، واعتبر المشاركة في مجلس الحكم نابعة من رؤية شرعية وبصيرة كاملة. و«أن النظرة السياسية بحاجة إلى التفاعل والتعامل الميداني مع الواقع السياسي الذي تختلف أحكامه وحيثياته واستحقاقاته من بلد لآخر، ومن حالة لأخرى، ومن ظرف لآخر. ولا أراه صحيحاً أن يتدخل أحد في شأن الآخر بمنطق الفتوى والإلزام، لأنها ليست فتوى شرعية بقدر كونها موقفاً سياسياً».

ـ وفي تلميح مباشر إلى موقف الإسلاميين الأردنيين وعلاقتهم بنظام صدام، انتقد بهاء الدين من أسماهم بـ «الساكتين على جرائم النظام العراقي السابق الذين يأتون الآن لينتقدوا الحالة العراقية»، متسائلاً: هل كانت الجرائم والكوارث والمآسي التي حلت بالعراق في العهد السابق قليلة حتى يسكت الغيارى على العراق؟ والآن تنطلق الأفواه بهذه الصورة ولأول مرة في الشأن العراقي!

الفصل السادس

حالة التعايش في الدولة العراقية الحديثة، ١٩٢١ ــ ٢٠٠٣

مقدمة

يتميز العراق بكونه بلداً متعدد الإثنيات والأديان والمذاهب يعيش بعضها إلى جانب بعض، وفي بعض المناطق يسود تداخل هذه الإثنيات. وبرغم ضعف الرابطة الاجتماعية والوطنية التي تجمع كل هذه المكونات فإنّها استطاعت أن تتجاوز المحن والأزمات، وأن تبرز الجانب الإيجابي في المواطنة التي تفتقد امتيازاتها أغلب هذه المكونات. إن حبها لوطنها واعتزازها بتاريخها وانتماءها لهذا الوطن جعلها تصبر على الجراح والآلام، وعلى التمييز السياسي والطائفي والعرقي الذي ساد النظام السياسي للدولة الحديثة منذ إنشائها عام ١٩٢١ وحتى سقوط نظام صدام. إن أهم ملامح النظام السياسي للدولة الحديثة هو ترسيخ حالة الهيمنة لأقلية طائفية معينة وحرمان الأكثرية وكذلك الأقليات العرقية والدينية الأخرى، إلا ما ندر من استثناءات. وفي هذا الفصل سنتناول وضع هذه المكوّنات ودورها في تاريخ العراق المعاصر.

أولاً: وضع الشيعة في العهد العثماني

عندما فرغ الإنكليز من احتلال العراق عام ١٩١٧، كانت نسبة السكان الشيعة فيه تقارب ٩٠ بالمئة بحسب تقرير الإدارة المدنية الذي أعدته السيدة بيل (Ms. Bell)[١]. لقد عانت الأكثرية الشيعية في

---

(١) Gertrude Lowthian Bell [et al.], (1920), *Review of the Civil Administration of* =

العراق التمييز الطائفي كما مارسته الدولة العثمانية التي تبنت المذهب الحنفي كمذهب رسمي للدولة والقضاء والأوقاف والمدارس الدينية ودواوين الحكومة. ورفضت الدولة العثمانية الاعتراف رسمياً بالمذهب الشيعي أسوة ببقية المذاهب الإسلامية، كما رفضت معاملة الشيعة بالطريقة نفسها التي تتعامل فيها مع بقية المذاهب الأخرى كالنصيرية والدروز، أو غير المسلمين كالمسيحيين واليهود الذين تمتعوا بامتيازات ضمنها لهم نظام الملل[٢].

ويشير التقرير البريطاني إلى أن الأتراك لم يعيروا أي اهتمام للعراقيين الشيعة، لأن «العنصر التركي كان يحظى بدعم الحكومة التركية، ويتمتع بمنزلة اجتماعية لا تتناسب مع نسبته السكانية»[٣]. وكان مشايخ الدولة العثمانية لا يترددون في إصدار فتاوى تبيح قتل الشيعة، فقد أصدر مفتي اسطنبول فتاوى في عامي ١٧٢٥ و١٧٤٣. وبقيت العلاقة متوترة بين العشائر الشيعية العراقية وبين الإدارة العثمانية في العراق. وشهدت عدة ثورات وانتفاضات في القرن التاسع عشر وقبله[٤].

ويؤيد تلك الحالة سياسي سني شهير هو كامل الجادرجي بقوله: «في العهد العثماني، كانت الدولة العثمانية تنظر نظرة خاصة إلى الطوائف التي تعتبرها أقليات، ومن تلك الطوائف التي اعتبرت

= *Mesopotamia* (London: HMSO, 1920), p. 15, and Gertrude Lowthian Bell, *The Arab War*, p. 11.

(٢) انظر كتاب صلاح عبد الرزاق، **المرجعية والاحتلال الأجنبي: دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤**، الذي سيصدر في طبعته الأولى عن منتدى المعارف، بيروت، ٢٠١٠.

(٣) Bell [et al.], *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 27.

(٤) حسن العلوي، **الشيعة والدولة القومية** (قم: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩١)، ص ٥٧.

أقلية داخل الدولة العثمانية، طائفة الشيعة». «وكان من سياسة الدولة العثمانية تحريم إسناد المناصب الحكومية لأفراد طائفة الشيعة على الأغلب، ولاسيما بالنسبة إلى المناصب الخطيرة. وكان من سياسة تلك الدولة الحيلولة دون وصول الشيعة إلى سلك ضباط الجيش. وكانت الدولة في الوقت نفسه تعرقل قبول الشيعة في المدارس الحكومية». «إن وضع الشيعة لم يطرأ عليه تبدل جوهري حتى زوال الحكم العثماني في الحرب العالمية الأولى»[٥].

ويؤكد حنا بطاطو تهميش الشيعة في الدولة العثمانية عندما يشير إلى وجود هرميات للتراتب الاجتماعي، وهي هرمية الثروة و«هرميات الدين حيث كان المسلمون فوق المسيحيين واليهود الصابئة، وهرميات الطائفة حيث السنة فوق الشيعة، وهرميات المجموعات الإثنية حيث المماليك (الكرج) والأتراك فوق العرب الأكراد»[٦].

وقد اتسعت مظاهر التمييز الطائفي وتنوّعت ضد الشيعة، حيث منع القانون العثماني زواج التبعة العثمانية من التبعة الإيرانية. ويعاقب المأذون الذي يعقد النكاح مخالفاً هذا القانون[٧].

ومنعت الطلاب الشيعة من دخول المدارس الرسمية سواء العسكرية أو المدنية. تقول المسز بيل: «لم يكن يُعترف بلياقة غير السني للتعليم فيها. وكان وجود هذه القاعدة بين سكان أكثريتهم من الشيعة لا يشجع الإقبال عليها»[٨]. وكان اعتماد المدارس في

---

(٥) عبد الكريم الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١٢٧.

(٦) حنا بطاطو، **العراق** (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢)، ج ١، ص ٢٧.

(٧) عدنان عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة** (بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٥)، ص ٢٤٨.

(٨) Bell [et al.], *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 11.

مناهجها على المذهب السني ما يجعل الشيعة يحجمون عن إرسال أبنائهم إليها(٩)، الأمر الذي أدى إلى قيام الشيعة بفتح مدارس خاصة بهم وعلى نفقتهم. كما تم استبعاد الشيعة من البعثات الرسمية ذات الاختصاصات العلمية المتنوعة(١٠).

لقد أجبرت الدولة العثمانية الشيعة على مراجعة المحاكم الشرعية التي يرأسها قضاة سنّة، ويحكمون وفق أحكام المذهب السنّي. ولم تعترف الدولة بالقضاة الشيعة(١١). ووصل الأمر إلى تعيين قاض سني في مدينة النجف الأشرف التي تعجّ بالعلماء والفقهاء ومراجع التقليد. وكانت المناصب الدينية الأخرى مكرسة للسنة مثل رئيس علماء بغداد ومفتي الجزيرة وغيرهما. وسعت الدولة العثمانية إلى إغلاق المدارس الدينية الشيعية في النجف وكربلاء والكاظمية وسامراء، كما أنها فشلت في إنهاء دور المحاكم الشرعية الشيعية ونقل قضاياها إلى المحاكم الرسمية. وكان الشيعة يرفعون قضاياهم إلى المجتهدين ووكلاء المراجع.

بقيت الدولة العثمانية تمسك بجميع الأوقاف الإسلامية، السنية والشيعية. ولم تعترف بأهلية المؤسسات الشيعية في الإشراف على الأوقاف، وحتى الأراضي الموقوفة على العتبات المقدسة(١٢). وكانت الدولة العثمانية تصادر أوقاف الشيعة، فعندما دخل السلطان مراد الرابع بغداد عام ١٦٣٥ أراد تعمير ضريح الشيخ عبد القادر الكيلاني، فقام بتخصيص أوقاف كثيرة معظمها من

---

(٩) Philip Willard Ireland, *Iraq, A Study in Political Development* (London: Cape, 1937), p. 125.

(١٠) عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة**، ص ٢٥١.

(١١) Ireland, Ibid., p. 130.

(١٢) Bell [et al.], *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*, p. 92.

أملاك الشيعة[١٣]. وكانت دائرة الأوقاف تجمع واردات الأراضي الزراعية وبدلات الإيجار، وتوزع قسماً منها كرواتب للعاملين في المساجد السنية كالأئمة والمؤذنين والخدم والحرس، وقسماً آخر في صيانة المساجد السنية وبناء مساجد سنية جديدة. وما تبقى من إيرادات ترسله إلى وزارة الأوقاف في اسطنبول. وتهمل إعمار الأراضي الزراعية وترميم البيوت والخانات والدكاكين والمدارس الموقوفة[١٤]. وحرمت الأوقاف الشيعية من تلك الامتيازات، كما كان الولاة العثمانيون يمنعون تطبيق الشعائر الحسينية في العراق. وظلت ممارسة هذه الشعائر محظورةً حتى تولى علي رضا الولاية (١٨٣١ ـ ١٨٤٢) فسمح بها[١٥].

وقد التزمت الدولة العثمانية بسياسة منع الشيعة من التعيين في الوظائف الحكومية[١٦]، إذ كانت جميع الوظائف الحكومية تمنح للسنة سواء الأعمال الإدارية البسيطة أو المناصب العليا. وكان موظفو الإدارة في المدن الشيعية من السنة، فهي لم تستعن بموظفين محليين إلا نادراً.

وفي عام ١٨٩٤ عندما أرسى السلطان عبد الحميد قواعد استغلال الإقطاعيات الكبرى اعترفت الدولة بخمس أسر فقط من الأشراف، كلها من السنّة: «هي عائلات جميل والكيلاني والألوسي والحيدري والسنوي»[١٧]. وقد تم تمليكهم تلك الأراضي الشاسعة

---

(١٣) العلوي، **الشيعة والدولة القومية**، ص ٥٥.

(١٤) Bell, [et al.], Ibid., p. 10

(١٥) فرهاد إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً** (القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦)، ص ٥٢.

(١٦) George Harris (1957), *IRAQ, Its people, its society, its culture*, p. 96

(١٧) بطاطو، **العراق**، ج ١، ص ١٨٤.

بسندات تمليك (طابو). وفي الجنوب والفرات الأوسط لم يحصل على تلك المنحة سوى عشيرة «السعدون» السنّية في المنتفك.

أما بقية شيوخ العشائر فقد بقيت الأراضي التي حصلوا عليها ذات صفة أميرية مؤقتة، خاضعة لمزاج الدولة وموقفها حيث تخضع لإعادة التوزيع. وغالباً ما أعطيت لغرباء عنها[١٨].

وأما تمثيل العراقيين في مجلس النواب أو «مجلس المبعوثان» الذي يفترض فيه تمثيل سكان المناطق من أنحاء الدولة العثمانية وأقاليمها، فقد تم استبعاد الشيعة عن تمثيل المناطق الشيعية. وفي الدورات ١٨٧٦ و١٩٠٨ و١٩١٢ كان مجموع النوّاب العراقيين لكل هذه الدورات يبلغ (٣٧) عضواً، غالبيتهم من السنة واليهود. والمرة الوحيدة التي سمحت فيها السلطات العثمانية بأن ينتخب من الشيعة عضوٌ واحدٌ في مجلس المبعوثان كان عام ١٩٠٨، وهو عبد المهدي الحافظ[١٩]. وأما التزوير فهو من الأمور الشائعة التي مارستها السلطات العثمانية عندما كانت تحرم السكان الشيعة من حق ترشيح من يريدونه، وتقوم الحكومة بتعيين مرشحين سنّة عن المدن الشيعية[٢٠].

إنّ تسليط الضوء على وضع الشيعة في العهد العثماني لا يعني تأكيد مظلوميتهم فحسب، بل يفيدنا أيضاً في متابعة جذور النظام السياسي القادم الذي تأسس على أنقاض الإدارة العثمانية في العراق.

---

(١٨) عليان، **الشيعة والدولة العراقية الحديثة**، ص ٢٥٩.

(١٩) المصدر نفسه، ص ٢٦٥.

(٢٠) العلوي، **الشيعة والدولة القومية**، ص ٥٩ ـ ٦٠.

ثانياً: النظام السياسي في المملكة العراقية ١٩٢١

بعد احتلال الانكليز لبغداد، بدأ حكم العراق بشكل مباشر من قبل المندوب السامي والمستشارين البريطانيين في بغداد، والحكام السياسيين في المناطق العراقية الأخرى. وبعد إعلان الانتداب البريطاني على العراق من قبل عصبة الأمم في أيار/ مايو ١٩٢٠ والذي أدى إلى نشوب ثورة العشرين ١٩٢٠، وتتويج الأمير فيصل ملكاً على العراق، وتكليف عبد الرحمن النقيب بتشكيل أول حكومة عراقية للمملكة الوليدة، بدا واضحاً أن النهج العثماني بقي مترسخاً في التشكيلة الجديدة التي وضعت أساس النظام السياسي الجديد.

وواجه الإنكليز مقاومة عنيدة من قبل الشيعة، وبخاصة القبائل والمرجعية الدينية عندما دخلوا في معارك مثل معركة الروطة في ٢٠/ ١/ ١٩١٥ والشعيبة في ١٢/ ٤/ ١٩١٥، ولكنهم في النهاية تمكنوا من القضاء على المقاومة الشعبية. بعد ذلك بدأ السعي لاستبعاد الشيعة من السلطة والاعتماد على الأقلية السنّية بهدف تأسيس دولة شديدة المركزية تستطيع ضبط الأوضاع. لقد تمت التسوية السياسية بين الإدارة البريطانية والعناصر السنّية المرشحة لتولي السلطة بمعزل عن الشيعة الذين كانوا يرفضون التسوية، ويطالبون بالانسحاب البريطاني من العراق[٢١].

وعلى رغم أن التوجه البريطاني كان يهدف إلى تأسيس نظام ديمقراطي بمقاييس ذلك الوقت، وبرغم أن مثل ذلك النظام كان بإمكانه استيعاب المجموعات الأساسية من العراقيين، الشيعة

---

(٢١) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١.

والسنّة والكرد، من خلال إيجاد قواسم مشتركة تقضي على حالة القطيعة السياسية والاجتماعية التي سادت في العهد العثماني، فإنّ السعي لبناء دولة شديدة المركزية كان يتعارض مع التركيبة السكانية المتنوعة للمجتمع العراقي. وكان بالإمكان مراعاة التركيبة الخاصة للمجموعات العرقية وإعطاؤها الفرصة المناسبة للمشاركة السياسية التي تؤدي إلى تماسك هذه المجموعات وترابطها في ما بينها.

ويرى أحد الباحثين العرب أن مصالح الدولة المركزية قد اتفقت مع مصالح النخبة السنية. وحاول السنة أن يحققوا الاندماج في المجتمع بالقوة، وساعدهم في ذلك قوة النظام التي استلزمت بالتالي تركز الدولة في أيديهم[٢٢]. وطلب السير برسي كوكس من الشيخ عبد الرحمن الكيلاني نقيب أشراف بغداد أن يؤلف وزارة، ويعرض أسماء المرشحين عليه للمصادقة عليها. قام الكيلاني بإعداد قائمة بالوزراء المرشحين مستبعداً زعماء الثورة عن المشاركة في الحكم. وفي ٢٧/ ١٠/ ١٩٢٠ وافق المندوب السامي على وزارة النقيب الأولى، وهي حكومة غير منتخبة ضمت تسعة وزراء (ثمانية من السنة ويهودي واحد)، بالإضافة إلى إثني عشر وزير دولة (بلا وزارة).

يلاحظ في تركيبة أول وزارة إقصاء متعمد للشيعة، فالوزير الشيعي الوحيد هو السيد محمد مهدي بحر العلوم الذي لم يكن مرشحاً في أصل تشكيل الوزارة من قبل الكيلاني، لكن المرشح لهذه الوزارة كان عزت الكركوكلي، وقد رفضها واستلم بدلها

---

(٢٢) إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً**، ص ١٣.

وزارة الأشغال، فقام السير برسي كوكس بترشيح السيد بحر العلوم للوزارة، لأن النقيب وبعض الوزراء المتنفذين لم يكونوا يوافقون على إسناد وزارة إلى واحد من الشيعة[٢٣]، في حين لم يجدوا ضيراً في تعيين يهودي، مع أن اليهود كانوا يشكلون أقلية صغيرة لا يمكن أن تقاس بنسبة الشيعة، مع العلم أيضاً أن وزير المالية ساسون حسقيل اليهودي كان مناوئاً لتأسيس الحكم الوطني وتنصيب الملك فيصل ملكاً على العراق. وكان رأيه أن يبقى العراق تحت الوصاية البريطانية. وعندما ذهب إلى مؤتمر القاهرة تحدث مع ونستون تشرشل قائلاً له: «لقد جرت العادة في البلاد المنسلخة من الإمبراطورية العثمانية أن يأتيها أمراؤها من الشمال لا من الجنوب، فكيف حدث ضد هذه العادة في العراق؟» فأجابه تشرشل: «إن ذلك صحيح، ولكن المستر كورنواليس ذاهب مع الأمير فيصل وهو من الشمال»[٢٤].

لقد استقبل الشيعة، وعلى رأسهم العلماء في النجف، التركيبة الدينية المذهبية للحكومة وتعيين سياسيين سنة كحكام للمحافظات الشيعية بنوع من الارتياب وعدم الارتياح. ويشير عبد الله النفيسي إلى أنه لا يمكن تحليل قلة تمثيل الشيعة في مجلس الوزراء بعدم وجود متخصصين مناسبين، حيث إنه لم يكن من أعضاء المجلس متخصصاً في مهام منصبه باستثناء الخبير المالي ساسون حسقيل، كما أن المستشارين البريطانيين في الوزارات كانوا هم الذين يقومون

---

(٢٣) عبد الرزاق الحسني، **تاريخ العراق السياسي الحديث**، ٣ ج (بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٥)، ج ١، ص ١٩٣، وعلي الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٦، ص ٣٠.

(٢٤) فريق المزهر الفرعون، **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها**، ط ٢ (بغداد: مؤسسة البلاغ؛ مطبعة النجاح، ١٩٩٥)، ص ٥٠٤.

بمهام المنصب الفعلية. وكان السير برسي كوكس يعلم جيداً أن الطريق الوحيد للهروب من مطالب الشيعة بالاستقلال التام هو جعل السنّة أغلبية في مجلس الدولة. وبالتأكيد لم يكن استبعاد الشيعة سببه فشل الانكليز في تحريك الصفوة الشيعية للتعاون معهم، حيث كان هناك من أبدى استعداده لذلك، ولكن سببه في الغالب أن المقاومة الشديدة للشيعة حتّمت على الانكليز تسليم السلطة السياسية للأقلية السنّية العربية التي لا تشكل سوى ١٩ بالمئة من إجمالي السكان[٢٥]. إن رئيس الوزراء عبد الرحمن النقيب نفسه لم يكن يمتلك كفاءات أكبر وأفضل من كثير من العلماء الشيعة، فهو ذو ثقافة محدودة، وتعليم ديني تقليدي، ولم يعرف عنه أنه كان سياسياً أو مفكراً، ولم يترك كتاباً فقهياً أو سياسياً.

إن تلك المعادلة التي يسميها أحد رجال العهد الملكي، عبد الكريم الأزري، بـ «صيغة ١٩٢١ السياسية» ويعتبرها العلة الأساسية منذ تأسيس الدولة العراقية الحديثة[٢٦]، قد بقيت نافذة ومهيمنة على المشهد السياسي والحكومي والإداري والعسكري والقضائي والدبلوماسي في العراق. ولم تتغير المعادلة كثيراً على رغم تعاقب الحكومات، وتغير الأنظمة والأيديولوجيات الحاكمة، وعلى رغم تبدل الولاءات والموازنات الإقليمية والدولية في العالم والمنطقة.

لقد أخفقت الحكومات المتعاقبة والنظام السياسي العراقي في خلق روح وطنية ينتمي إليها كل أبناء العراق ويفتخرون بها ويدافعون عنها، مثل الروح الوطنية المصرية والسورية والتركية والإيرانية.

---

(٢٥) إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً**، ص ٩٤ ـ ٩٥.

(٢٦) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١.

وبقيت الأنانية والإثرة مهيمنة على سلوك ومواقف النخبة السياسية والدينية التي رفضت التنازل عن امتيازاتها الموروثة من العهد العثماني. وفشلت أيضاً الأحزاب السياسية والشخصيات الحكومية، التي يصفها البعض بالوطنية، في بناء شعور وطني مترسخ لدى جميع مكوّنات المجتمع العراقي. وقد كشفت الوثائق الرسمية العراقية والأجنبية ومذكرات الساسة العراقيين عن حجم التعصب الطائفي لدى العديد من الشخصيات السياسية والدينية والمسؤولين في الدولة العراقية من السنّة. وكشفت أيضاً عن حجم الإقصاء والتهميش المتعمد للشيعة والكرد.

لقد فوّت الساسة العراقيون فرصاً عدّة كان يمكن أن تشكل منعطفاً جديداً لإعادة تشكيل الدولة والمجتمع على أساس المواطنة المتساوية لجميع أفراد المجتمع، وأن يكون الحصول على المناصب والسلطة وفق الكفاءات والفرص المتساوية دون تمييز.

ثالثاً: التعايش السياسي ـ الاجتماعي في العهد الملكي

ساهم الغزو البريطاني للعراق (١٩١٤ ـ ١٩١٧) في تعزيز الشعور الوطني للعراقيين من خلال المساهمة الفعالة في أعمال المقاومة للغزو الإنكليزي، عندما التحمت عشائر الفرات مع القيادات الدينية الشيعية في محاربة الجيوش الزاحفة نحو بغداد. وقد التحمت معها في عدة معارك، وساهمت قوات المجاهدين في تأخير سقوط بغداد لمدّة ثلاث سنوات.

وفي ثورة العشرين (١٩٢٠) بلغ الشعور الوطني أوجه عندما اتحدت القيادات السنّية والشيعية. «وللمرة الأولى منذ قرون عديدة انضم الشيعة سياسياً إلى السنة وضمت عشائر من الفرات جهودها

إلى جهود سكان مدينة بغداد. وأقيمت احتفالات شيعية سنية مشتركة لا سابق لها»[٢٧].

كانت فكرة المجالس المشتركة قد اقترحها السيد صالح الحلي، وهو شاعر وخطيب حسيني شيعي مشهور. وكانت تقام هذه المجالس في مساجد السنة والشيعة على التعاقب، ويشارك فيها أتباع المذهبين، فقد أقيم أول مجلس يوم الجمعة ١٤/٥/١٩٢٠ في جامع القبلانية الذي يقع في سوق البزازين. وقام أحد وعاظ السنة بإلقاء خطبة الجمعة، ثم أعقبه الشيخ مهدي البصير فتلا المولد النبوي والمجلس الحسيني معاً. وقد اشتهر البصير بخطابه السياسي حتى سمي بـ «ميرابو العراق»[٢٨] لشدة تأثيره في الناس.

ولما حلّ شهر رمضان انتشرت المجالس المشتركة، وكانت بطاقات الدعوة توزّع على الناس. وكان أحد هذه المجالس قد نجح إلى حد كبير عندما أقيم في ساحة الميدان وحضره عشرة آلاف إنسان. وتناوب الخطباء والشعراء على المنبر فذكروا جهاد النبي (ﷺ) واستشهاد الإمام الحسين (عليه السلام) في كربلاء. وألقيت قصائد تحثّ على الوحدة بين المسلمين قوطعت بالهتاف والتصفيق والحماسة. وقد أدى اعتقال أحد الشعراء إلى تظاهرات ومواجهة مع الجنود[٢٩]. وأدت الأحداث إلى مقتل أحد العراقيين، فزاد هياج الناس وبخاصة أثناء تشييعه، وأغلقت الأسواق ورفعت الأعلام السوداء، وخرجت

---

(٢٧) حنا بطاطو، **العراق ـ الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ط ٢ (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥)، ج ١، ص ٤١.

(٢٨) الكونت دو ميرابو (Conte de Mirabeau) (١٧٤٩ ـ ١٧٩١): سياسي وثائر فرنسي يُعرف بخطيب الثورة الفرنسية.

(٢٩) الوردي، **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**، ج ٥، ص ١٨٦ وما بعدها.

مواكب اللطم ترثي الشهيد. إثر ذلك تصاعدت المواجهة بين الزعامات الوطنية وموظفي الإدارة البريطانية، وكتب الزعيم الوطني جعفر أبو التمن رسالة إلى الشيخ محمد تقي الشيرازي يستغيث به للتدخل والمساعدة. وصلت الرسالة إلى الشيرازي الذي أكد أهمية الوحدة الإسلامية واجتماع كلمة أهالي بغداد من السنة والشيعة في المطالبة بحقوقهم، وكذلك أهمية حفظ حقوق غير المسلمين من عراقيين وأجانب، وجاء فيها:

«. . . فسرّنا اتحاد كلمة الأمة البغدادية واندفاع علمائها ووجوهها وأعيانها إلى المطالبة بحقوق الأمة المشروعة ومقاصدها المقدسة. فشكر الله سعيك ومساعي إخوانك وأقرانك من الأشراف، وحقق المولى آمالنا وآمال علماء حاضرتكم الذين قاموا بواجباتهم الإسلامية».

وصدر الشيرازي رسالة مفتوحة إلى الشعب العراقي جميعاً يحثهم فيها على التماسك والتعاون بين السنة والشيعة والوحدة الوطنية، والمطالبة بحقوقهم المشروعة في استقلال العراق من خلال إرسال وفودهم إلى بغداد للتنسيق معاً للضغط على الاحتلال البريطاني، جاء فيها:

«إلى إخواني العراقيين، السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

أما بعد فإن إخوانكم في بغداد والكاظمية قد اتفقوا في ما بينهم على الاجتماع والقيام بمظاهرات سلمية. وقد قامت جماعة كبيرة بتلك المظاهرات مع المحافظة على الأمن طالبين حقوقهم المشروعة المنتجة لاستقلال العراق إن شاء الله بحكومة إسلامية، وذلك بأن يرسل كل قطر وناحية إلى عاصمة العراق بغداد وفداً للمطالبة بحقه متفقاً مع الذين يتوجهون من أنحاء العراق عن قريب إلى بغداد.

فالواجب عليكم، بل على المسلمين، الاتفاق مع إخوانكم في هذا المبدأ الشريف. وإياكم والإخلال بالأمن والتخالف والتشاجر بعضكم مع بعض، فإنّ ذلك مضر بمقاصدكم ومضيّع لحقوقكم التي صار الآن أوان حصولها بأيديكم. وأوصيكم بالمحافظة على جميع الملل والنحل التي في بلادكم، في نفوسهم وأموالهم وأعراضهم، ولا تنالوا أحداً منهم بسوء أبداً. وفقكم الله جميعاً لما يرضيه، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته. ١٠ رمضان ١٣٣٨ ـ الأحقر محمد تقي الحائري الشيرازي»[٣٠].

لقد خاطب الشيرازي أبناءه من السنة والشيعة، ولما كان مقلدوه من الشيعة عادة فقد أكد عليهم بـ «الاتفاق مع إخوانكم» السنة وتفادي أي صراع أو شجار في ما بينهم، كما اعتبر المطالبة باستقلال العراق «مبدأ شريفاً» يستوجب على جميع المسلمين التعاون من أجل بلوغه، إضافة إلى إرهاصاته بأن الوقت قد حان لنيل العراقيين حقوقهم، لأنهم متحدون في مطالبهم، ومتعاونون في تحرّكهم.

اشتد التقارب الطائفي بشكل لم يشهد له مثيلٌ في العراق، فعندما يصل وفد الكاظمية لحضور مجالس بغداد، وكان يأتي بعربات التراموای وعلى رأسه السيد محمد الصدر، وعند وصوله إلى بداية محلات بغداد يخرج لاستقباله أهالي الجعيفر والسوامرة والتكارتة (من السنة) حاملين الشموع، يهللون ويكبّرون. وإذا وصلت العربات إلى محطة بغداد كان في استقبالها جمهور غفير من أهل بغداد، وفي مقدمتهم أحمد الشيخ داود أو غيره من علماء السنة، فيتعانقان عناقاً أخوياً كرمز للتآخي بين الطائفتين. وعند ذلك

(٣٠) المصدر نفسه، ص ١٩٧.

يرتفع صوت الجمهور بالصلاة على محمد وآل محمد.

ويحدث مثل ذلك أيضاً عندما يذهب وفد الأعظمية إلى الكاظمية أو العكس. وقام الملا عثمان الموصلي المنشد المعروف بدور كبير عندما كان ينشد القصائد في مدح النبي (ﷺ) وأهل بيته (عليهم السلام). وكان ينشد في صحن الكاظمية بقصائد بقي الناس يتذكرونها ويرددونها مدة طويلة من الزمن[٣١]. وحين حلت ذكرى شهادة الإمام علي (عليه السلام) في ٢١ رمضان، جاء موكب من أهالي الأعظمية إلى الكاظمية لمشاركة أهلها في العزاء. وأخذ الموكب الأعظمي يسير في صحن الكاظمية وهو يهزج قائلاً:

أبو بكر وعمر حزنانين	عــالــوصــي حــيــدر
وملائكة السما وجبرائيل	لأجــلــه تــتــكــدّر

وقام أهالي محلتي السوامرة والتكارتة بتأليف مواكب لطم قاصدين محلة الشيخ بشار لمشاركة أهاليها في العزاء. ولما حل شهر محرّم استمرت المشاركة السنّية في الشعائر الحسينية بشكل واضح. وفي اليوم العاشر من محرم ذهب الجميع إلى الكاظمية للمشاركة في ذكرى الإمام الحسين (عليه السلام).

يصف المؤرخ عبد الرزاق الحسني الدور الذي لعبه الشيرازي في التقارب الطائفي حيث يقول بأنه كان «يؤيد الصلات الأخوية بين المسلمين بكل قواه، ويحثّ على التآلف والتآزر بين السنّة والشيعة، ليقف الجميع صفاً واحداً بوجه الأجنبي. فوسّع مفكرو الطائفتين طرق وأساليب الاستعانة بنفوذه الديني الواسع لتحقيق مقاصدهم السياسية. ولما كانت رابطة رؤساء القبائل الدينية بمقام

(٣١) المصدر نفسه، ص ٢٠٦.

الإمام الشيرازي قوية جداً، فقد اتخذت صبغة سياسية واضحة، وأخذ الإمام يبثّ الدعوة بينهم إلى المطالبة باستقلال العراق بكل وسيلة ممكنة»[٣٢].

وخلال أحداث الثورة استجابت بعض عشائر السنة لدعوة علماء الشيعة في مقاومة الإنكليز، وإن كانت غالبيتها قد ظلت بعيدة عن الثورة بسبب ارتباطات زعمائها. وقد كان السيد محمد الصدر يقوم بحملة تبليغية في لواء الدليم وسامراء لدعوة العشائر هناك إلى الانضمام إلى الثورة. ونجحت جهوده في إقناع بعض زعماء العشائر مثل حبيب الخيزران شيخ قبيلة عزّة وقبائل ألبو علقة وألبو حيازة، كما استجاب الشيخ ضاري رئيس عشيرة زوبع في الرمادي لحركة الثورة[٣٣].

ويحلل حنا بطاطو ذلك التطوّر الاجتماعي فيقول: «في الواقع، فإن المرء لن يذهب أبعد من اللازم في القول إن أحداث ١٩١٩ ـ ١٩٢٠، وبشكل أخص الترابط الذي نشأ بين السنة والشيعة ـ مهما كان رقيقاً ـ قد أطلقت عملية جديدة، ألا وهي النمو الصعب الذي كان تدريجياً ولاهثاً أحياناً أخرى، لمجتمع وطني عراقي»[٣٤].

لقد أخفقت النخبة الحاكمة في دمج بقية مكوّنات المجتمع العراقي، وبخاصة دمج الشيعة في الجسم السياسي للدولة، الأمر الذي أدى إلى تراكم المشكلات وتفاقمها، وازدياد حالة الشعور بالسخط والاستياء والغربة عن الحكومة. وقد انعكس هذا الشعور

---

(٣٢) جعفر عبد الرزاق، **الدستور والبرلمان**، ص ١٣٩.

(٣٣) حسن شبر/ مصدر سابق/ ص ٢٢٢ ـ ٢٢٣

(٣٤) بطاطو، **العراق ـ الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ج ١، ص ٤٢.

على شكل انتفاضات وثورات في كثير من الأحيان.

ومرت عشرون عاماً لتتاح فرصة أخرى مشابهة عندما حدثت الحرب العراقية ـ البريطانية عام ١٩٤١ اثر الانقلاب الذي قادته مجموعة العقداء الأربعة بقيادة صلاح الدين الصباغ، وتزعم رشيد عالي الكيلاني الحكومة، وفرّ الوصي عبد الإله إلى الخارج. وشجعت مواجهة عدو أجنبي حالة التماسك الوطني، وضرورة الدفاع عن الوطن الذي يتمسك به الجميع باعتباره أرض آبائهم وأجدادهم.

«لقد شكلت حرب الـ ١٩٤١ حافزاً كبيراً لمشاعرهم القومية. ولم يكن العراقيون موحدي الرأي حول تدخّل الجيش في شؤون الدولة أو حول الاتجاهات السياسية لكبار الضباط، ولكنهم ما إن اندلعت الحرب حتى نسوا خلافاتهم، واختلطت واندمجت مشاعر الشيعة والسنة والعرب والأكراد في بغداد والمدن الأخرى في تلك اللحظة وعلى امتداد أيام القتال. وسادت بين ذوي الحياة المتواضعة خصوصاً روحية لم يكونوا عرفوها منذ انتفاضة ١٩٢٠»[٣٥].

وعلى رغم الحيف الذي لحق بالشيعة ونسيان تضحياتهم ودمائهم في ثورة العشرين التي قطف ثمارها العسكريون الشريفيون من ضباط الجيش العثماني ومن النخبة السياسية السنية، فإنّهم تفاعلوا مع انقلاب قومي يقوده مجموعة من الضباط السنة. وتكرر مشهد حركة الجهاد عام ١٩١٤، حين صدرت فتاوى علماء الشيعة بمقاتلة الإنكليز. وأصدر الشيخ عبد الكريم الجزائري فتوى تساند الجيش وقادته، ووصف الحركة بالحكومة الإسلامية، كما أصدر السيد أبو الحسن الأصفهاني فتوى توجب الدفاع عن الإسلام، ومحاربة

---

(٣٥) المصدر نفسه، ج ١، ص ٤٨.

الكافرين (الإنكليز). وأصدر الشيخ محسين آل كاشف الغطاء الذي تزعم حركة الاحتجاج ضد التمييز الطائفي، ولاسيما في الفترة التي كان فيها رشيد عالي الكيلاني وزيراً للداخلية، فتوى اعتبر فيها الانقلاب بأنه «قاعدة للدين» من أجل حثّ العراقيين المسلمين على تأييد الحركة. ورفض آل كاشف الغطاء رشوة أرسلها الأمير عبد الإله من أجل إثارة القبائل ضد حكومة الانقلاب[٣٦].

وخرجت القبائل العربية في الفرات الأوسط إلى القتال، ونسيت ما قامت به الحكومة وقواتها العسكرية في ضرب ثورة العشائر عام ١٩٣٥ بوحشية وهمجية عندما قتلت الأطفال والنساء وأحرقت البيوت والمزارع. وفي العام نفسه عندما قرّرت الحكومة العراقية تشييد مبنى للبريد على مقبرة في الكاظمية، الأمر الذي استفز مشاعر أهالي الموتى، فقرروا الاعتصام في المقبرة، أرسل وزير الداخلية رشيد عالي الكيلاني مفرزة مسلحة من الشرطة بقيادة وجيه يونس الموصلي، وبسيارات مصفحة، ففتحت النيران فوراً على المعتصمين، ما أدى إلى مصرع ثلاثين شخصاً دفنوا بصورة سرية ليلاً. أما المحتجون الباقون فقد حكم عليهم بالأشغال الشاقة المؤبدة.

لقد نسي الشيعة تلك الجرائم كلها، ووقفوا يقاتلون إلى جانب الجيش ورئيس الوزراء رشيد عالي الكيلاني شعوراً بالروح الوطنية وواجبات الدفاع عن الوطن. ومن المفارقات أن العشائر الشيعية وقفت مع حركة اعتبرتها تحررية ضد الاستعمار البريطاني، لكن هناك قبائل سنية عربية مثل الدليم وعنزة وقفت إلى جانب الجيش البريطاني الذي كان محاصراً في معسكر الحبانية.

---

(٣٦) العلوي، **الشيعة والدولة القومية**، ص ١٨٩ ـ ١٩١.

وعلى رغم هذه المواقف الإيجابية كلها لصالح الكيلاني فإنّه لم يخرج عن المعادلة الثابتة عندما أعطى وزارات ثانوية كالمعارف للشيعة بينما استحوذ السنّة على رئاسة الوزراء ووزارات الداخلية والدفاع والخارجية والاقتصاد. ولم يكن في القيادة العسكرية ضابط شيعي واحد.

رابعاً: نمو التعايش السياسي

على أية حال شكلت مشاركة الشيعة في الحياة السياسية تطوراً ملحوظاً في المجتمع العراقي، إذ ارتفعت أولاً نسبة الشيعة في المناصب الوزارية بشكل تدريجي إلى ١٧,٧ بالمئة في الفترة (١٩٢١ ـ ١٩٣٢) (مرحلة الانتداب البريطاني)، لتنخفض إلى ١٥,٨ بالمئة في الفترة (١٩٣٢ ـ ١٩٣٦) (من الاستقلال إلى انقلاب بكر صدقي)، ثم لترتفع من جديد إلى ٢٧,٧ بالمئة في الفترة (١٩٣٦ ـ ١٩٤١) (مرحلة الانقلابات العسكرية)، ثم إلى ٢٨,١ بالمئة في الفترة (١٩٤١ ـ ١٩٤٦) (مرحلة الاحتلال البريطاني الثاني)، ثم إلى أعلى نسبة وهي ٣٤,٧ بالمئة في الفترة (١٩٥٧ ـ ١٩٥٨)[٣٧].

أما منصب رئاسة الوزراء، فقد تمكن شيعي هو صالح جبر من استلام هذا المنصب لأول مرة في عام ١٩٤٧؛ أي بعد مرور ٢٦ عاماً على تأسيس الدولة الحديثة. ومن مجموع مدة (٦٨) عاماً أشغل رئاسة الوزراء فيها خمسة رجال شيعة لمدة أقل من ثلاث سنوات؛ أي بنسبة ٤,٤٨ بالمئة. ومن بين ٥٩ وزارة ملكية، ألف الوزارة خمس مرات رؤساء وزارات شيعة؛ أي بنسبة ٨,٤٨ بالمئة.

ولم تتحسن الوضعية في العهد الجمهوري، فقد بقيت نخبة

---

(٣٧) بطاطو، المصدر نفسه، ج ١، ص ٦٩.

الضباط السنّة تهيمن على لجنة الضباط الأحرار التي تزعمت ثورة ١٤ تموز/ يوليو ١٩٥٨. وكان هناك ضابطان شيعيان (ناجي طالب ومحمد حسين الحبيب) من مجموع ١٥ ضابطاً؛ أي بنسبة ١٣,٣ بالمئة[٣٨]. وأما اللجنة الاحتياطية للضباط الأحرار التي كانت تضم تسعة ضباط فكانت كلها من السنّة[٣٩]، وكذلك مجلس القادة لعام ١٩٥٨ الذي ضم تسعة ضباط[٤٠]. وعندما قام الزعيم عبد الكريم قاسم بتشكيل أول حكومة ضم مجلس السيادة ثلاثة أعضاء: واحد شيعي وآخر سني وثالث كردي. وضم مجلس الوزراء ثلاثة عشر وزيراً: ستة من السنة العرب إضافة إلى رئيس الوزراء (٤٦ بالمئة)، وأربعة من الشيعة (٣٠,٧ بالمئة) وثلاثة من الكرد السنة (٢٣ بالمئة).

أما رئاسة الوزراء، ففي الفترة ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٨٨ شغلها رجل شيعي، ناجي طالب، مرة واحدة ولمدة عشرة شهور خلال ثلاثين عاماً؛ أي بنسبة ٢,٧ بالمئة[٤١].

وبعد انتفاضة ١٩٩١، قام صدام حسين بتعيين محمد الزبيدي، وهو شيعي، في منصب رئيس الوزراء لفترة بضعة أشهر. وهي فترة لا تعد شيئاً في عهد حزب البعث الذي امتد خمسة وثلاثين عاماً.

وخلال حكم حزب البعث (١٩٦٨ ـ ٢٠٠٣) بقيت المناصب العليا والدرجات الخاصة والقيادات العسكرية العليا حكراً على مجموعة صغيرة تنتمي إلى الأقلية السنّية، وبخاصة القادمون من

---

(٣٨) المصدر نفسه، ج ٢، ص ٩٢، وإبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً**، ص ٢٣٧.

(٣٩) بطاطو، المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٠٠.

(٤٠) المصدر نفسه، ج ٢، ص ١٢٢.

(٤١) العلوي، **الشيعة والدولة القومية**، ص ٢٠٠.

قرى أعالي الفرات والموصل وتكريت. ولا توجد إحصائيات توضح نسبة كل طائفة في الدرجات والمناصب العليا كالوزراء ووكلاء الوزارات والسفراء والمحافظين وقادة الفرق والفيالق العسكرية والقوات البرية والجوية وغيرها. أما المدراء العامون الذي بلغ عددهم ٦٨٥ مديراً عاماً عشية سقوط النظام في ٩/ ٤/ ٢٠٠٣، وكان عدد الشيعة منهم ٦٥ مديراً عاماً، أي بنسبة ١٠ بالمئة فقط.

عموماً، إن تمثيل الشيعة في السلطة التشريعية أفضل منه في السلطة التنفيذية، فعلى الرغم من أنه لم يرتفع إلى نسبة الشيعة من سكان العراق لكن الجميع يعرف أن البرلمان الملكي العراقي كان ضعيفاً، لا حول له ولا قوة، حيث هيمنت الحكومة على مقاليد السلطة. وقد وصلت الأمور إلى حد أن الحكومة هي التي تختار البرلمان، وبالتالي هي التي تحدد نسبة النواب الشيعة وعددهم وأسماءهم. لذلك لم يحدث أبداً طوال العهد الملكي أن الحكومة المسؤولة خسرت في الانتخابات[٤٢]. وفي عام ١٩٤٣ صرح نوري السعيد رداً على أحد النوّاب قائلاً: «هل بالإمكان أن يخرج أحد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد، ومهما كانت خدماته في الدولة ما لم تأت الحكومة وترشحه؟ فأنا أراهن كل شخص يدعي مركزه ووطنيته فليستقل الآن، ويخرج ونعيد الانتخابات، ولا ندخله في قائمة الحكومة، ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائبا»[٤٣]؟

لقد وصل التلاعب بالانتخابات إلى درجة بائسة عندما صار العديد من النوّاب السنّة يرشحون لتمثيل المناطق الشيعية، إلا أنه

(٤٢) إبراهيم، **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً**، ص ١٨٤.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ١٨٤.

لم يحدث قط انتخاب سياسي شيعي كنائب عن المناطق السنّية. وفي بغداد الذي يؤلف الشيعة ٧٠ بالمئة من سكانها، كان يمثل الشيعة واحد إلى ثلاثة نواب من مجموع النواب الستة عشر. وفي الدورة الانتخابية الثالثة (١٩٣٠ ـ ١٩٣٢) كان هناك نائب شيعي واحد ونائبان يهوديان ونائب مسيحي[٤٤]. فهل يوجد أكثر من مثل هذا الإجحاف والظلم؟

إن نسبة الشيعة في البرلمان العراقي كانت بمعدل ٣٣ بالمئة رغم أن نسبتهم السكانية تصل إلى حدود ٦٠ بالمئة. ووصل أعلى تمثيل برلماني للشيعة (٤٣,٧ بالمئة) في عام ١٩٥٤، بينما كانت أقل نسبة (٢٨,٤ بالمئة) عام ١٩٣٠. ويحلل أحد الباحثين ارتفاع نسبة الشيعة في برلمان عام ١٩٥٤، فيرى أن نمو المعارضة السنية للحكومة جعلها تضطر إلى فسح المجال لدخول الشيعة الموالين للحكومة[٤٥].

وعلى رغم زيادة التمثيل الشيعي في البرلمان لم تحدث أية تحوّلات جذرية، لأنه كان برلماناً شكلياً ينفذ سياسة الملك والحكومة. وكان دستور ١٩٢٥ منح الملك صلاحيات واسعة مثل تعيين رئيس الوزراء، وإن لم يكن ممثلاً للأغلبية البرلمانية.

خامساً: نمو التعايش الاجتماعي

إن حالة التعايش الاجتماعي نمت بطريقة أفضل من التعايش السياسي، إذ يلاحظ أحد الباحثين أن تغيّر الأحوال الاقتصادية، وارتفاع مستوى الشيعة المادي في الأربعينيات من القرن العشرين

---

(٤٤) الأزري، **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام**، ص ١١٣.

(٤٥) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ١٨٥.

جعلا الأوساط السنّية ذات الدخل الأعلى تقبل بزواج بناتها برجال شيعة، في حين أن الموانع أمام مثل هذه الزيجات قبل عقود قليلة كانت تبدو غير قابلة لأي تجاوز(٤٦).

إن قلة الفرص أمام الشيعة للعمل في الحكومة جعلهم يتجهون نحو التجارة، حتى تمكنوا من احتلال الموقع الأول في التجارة في بغداد بعد هجرة اليهود عام ١٩٤٩. لقد حوّلوا طاقتهم باتجاه التجارة والأعمال المصرفية وبرعوا فيها، كما توجهوا إلى القطاع الأكاديمي ليشكلوا نسبة كبيرة من أساتذة الجامعة والمتخصصين في مختلف الفروع العلمية والإنسانية. والمألوف في العراق هو أن السنّة من خريجي الجامعات كانوا يدخلون إما إلى السلك العسكري أو يعملون في وظائف الدولة. أما الشيعة فكانت التجارة والمجال الأكاديمي هما المجالَيْن الوحيدَيْن أمامهم للصعود الاجتماعي(٤٧).

إن حالة التسامح الطائفي بين السنة والشيعة أدت إلى نمو الزواج المختلط حتى بلغت نسبة العراقيين المولودين من زواج مختلط؛ أي من أب وأم من مذهبين مختلفين، حوالى ٢٤ بالمئة. لقد اختلطت العائلات بشكل كبير سواء بين السنة والشيعة أو بين العرب والكرد والتركمان. وصار هؤلاء العراقيون لديهم أجداد وأخوال وأعمام من السنة والشيعة في الوقت نفسه.

ونستطيع أن نلحظ وجود عدد من العشائر العربية التي ينتمي قسم من أفخاذها إلى المذهب الشيعي وقسم آخر إلى المذهب السني مثل شمر والجبور والدليم وربيعة وغيرها.

---

(٤٦) بطاطو، **العراق ـ الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية**، ج ١، ص ٦٨.
(٤٧) إبراهيم، المصدر نفسه، ص ٢٠١.

سادساً: المحلات المختلطة

مناطقياً، حتى الستينيات كان الشيعة والسنّة يسكنون في مناطق منفصلة، سواء في بغداد أو المحافظات، إذ كانت أحياء الكاظمية والكرادة وعقد الأكراد تقتصر على الشيعة، وأحياء الأعظمية والوزيرية والصليخ والجعيفر تختص بالسنّة. وبعد هجرة عشرات الآلاف من الشيعة القادمين من المناطق الجنوبية تضاعف عددهم في بغداد، وبخاصة في أحياء الثورة والشعلة والحرية. وبعد نشوء أحياء جديدة مثل البياع والعامل والخضراء والبلديات والعامرية صار الشيعة والسنّة يسكنون في دور متجاورة، ونشأ بذلك العديد من الأحياء المختلطة. وساهم في هذا الاندماج قيام الدولة بتوزيع قطع من الأرض لمنتسبي الوزارات حيث قاموا بإنشاء منازلهم ليتجاور الشيعي مع السنّي، علماً بأن هذه الأراضي تم توزيعها بشكل بعيد عن الطائفية. وأخذت العمارات السكنية توفر مكاناً جيداً للقاء المذهبي والتعايش الاجتماعي بين المذهبين الشيعي والسني.

وفي عهد صدام بدأ بمنح امتيازات خاصة لفئات معينة مثل كبار ضباط الجيش والبعثيين وأغلبهم من السنّة، فنشأت أحياء جديدة ذات غالبية سنّية، كما قام ولأسباب أمنية ـ سياسية بإحاطة بغداد بطوق اجتماعي مذهبي من خلال تهجير الشيعة ومصادرة أراضيهم وتوطين سنة مكانهم، كما في التاجي (شمال بغداد) وأبو غريب (غرب بغداد) واللطيفية (جنوب بغداد) والنهروان (شرق بغداد).

وبعد سقوط نظام صدام بدأت الهويات الفرعية (الشيعية، الكردية، المسيحية، الإيزدية والصابئية) تعبّر عن نفسها من خلال الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، كما صار للزعامات

الدينية (السنية والشيعية) دور أكبر في المشهد السياسي والثقافي والاجتماعي. إن نمو هذه الهويات ونضجها أمر طبيعي من أجل الوصول إلى هوية وطنية يستشعرها جميع العراقيين. وكان القمع السياسي، والحرمان الاقتصادي والسياسي، وهيمنة فئة وطائفة على جميع أمور البلاد أموراً أدت إلى عدم نمو الروح الوطنية بشكل تدريجي وسليم، بل اعترتها التشوهات التي جعلت الغالبية العظمى من العراقيين لا تجد ما يربطها بالوطن سوى المدينة والعشيرة والطائفة والمذهب. وإذا كان هناك العديد من السياسيين الذين ارتفعوا فوق مستوى الطوائف والمذاهب وتحدثوا بخطاب وطني، وانتهجوا مواقف وطنية، فإنّ ذلك يعود إلى سمو أخلاقهم، ونضج شعورهم الفكري والأخلاقي، وليس إلى أن النظام السياسي قد أنصفهم، أو خلق فيهم تلك الروح العالية. وفي الأزمات يُعرف الرجال..

خاتمــــة

إن هذه الدراسة تهدف إلى تسليط الضوء على الفترة التي أعقبت سقوط نظام صدام حسين، ومشاركة مكوّنات المجتمع العراقي بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ العراق. ويجب توفير بيانات إحصائية ومعلومات كافية عن مشاركة السنّة والشيعة وغير المسلمين والنساء في الحكومات التي أعقبت سقوط النظام، وكذلك مشاركتهم في الانتخابات التشريعية، والتصويت على الدستور، وتشكيل أول مجلس نوّاب دائم منتخب، والذي انبثقت عنه حكومة الوحدة الوطنية.

ويمكن مناقشة مسألة الفدرالية وتأثيرها في تقاسم السلطة في المحافظات بعيداً عن هيمنة السلطة المركزية، وتقييم النتائج الإيجابية والسلبية المتوقعة، ودور الفدرالية في تعزيز الروح الوطنية العراقية بعد أن تتخلص المكوّنات العراقية من هواجس الخوف من الآخر أو المستقبل المجهول التي تعتريها وتؤثر في مواقفها وأفكارها.

إن السياسيين والباحثين الأكاديميين مدعوون لدراسة هذه الظاهرة، واقتراح آليات جديدة تساهم في ترسيخ التعايش السلمي المقبول بين مكوّنات المجتمع العراقي بشكل يلائم الوضع الحالي،

ويؤسس لحالة تماسك اجتماعي وطني راسخ في المستقبل لا تتهاوى مع أول تهديد بفتنة أو تدخل خارجي كما حدث عندما دخلت منظمة القاعدة إلى العراق وعاثت فيه فساداً وجريمة، ووجدت محاضن طائفية احتضنت الجماعات الإرهابية في مناطقها، فكلفت العراق مئات الآلاف من الضحايا والخسائر الجسيمة في الممتلكات.

المراجــع

١ ـ العربية

إبراهيم، فرهاد. **الطائفية السياسية في العالم العربي: العراق نموذجاً.** القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٩٦.

أبو طبيخ، محسن. **مذكرات السيد محسن أبو طبيخ.** جمع وإعداد جميل أبو طبيخ. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠١.

الأزري، عبد الكريم. **مشكلة الحكم في العراق: من فيصل الأول إلى صدام.**

بطاطو، حنا. **العراق.** بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٢.

ـــــ . **العراق ـ الكتاب الأول: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية.** ط ٢. بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، ١٩٩٥.

البياتي، حامد. **شيعة العراق.. بين الطائفية والشبهات في الوثائق السرية البريطانية ١٩٦٣ ـ ١٩٦٦.** لندن: مؤسسة الرافد، ١٩٩٧.

حزب الدعوة الإسلامية. **برنامجنا** (البرنامج السياسي للحزب). ١٩٩٢.

الحسني، عبد الرزاق. **تاريخ العراق السياسي الحديث.** بيروت: مطبعة دار الكتب، ١٩٧٥. ٣ ج.

الخرسان، صلاح. **التيارات السياسية في كردستان العراق**. بيروت: مؤسسة البلاغ، ٢٠٠١.

الخليلي، جعفر. **هكذا عرفتهم**. قم: منشورات الشريف الرضي، ١٩٨٠.

السامرائي، سعيد. **الطائفية في العراق**. لندن: مؤسسة الفجر، ١٩٩٣.

السويدي، توفيق. **وجوه عراقية عبر التاريخ**. لندن: دار رياض الريس، ١٩٨٧.

عبد الرزاق، جعفر. **الدستور والبرلمان**.

عبد الرزاق، صلاح. **المرجعية والاحتلال الأجنبي: دراسة في فتاوى السيد كاظم اليزدي ضد الغزو البريطاني ١٩١٤**، طبعة خاصة، ٢٠١٠.

العلوي، حسن. **الشيعة والدولة القومية**. قم: دار الثقافة للطباعة والنشر، ١٩٩١.

عليان، عدنان. **الشيعة والدولة العراقية الحديثة**. بيروت: مؤسسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٥.

الفرعون، فريق المزهر. **الحقائق الناصعة في الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ ونتائجها**. ط ٢. بغداد: مؤسسة البلاغ؛ مطبعة النجاح، ١٩٩٥.

قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية.

لقاء المؤلف مع الدكتور إبراهيم الجعفري في ٢٥/ ٤/ ٢٠٠٧ في بغداد.

محمد علي، عبد الكريم. **تاريخ مدينة سوق الشيوخ**. بغداد: منشورات مكتبة الشطري، ١٩٩٠.

مذكرات جعفر العسكري. تحقيق نجدة فتحي صفوة. لندن: دار السلام، ١٩٨٨.

المشهداني، محمد كريم. **عبد الرحمن البزاز: دوره الفكري والسياسي في العراق**. بغداد: مكتبة اليقظة العربية، ٢٠٠٢.

المفرجي، عدي حاتم عبد الزهرة. **النجف الأشرف وحركة التيار الإصلاحي، ١٩٠٨ ـ ١٩٣٢**. بيروت: دار القارئ، ٢٠٠٥.

هادي، رياض عزيز. **البرلمان في العراق: دراسة للواقع وتأملات للمستقبل**. بغداد: [د. ن.]، ٢٠٠٥.

الوردي، علي. **لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث**.

٢ ـ الأجنبية

Bell, Gertrude Lowthian. *The Arab War*.

_____ [et al.]. *Review of the Civil Administration of Mesopotamia*. London: HMSO, 1920.

Ireland, Philip Willard. *Iraq, A Study in Political Development*. London: Cape, 1937.